الكافية
في علم النحو
و
الشافية
في علمي التصريف والخط





تأليف

ابن الحاجب

جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر

المصري الإسنوي المالكي

ت: ٦٤٦هـ

تحقيق

الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر

مكتبة الآداب
Editions Al-Adab 1923
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت ٢٣٩٠٠٨٦٨
42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

مقدّمة المحقّق

[ابن الحاجب ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ مؤلّفاته ـ الكافية والشافية ـ منهج العمل]

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد ...

ابن الحاجب:

هو عثمان بن عمر بي أبي بكر جمال الدين بن الحاجب، ولد في (إسنا) بأقصى صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ، فأخذه أبوه ـ وكان حاجبا لعز الدين موسك الصلاحي ـ إلى القاهرة، فدرس فيها علوم القرآن والعربية، وتفقه على مذهب الإمام مالك، فأصبح من أبرز فقهاء زمانه حتى قيل فيه: " إنه شيخ المالكية في عصره "، ومع هذا كان عالمًا بالقراءات والنحو، بارعًا بعلم الأصول، وقد ألّف في هذه العلوم جميعها.

قصد ابن الحاجب في آخر زمانه الإسكندريةَ للإقامة فيها، ففاجأه الموت في السّادس والعشرين من شوّال سنة ٦٤٦ هـ.

شيوخه:

من أبرز شيوخه: القاسم الشاطبي، وأبو الجود اللخمي ـ وأبو الفضل الغزنوي، وأبو الحسن الأبياري، والقاسم ابن عساكر.

تلاميذه:

ومن تلاميذه: الرضي القسطنطيني، والملك الناصر داود بن الملك المعظم، وابن العماد زين الدين، وجمال الدين بن مالك.

مؤلفاته:

من مؤلفاته النحوية والصرفية:

الأمالي النحوية، الإيضاح: وهو شرح لمفصل الزمخشري، رسالة في العشر، شرح الكافية، شرح الشافية، شرح كتاب سيبويه، شرح المقدمة الجزولية،

شرح الوافية، القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، المسائل الدمشقية، (المكتفي للمبتدي) شرح (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وله كذلك قصيدة (المقصد الجليل) في علم العروض.

وله من المؤلفات الأخرى:

(جامع الأمهات) أو (مختصر الفروع) في الفقه، جمال العرب في علم الأدب، ذيل على (تاريخ دمشق) لابن عساكر، شرح الهادي، عقيدة ابن الحاجب، مختصر المنتهى في الأصول، معجم الشيوخ، المقصد الجليل في علم الخليل، منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل.

الكافية:

اسمها الكامل (كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب)، وهي مقدمة شاملة في علم النحو، تكفي الدارس ليحيط علمًا بالموضوعات الأصول في علم النحو، بعيدًا عن كثير من التفاصيل والفروع والخلافات، وهو ما قصد إليه ابن الحاجب.

وشهرة الكافية جعلت الشروح عليها تكثر كثرة عظيمة، وقد أحصى الدكتور طارق نجم عبد الله مائة واثنين وأربعين من هذه المؤلَّفات باللغة العربية، هذا عدا الشُّروح التركيَّة والفارسيَّة، فضلاً عن المختصرات والمنظومات، والمصنَّفات في إعراب الكافية.

ومن الشروح المشهورة للكافية: شرح الرضي الاستراباذي، والفوائد الضيائية لنور الدين الجامي، ولابن هشام شرحٌ عليها يُسمَّى (البرود الضافية).

الشافية:

صنَّف ابن الحاجب الشَّافية في علمي التَّصريف والخطِّ مستفيدًا بجهود السَّابقين من علماء اللُّغة، ومستعينًا بمنهج محكم في الاختصار والتلخيص لتكون مقدمة جامعة صغيرة الحجم عظيمة المحتوى، وقد اهتمَّ العلماء بها فكثر شُرَّاحها وتعدَّد ناظموها وكُتَّاب الحواشي عليها.

ومن شُرَّاحها: رضي الدين الأستراباذي، النظام الأعرج النيسابوري، ركن الدين الأستراباذي، أحمد بن الحسين الجاربردي، عز الدين ابن جماعة، محمد بن القاسم الغزي الغرابيلي، ابن هشام الأنصاري.

ومن الناظمين لها: إبراهيم بن حسام الكرمياني، الشيخ أبو النجا ابن خلف، يوسف بن عبد الملك.

منهج العمل:

أمَّا العمل في الكافية فقد اطَّلعت أوَّل الأمر على تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله[1]، وهو عمل من الدِّقَّة بمكان؛ حيث اعتمد في تحقيقه على تسع نسخ، بين مطبوع منها ومخطوط، ثمَّ زدت عليها - بفضل الله - نسخة ممتازة من محفوظات مكتبة جامعة برينستون Princeton University Library، نُسِخت عام ٧٩٢هـ وقوبلت على نسخة المصنِّف، وقد قرأها صاحبها (علاء الدين ابن النقيب) على اثنين من شيوخه أولهما عبد الله بن عبد الرحمن البسطامي، والثاني فُقِد اسمه في آخر المخطوطة، ولوحاتها أربعٌ وأربعون، كُتِب في ختامها قبل إجازات الشيوخ (بلغ مقابلة بنسخة المصنف وجُعِل موافقًا بحمد الله تعالى).

وقد ظهر فضل هذه النسخة حين وجدت بها بعض النصوص التي خلت منها طبعة د. نجم بلا إشارة إلى نقص أو طمس، ومن الأمثلة الواضحة ما ورد في باب التعجب، حيث جاء النصُّ في المخطوطة:

وْ(به) فاعل، [و(أَفْعِلْ) أصله خبر] عند سيبويه، ولا ضمير في (أفعِل)، و[أمرٌ] عند الأخفش، والباء للتَّعدية، أو زائدة ففيه ضميرْ.

وقد كان النصُّ الأوَّل الذي بين المعكوفين ساقطًا في النسخة المطبوعة، فظهرت مشكلة نسبة قول إلى سيبويه لم يقل به وهو القول بفاعلية (به) في أسلوب التَّعجُّب، كذلك كان النصُّ في المطبوعة (ومفعول عند الأخفش) وتم التصحيح من المخطوطة، وهذا ممَّا أثبت حسن المخطوطة وكونها في القمَّة من الدقَّة، والحمد لله.

---

(١) منشور عام ١٩٨٦م، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

وأمَّا العمل في الشافية فقد كان المعتمد الأول لإثبات نصِّها الطبعة العتيقة المطبوعة مع شرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني [1]، ثمَّ استأنست بالمقابلة على نسخة استجدتها من محفوظات جامعة الملك سعود، منسوخة عام ١٣٧٢هـ، ولوحاتها إحدى وأربعون.

وقد حرصت على الدِّقَّة التَّامَّة في ضبط الكلمات والأمثلة والصيغ، والله وحده يعلم ما يحتاجه ذلك من جهد في المؤلَّفات اللغوية، والصَّرفيَّة منها خاصَّة.

وذيَّلت الكتابين بما يحتاجانه من فهارس الآيات القرآنية، وشواهد الشِّعر، والأمثال والأقوال، والأعلام، ولم أشأ الفصل بين فهارس الكافية وفهارس الشافية؛ حرصًا على جعلهما كتابًا واحدًا بمثابة مقدمة تضمُّ خلاصة القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

وبعد أيُّها القارئ الكريم، فأتمنَّى لك الاستفادة بما رجوناه من تقديم الكافية والشافية بين دفَّتي كتاب واحد، ولعلَّ الله ينفع بهذا العمل أهلَ العلم وطلَّابه في كل زمان ومكان، فهو وليُّ ذلك والقادر عليه.

وختامًا أحمد الله على توفيقه في إخراج هذا العمل إلى النور، وأسأله تعالى أن يستر ما فيه من تقصير ويغفره، إنه حييٌّ ستِّير.

والحمد لله أولاً وآخرًا...

د. صالح عبد العظيم الشاعر

القاهرة

رجب ١٤٣١هـ

يوليو ٢٠١٠م

---

(١) منشور عام ١٣١٠هـ، دار الطباعة العامرة، اسطنبول.

أولاً: متن الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين، الحمد لله ربِّ العالمين، حمدَ الشّاكرين، والصّلاة والسّلام على أفضل رسله محمّد وآله الطّاهرين.

[الكلمة والكلام]

الكلمة: لفظٌ وُضع لمعنًى مفرد، وهي:

اسمٌ، وفعلٌ، وحرف.

لأنها إمّا أن تدلَّ على معنًى في نفسها أو لا، الثّاني الحرف.

والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثّاني الاسم، والأوّل الفعل، وقد عُلم بذلك حدُّ كلِّ واحد منها.

الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو فعل واسم.

الاسم: ما دلَّ على معنًى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة.

ومن خواصّه: دخول اللاّم، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة.

وهو معربٌ ومبنيٌّ، فالمعرب: المركّب الّذي لم يشبه مبنيَّ الأصل.

وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

[الإعراب]

الإعراب: ما اختلف آخره به ليدلَّ على المعاني الـمُعتَوِرة عليه.

وأنواعه: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ.

فالرّفع: علَم الفاعليّة، والنّصب: علَم المفعوليّة، والجرُّ: علَم الإضافة.

والعامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب.

فالمفرد المنصرف، والجمع المكسّر المنصرف بالضّمّة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا.

جمع المؤنّث السّالم بالضّمّة والكسرة.

غير المنصرف بالضّمّة والفتحة.

(أخوك)، و(أبوك)، و(حَموك)، و(هنوك)، و(فوك)، و(ذو مال)، مضافةً إلى غير ياء المتكلّم، بالواو، والألف، والياء.

المثنّى، و(كلا) مضافًا إلى مضمر، و(اثنان)، بالألف والياء.

جمع المذكّر السّالم، و(أولو)، و(عشرون) وأخواتها، بالواو والياء.

التّقدير فيما تعذّر، كـ(عصا)، و(غلامي) مطلقًا، أو استثقل، كـ(قاضٍ) رفعًا وجرًّا، ونحو (مسلمي) رفعًا، واللّفظيُّ فيما عداه.

[الممنوع من الصرف]

غير المنصرف: ما فيه علّتان من تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما، وهي [من البسيط]:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثمَّ جمعٌ ثمَّ تركيبُ
والنُّون زائدةٌ مِن قبلها ألفٌ ووزنُ فِعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

مثل: عُمَرَ، وأَحْمَرَ، وطَلْحَةَ، وزَيْنَبَ، وإِبْراهِيمَ، ومَساجِدَ، ومَعْدِ يكَرِبَ، وعِمْرانَ، وأَحْمَدَ.

وحكمه أن لا كسرَ ولا تنوين، ويجوز صرفه للضّرورة، أو للتّناسب مثل: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾[1].

وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث.

فالعدل: خروجه عن صيغته الأصليّة، تحقيقًا كـ(ثُلاث) و(مَثْلَث) و(أُخَر) و(جُمَع)، أو تقديرًا كـ(عُمَر).

وباب (قطام) في بني تميم.

الوصف: شرطه أن يكون وصفًا في الأصل، فلا تضرُّه الغلبة، فلذلك صُرِف (أَرْبَعٌ) في: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)، وامتنع (أَسْوَد)، و(أَرْقَم) للحيّة، و(أَدْهَم) للقيد، وضَعُفَ منع (أَفْعَى) للحيّة، و(أَجْدَل) للصقر، و(أَخْيَل) للطّائر.

التّأنيث بالتّاء: شرطه العلميّة، والمعنويُّ كذلك، وشرط تحتُّم تأثيره: الزّيادة على الثلاثة، أو تحرُّك الأوسط، أو العُجْمة، فـ(هند) يجوز صرفه، و(زينب) و(سَقَر) و(ماهُ)

---

(١) الإنسان/ ٤. والحديث هنا عن القراءة بتنوين (سلاسلاً)، وهي قراءة نافع والكسائي وهشام وأبي بكر.

و(جُور) ممتنع، فإن سُمِّيَ به مذكَّرٌ فشرطه الزِّيادة على الثَّلاثة، فـ (قَدَم) منصرف، و(عَقْرَب) ممتنع.

المعرفة: شرطها أن تكون علَميَّة.

العُجمة: شرطها أن تكون عَلَميَّة في العجميَّة، وتحرُّك الأوسط، أو زيادة على الثلاثة، فـ(نوح) منصرف، و(شتر) و(ابراهيم) ممتنع.

الجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء، كـ(مساجد) و(مصابيح)، وأما (فَرازِنَة) فمنصرف، و(حَضاجِر) علمًا للضَّبع غير منصرف؛ لأنَّه منقولٌ عن الجمع، و(سراويل) إذا لم يُصْرَف ـ وهو الأكثر ـ فقد قيل: إنَّه أعجميٌّ حُمِل على مُوازِنه، وقيل: عربيٌّ جمع (سِروالة) تقديرًا، وإذا صُرِف فلا إشكال [1].

ونحو (جَوارٍ) رفعًا وجرًّا كـ (قاضٍ).

التَّركيب: شرطه العَلَميَّة، وأن لا يكون بإضافةٍ ولا بإسنادٍ، مثل (بَعْلَبَكٌ).

الألف والنُّون: إن كانا في اسمٍ فشرطه العَلَميَّة، كـ(عِمْران)، أو في صفةٍ فانتفاء فَعْلانَة، وقيل: وجود فَعْلَى، ومن ثَمَّ اخْتُلف في (رَحْمان) دون (سَكْران) و(نَدْمان).

وزن الفعل: شرطه أن يختصَّ بالفعل، كـ(شَمَّر)، و(ضُرِب)، أو يكون في أوَّله زيادةٌ كزيادته غير قابلٍ للتَّاء، ومِن ثَمَّ امتنع (أَحْمَرُ)، وانصرف (يَعْمَلُ)، وما فيه عَلَميَّةٌ مؤثِّرةٌ إذا نُكِّر صُرِف؛ لِما تَبيَّن من أنها لا تُجامع مؤثِّرةً إلاَّ ما هي شرطٌ فيه، إلاَّ العدل ووزن الفعل، وهما متضادَّان، فلا يكون إلاَّ أحدُهما.

فإذا نُكِّر بقي بلا سبب، أو على سببٍ واحد.

وخالف سيبويه [2] الأخفش في مثل (أحمر) عَلَمًا إذا نُكِّر اعتبارًا للصِّفة الأصليَّة بعد التَّنكير، ولا يلزمه باب (حاتم)؛ لِما يلزم من اعتبار المتضادَّين في حكمٍ واحد.

وجميع الباب باللاَّم أو الإضافة ينجرُّ بالكسر.

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١١٧: "نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، وأنكر ابن مالك عليه ذلك".

(٢) يُنظَر: الكتاب ٣/ ١٩٣.

المرفوعات

هو ما اشتمل على عَلَم الفاعليَّة.

[الفاعل]:

فمنه الفاعل: وهو ما أُسند إليه الفعلُ أو شبهُه، وقُدِّم عليه على جهةِ قيامه به، مثل: (قام زيدٌ)، و(زيدٌ قائمٌ أبوه).

والأصل أن يليَ فعلَه، فلذلك جاز (ضربَ غُلامَهُ زَيدٌ) وامتنع (ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا).

وإذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينة، أو كان مُضمرًا متَّصلاً، أو وقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها، وجب تقديمه.

وإذا اتَّصل به ضمير مفعولٍ، أو وقع بعدَ (إلاَّ) أو معناها، أو اتَّصل مفعولُه وهو غيرُ متَّصلٍ به، وجب تأخيرُه.

وقد يُحذَف الفعل لقيام قرينةٍ جوازًا في مثل (زيد) لمن قال: (من قام؟)، و[من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....[1]

ووجوبًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2].

وقد يحذفان معًا في مثل: (نعم) لِمَن قال: (أقام زيد؟).

[التنازع]:

وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعليَّة مثل: (ضربني وأكرمني زيد)، وفي المفعوليَّة مثل: (ضربت وأكرمت زيدًا)، وفي الفاعليَّة والمفعوليَّة مختلفين.

فيختار البصريُّون إعمالَ الثَّاني، والكوفيُّون إعمالَ الأوَّل[3].

فإنْ أعملتَ الثَّاني أضمرتَ الفاعلَ في الأوَّل على وفق الظَّاهر دون الحذف، خلافًا للكسائيِّ، وجاز ـ خلافًا للفرَّاء ـ وحذفتَ المفعول إن استُغْنِيَ عنه، وإلاَّ أظهرت.

---

(١) تمامه: ومختبطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائحُ، وهو من شواهد الكتاب، أنشده للحارث بن نهيك، وقال الشيخ عبد السلام هارون: الصواب أنه لنهشل بن حري، ضارع: ذليل خاضع.

(٢) التوبة/ ٦.

(٣) هي المسألة الثالثة عشرة من كتاب الإنصاف ١/ ٨٣.

وإن أعملت الأوّل أضمرتَ الفاعل في الثّاني، والمفعولَ على المختار، إلاّ أن يمنع مانعٌ فتُظهِر.

وقول امرئ القيس [من الطويل]:

.... كفاني ـ ولم أطلب ـ قليل من المال [1]

ليس منه؛ لفساد المعنى.

[مفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه]:

كلُّ مفعول حُذِف فاعلُه وأُقيمَ هو مقامَه.

وشرطه أنْ تُغيَّرَ صيغةُ الفعل إلى (فُعِلَ) أو (يُفْعَلُ)، ولا يقع المفعول الثّاني من باب (عَلِمْتُ)، ولا الثّالث من باب (أَعْلَمْتُ)، والمفعول له، والمفعول معه كذلك.

وإذا وُجِد المفعول به تعيَّن له، تقول: (ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضربًا شديدًا في داره)، فتعيَّن (زيد)، فإن لم يكن فالجميع سواءٌ، والأوّل من باب (أعطيتُ) أوْلى من الثّاني.

[المبتدأ والخبر]:

ومنها المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ: هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللّفظيّة، مسندًا إليه، أو الصِّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعةً لظاهرٍ مثل (زيدٌ قائمٌ)، و(ما قائمٌ الزّيدان)، و(أقائمٌ الزّيدان؟)، فإن طابقت مفردًا جاز الأمران.

والخبر: هو المجرَّد المسند به المغاير للصِّفة المذكورة.

وأصل المبتدأ التّقديم، ومن ثَمَّ جاز (في داره زيدٌ)، وامتنع (صاحبها في الدّار).

[مسوغات الابتداء بالنكرة]:

وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصَّصت بوجهٍ ما، مثل:

---

(١) صدره: ولو أنّما أسعى لأدنى معيشةٍ، والشاهد فيه عدم كونه من باب التنازع؛ فمقتضى المعنى يمنع كون (ولم أطلب) موجهًا إلى (قليل)، فوجب كون (قليل) معمولاً للفعل الأول (كفاني).

﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1]، و(أرجلٌ في الدَّار أم امرأة؟)، و(ما أحدٌ خيرٌ منك)، و(شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، و(في الدَّار رجلٌ)، و(سلامٌ عليك).

[وقوع الخبر جملة]:

والخبر قد يكون جملة، مثل (زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، و(زيدٌ قامَ أبوهُ)، فلا بدَّ من عائد، وقد يُحذَف.

وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدَّرٌ بجملة.

[وجوب تقديم المبتدأ]:

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل: (من أبوك؟)، أو كانا معرفتين مثل: (زيدٌ القائمُ)، أو متساويَين مثل: (أفضلُ منكَ أفضلُ منّي)، أو كان الخبر فعلاً له مثل: (زيدٌ قام) وجب تقديمه.

[وجوب تقديم الخبر]:

وإذا تضمَّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: (أين زيدٌ؟)، أو كان مصحِّحًا له مثل: (في الدَّار رجلٌ)، أو لمتعلَّقه ضميرٌ في المبتدأ مثل: (على التَّمرة مثلُها زُبدًا)، أو كان خبرًا عن (أنَّ) مثل: (عندي أنك قائم)، وجب تقديمه.

[تعدُّد الخبر]:

وقد يتعدَّد الخبر، مثل: (زيدٌ عالِمٌ عاقل).

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]:

وقد يتضمَّن المبتدأ معنى الشَّرط فيصحُّ دخول الفاء في الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعلٍ أو ظرف، أو النَّكرة الموصوفة بهما، مثل (الَّذي يأتيني، أو في الدَّار، فله درهمٌ)، و(كلُّ رجلٍ يأتيني، أو في الدَّار، فله درهمٌ)، و(ليتَ) و(لعلَّ) مانعان بالاتّفاق، والحق بعضهم (إنَّ) بهما.

[حذف المبتدأ]:

وقد يُحذَف المبتدأُ لقيامِ قرينةٍ جوازًا، كقول المستهلّ: (الهلال والله!).

---

(1) البقرة/ ٢٢١.

[حذف الخبر]:

والخبر جوازًا، مثل (خرجت فإذا السَّبع).

ووجوبًا فيما الْتُزِم في موضعه غيره، مثل: (لولا زيدٌ لكان كذا)، و(ضربي زيدًا قائمًا)، و(كلُّ رجلٍ وضيعتُه) و(لعَمرُكَ لأفعلنَّ كذا).

خبر (إنَّ) وأخواتها:

خبر إنَّ وأخواتها: هو المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: (إن زيدًا قائم)، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلاَّ في تقديمه، إلاَّ إذا كان ظرفًا.

[خبر (لا) النافية للجنس]:

خبر (لا) الَّتي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها، مثل: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها). ويُحذف كثيرًا، وبنو تميم لا يثبتونه.

[اسم (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس)]:

اسم (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس): هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل: (ما زيدٌ قائمًا) و(لا رجلٌ أفضلَ منك)، وهو في (لا) شاذٌّ.

المنصوبات

المنصوبات: هو ما اشتمل على عَلَم المفعوليَّة.

[المفعول المطلق]:

فمنه المفعول المطلق، وهو اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه.

ويكون للتأكيد، والنَّوع، والعدد، مثل (جَلَستُ جُلوسًا، وَجِلسةً، وجَلسةً).

فالأوَّل لا يُثَنَّى ولا يُجمَع، بخلاف أخويه.

وقد يكون بغير لفظه، مثل: (قعدتُ جلوسًا).

وقد يُحذَف الفعل لقيام قرينةٍ جوازًا، كقولك لمن قدم: (خَيْرَ مَقْدَمٍ).

ووجوبًا، سماعًا مثل: سَقْيًا، ورَعْيًا، وخَيْبَةً، وجَدْعًا، وحَمْدًا، وشُكْرًا، وعَجَبًا.

وقياسًا في مواضع:

منها: ما وقع مثبتًا بعد نفي ـ أو معنى نفي ـ داخلٍ على اسمٍ لا يكون خبرًا عنه.

أو وقع مكرَّرًا مثل (ما أنتَ إلاَّ سَيْرًا) و(ما أنتَ إلاَّ سَيْرَ البريد)، و(إنَّما أنتَ سَيْرًا) و(زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا).

ومنها ما وقع تفصيلاً لأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدِّمةٍ، مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1].

ومنها ما وقع للتَّشبيه علاجًا بعد جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناه وصاحبه، مثل: (مررت بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتَ حِمار، وصُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى).

ومنها ما وقع مضمونَ جملةٍ لا محتمل لها غيره، مثل: (له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافًا)، ويُسمَّى توكيدًا لنفسه.

ومنها ما وقع مضمونَ جملةٍ لها مُحْتَمَلٌ غيره، مثل: (زيدٌ قائمٌ حقًّا)، ويُسمَّى توكيدًا لغيره.

ومنها ما وقع مثنًّى، مثل: (لبَّيكَ وسَعْدَيْكَ).

[المفعول به]:

المفعول به: هو ما وقع عليه فعلُ الفاعل، مثل: (ضربتُ زيدًا)، وقد يتقدَّم على الفعل.

---

(١) محمد/ ٤.

وقد يُحذَف الفعل لقيام قرينةٍ: جوازًا، كقولك: (زيدًا) لمن قال: (مَن أضربُ؟).

ووجوبًا في أربعة أبواب[1]:

الأوّل: سماعيٌّ مثل: (امْرأً ونَفْسَهُ)، و﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[2]، و(أهلاً وسهلاً).

[المنادى]:

والثّاني: المُنادَى، وهو المطلوب إقبالُه بحرفٍ نائبٍ مَنابَ (أَدْعُو) لفظًا أو تقديرًا.

ويُبنَى على ما يُرفَع به إن كان مفردًا معرفةً، مثل: (يا زَيْدُ)، و(يا رَجُلُ)، و(يا زَيْدانِ) و(يا زَيْدُونَ).

ويُخفَض بلام الاستغاثة، مثل: (يا لَزَيْدٍ)، ويُفتَح لإلحاق ألِفِها ولا لام فيه، مثل: (يا زَيْداهُ).

ويُنصَب ما سواهما، مثل: (يا عبدَ الله) و(يا طالعًا جبلاً)، و(يا رجلاً) لغيرِ معيَّن.

[توابع المنادى]:

وتوابع المنادى المبنيِّ المفردة ـ من التّأكيد، والصِّفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف، الممتنع دخول (يا) عليه ـ تُرفَع على لفظِه، وتُنصَب على محلِّه، مثل (يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ).

والخليل في المعطوف يختار الرَّفعَ[3]، وأبو عمرٍو النَّصبَ[4]، وأبو العبَّاس[5] إن كان كـ(الحَسَن) فكالخليل، وإلا فكأبي عمرٍو.

---

(1) هي كما فصَّل المؤلف: الأول: سماعي، والثّاني: المنادى، والثّالث: ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، والرّابع: التحذير.

(2) النساء/ ١٧١.

(3) في كتاب الجمل المنسوب له ص٨٣ حكاية للقول بالنصب والقول بالرفع، من غير ترجيح ولا اختيار لأحدهما.

(4) يُراجع: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٤/ ٢٤٣.

(5) شدَّد المبرِّد في المقتضب ٤/ ٢١١ على اختيار الرفع بقوله: "وتقول: يا عبد الله وزيدُ أقبلا، لا يكون إلا ذلك"، وفصَّل الخلاف في ذي الألف واللام المعطوف على المضاف أو المفرد، فذكر أن الخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع، أما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وعلى قولهم جاءت قراءة العامة [أهل المدينة وأهل الكوفة]، وقال: "والنصب عندي حسن على قراءة الناس"، وبهذا يظهر عدم دقّة نص الكافية في مذهب المبرد.

والمضافة [المعنوية][1] تُنصَب، والبدل، والمعطوف غير ما ذُكر حكمه حكم المستقلّ مُطلقًا.

والعَلَم الموصوف بـ(ابن) مضافًا إلى علمٍ آخر يُختارُ فتحُه. وإذا نُودي المعرَّف باللاَّم قيل: (يا أيُّها الرَّجلُ)، و(يا هذا الرَّجلُ)، و(يا أيُّهذا الرَّجل).

والتزموا رفع (الرَّجُل)، لأنَّه هو المقصود بالنِّداء، وتوابعه لأنَّها توابع معرب، وقالوا: (يا الله) خاصةً.

ولك في مثل [من البسيط]:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ ....[2]

الضَّمُّ والنَّصب.

والمضاف إلى ياء المتكلّم يجوز فيه (يا غُلامِيَ) و(يا غُلامِيْ)، و(يا غُلامِ)، و(يا غُلامًا)، وبالهاء وقفًا.

وقالوا: (يا أَبِي) و(يا أُمِّي)، و(يا أَبتِ) و(يا أُمَّتِ) فتحًا وكسْرًا، وبالألف دون الياء.

و(يا ابْنَ أُمّ)، و(يا ابْنَ عَمّ) خاصَّةً مثل باب (يا غُلامِي)، وقالوا: (يا ابْنَ أُمّ)، و(يا ابْنَ عَمّ).

[ترخيم المنادى]:

وترخيم المنادَى جائز، وفي غيره ضرورة.

وهو حذفٌ في آخرهِ تخفيفًا. وشرطه أن لا يكون مُضافًا، ولا مُستغاثًا، ولا جملةً.

ويكون إمَّا عَلَمًا زائِدًا على ثلاثة أحرف، وإمَّا بتاءِ التَّأنيث.

فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة، كـ(أسْماء) و(مَروان)، أو حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدَّة، وهو أكثر من أربعة أحرُف حُذِفَتا، وإن كان مركَّبًا حُذفَ الاسمُ

---

(١) هذا اللفظ من شرح الرضي، قال ١/ ٣٣٥ : "وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولا بد منه؛ لأن اللفظية ـ كما ذكرنا ـ جارية مجرى المفردة".

(٢) البيت لجرير، وتمامه: لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر

والشاهد فيه أنه "إذا كُرِّر المنادى في حال الإضافة ففيه وجهان: أحدهما أن يُنصب الاسمان معا، والثاني أن يضم الأول" اهـ من المفصَّل ص٧٢، ٧٣.

الأخيرُ، وإن كان غيرَ ذلك فحرفٌ واحدٌ، وهو في حكم الثَّابت على الأكثر، فيُقال: (يا حارِ) و(يا ثَمُو)، و(يا كَرِوَ)، وقد يُجعل اسمًا برأسه فيُقال: (يا حارُ) و(يا ثَمِي) و(يا كَرا).

[المندوب]:

وقد استعملوا صيغة النِّداء في المندوب ـ وهو المتفجَّع عليه ـ بـ(يا) أو (وا)، واختصَّ بـ(وا).

وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره، فإن خفتَ اللَّبسَ قلتَ: (واغُلامَكِيه، واغُلامكُمُوه)، ولك الهاءُ في الوقف.

ولا يُندَب إلاَّ المعروف، فلا يُقال: (وارَجُلاه)، وامتنع (وازَيْدَ الطَّويلاهُ)، خلافًا ليُونُس.

[حذف حرف النداء]:

ويجوز حذف حرف النِّداء إلا مع اسم الجنس والإشارة، والمستغاث، والمندوب نحو ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[1]، و(أيُّها الرَّجُلُ).

وشذَّ (أَصْبِحْ لَيلُ)، و(افْتَدِ مَخْنُوقُ)، و(أَطْرِقْ كَرا)[2].

وقد يُحذف المنادَى لقيام قرينةٍ جوازًا، نحو ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾[3].

[الاشتغال]:

الثَّالث: ما أُضمِرَ عاملُه على شريطة التَّفسير، وهو كلُّ اسم بعدَه فعلٌ أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلَّقه، لو سُلِّط عليه هو أو مُناسبُه لَنَصَبَه، مثل: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)،

---

(١) يوسف/ ٢٩.

(٢) هذه الأقوال معدودة في أمثال العرب، أصبح ليلْ: يُقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرْ مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣، افتد مخنوقْ: أي يا مخنوق يضرب لكل مشفوق عليه مضطرْ مجمع الأمثال ٢/ ٧٨، أطرق كراً: قال الخليل: (الكرا): الذكر من الكروان، ويقال له: أطرق كرا؛ إنك لن ترى، قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد في الأرض فيُلقى عليه ثوبٌ فيُصاد ... يُضرب للذي ليس عنده غَناء ويتكلَّم، فيُقال له: اسكت وتوقَّ انتشار ما تلفظ به كراهةَ ما يتعقبهُ مجمع الأمثال ١/ ٤٣١.

(٣) النمل/ ٢٥، وهي قراءة الكسائي.

و(زيدًا مَرَرْتُ بِهِ). و(زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ)، و(زيدًا حُبِسْتُ عَلَيهِ)، يُنصَبُ بفعلٍ يفسِّره ما بعده، أي، (ضربتُ) و(جاوزتُ)، و(أهنتُ) و(لابستُ).

ويُختار الرَّفعُ بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها، كـ (إمَّا) مع غير الطَّلب، و(إذا) للمفاجأة.

ويُختار النَّصب بالعطف على جملةٍ فعليَّةٍ للتَّناسب، وبعد حرف النَّفي، وحرف الاستفهام، و(إذا) الشَّرطيَّة، و(حيث)، وفي الأمر والنَّهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسِّر بالصِّفة مثل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾[1].

ويستوي الأمران في مثل: (زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمتُه).

ويجب النَّصب بعد حرف الشَّرط، وحرف التَّحضيض، مثل: (إنْ زيدًا ضربتَهُ ضربَكَ) و(ألاَ زيدًا ضربتَهُ)، وليس مثل (أزيدٌ ذُهبَ بِهِ؟) منه؛ فالرَّفع لازم، وكذلك ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾[2]، ونحو ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾[3] الفاء بمعنى الشَّرط عند المبرِّد[4]، وجملتان عند سيبويه[5]، وإلا فالمختار النَّصب.

[التحذير]:

الرَّابع: التَّحذير، وهو معمولٌ بتقدير (اتَّقِ)؛ تحذيرًا مِمَّا بعده، أو ذُكِرَ المُحذَّرُ منه مكرَّرًا، مثل: [رأسَك والسَّيفَ][6]، و(إيَّاكَ والأسدَ)، و(إيَّاكَ وأنْ تحذِفَ)، و(الطَّريقَ الطَّريقَ).

وتقول: (إيَّاكَ من الأسدِ) و(مِنْ أنْ تحذِفَ)، و(إيَّاكَ أن تحذِفَ) بتقدير (مِنْ).

ولا تقول: (إيَّاكَ الأسدَ)؛ لامتناع تقدير (مِنْ).

---

(١) القمر/ ٤٩.

(٢) القمر/ ٥٢.

(٣) النور/ ٢.

(٤) في الكامل ٢/ ٨٢٢: "والرفع الوجه؛ لأنَّ معناه الجزاء ... وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه".

(٥) يُنظر: الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٦) زيادة من مخطوطة برنستون.

[المفعول فيه]:

المفعول فيه: هو ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكان، وشرط نصبه تقدير (في). وظروف الزَّمان كلُّها تقبل ذلك، وظرف المكان إن كان مبهمًا قبل ذلك، وإلاَّ فلا.

وفُسِّر المبهم بالجهات السّتّ، وحُمِلَ عليه (عندَ) و(لدى) وشبهُهما لإبهامهما، ولفظ (مكان) لكثرته، وما بعد (دخلتُ) نحو (دخلت الدَّار) في الأصحّ.

ويُنصَب بعاملٍ مُضمَر وعلى شريطة التَّفسير.

[المفعول له]:

المفعول له: هو ما فُعل لأجله فعلٌ مذكورٌ مثل: (ضربته تأديبًا)، و(قعدت [عن الحرب][1] جبنًا)، خلافًا للزَّجَّاج؛ فإنَّه عنده مصدر[2].

وشرط نصبه تقدير اللاَّم، وإنَّما يجوز حذفها إذا كان فِعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارنًا له في الوجود.

[المفعول معه]:

المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعلٍ لفظًا أو معنًى، فإن كان الفعل لفظًا، وجاز العطف، فالوجهان مثل: (جئتُ أنا وزيدٌ ـ وزيدًا)، وإن لم يجز العطف تعيَّن النصبُ مثل: (جئتُ وزيدًا).

وإن كان الفعل معنًى، وجاز العطف تعيَّن العطف، مثل: (ما لزيدٍ وعمرو؟)، وإلاَّ تعيَّن النَّصب مثل: (ما لك وزيدًا؟). و(ما شأنك وعمرًا؟)؛ لأنَّ المعنى: ما تصنعُ؟

---

(١) زيادة من مخطوطة برينستون.

(٢) خلاصة ما ذكره أ.د. عبد العظيم فتحي خليل أنَّ الزجاج قد قرَّر في مواضع كثيرة من كتاب المعاني مذهب سيبويه والبصريين في أنَّ المفعول له منصوب بالفعل على تقدير لام العلَّة، وأجاز في بعضها ذلك القول مع ما يُنسب إلى الكوفيين من القول بأن المفعول له منصوب على المصدريَّة، واختار في موضعين جعل المفعول له منصوبًا على المصدريَّة وهما (البقرة/ ١٩، آل عمران/ ١٠)، يُراجع: النَّحو العربي عند أبي إسحق الزَّجَّاج مرتَّبًا على أبواب ألفيَّة ابن مالك: من ص٢٠٣ إلى ص٢٠٦.

[الحـال]:

الحـال: مـا يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنًى، نحو: (ضربتُ زيدًا قائمًا)، و(زيدٌ في الدَّار قائمًا)، و(هذا زيدٌ قائمًا).

وعاملها الفعل، أو شبهه، أو معناه.

وشرطها أن تكون نكرةً وصاحبها معرفة غالبًا. و[من الوافر]

أرسلها العراك ....[1]

و(مررتُ بهِ وحدَهُ) ونحوه متأوَّل.

فإن كان صاحبُها نكرةً وجب تقديمها.

ولا يتقدَّم على العامل المعنويِّ، بخلاف الظَّرف، ولا على المجرور في الأصحِّ.

وكل ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ أن يقع حالاً، مثل: (هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا).

وتكون جملةً خبرية، فالاسميَّة بالواو والضَّمير، أو بالواو، أو بالضَّمير على ضعف.

والمضارع المثبَت بالضَّمير وحده، وما سواهما بالواو والضَّمير، أو بأحدهما.

ولا بدَّ في الماضي المثبَت من (قد) ظاهرةً أو مقدَّرة.

ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: (راشدًا مهديًّا).

ويجب في المؤكِّدة مثل (زيدٌ أبوك عطوفًا)، أي أحقُّه، وشرطُها أن تكون مقرِّرةً لمضمون جملةٍ اسميَّة.

[التمييز]:

التَّمييز: ما يرفع الإبهام المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرة.

فالأوَّل: عن مفرد مقدار غالبًا إما في عدد نحو: (عشرون درهمًا) وسيأتي، وإما في غيره نحو: (رطلٌ زيتًا) و(مَنَوانِ سَمْنًا) و(على التَّمرة مثلُها زُبْدًا). فيفرد إن كان جنسًا، إلاَّ أن يُقصَدَ الأنواع، ويُجمع في غيره.

ثمَّ إن كان بالتَّنوين، أو بنون التَّثنية جازت الإضافة، وإلاَّ فلا.

---

(١) أرسلها العراك: أي معتركة، يُستشهد به على ورود الحال معرفة، وهو للبيد بن ربيعة، وتمامه كما في الإنصاف:

فأرسلها العراكَ ولم يذُدها ولم يشفق على نغص الدِّخالِ

وعن غير مقدار، مثل: (خاتمٌ حديدًا)، والخفض أكثر.

والثاني: عن نسبة في جملة، أو ماضاهاها، مثل (طاب زيدٌ نفسًا)؛ و(زيدٌ طيِّبٌ أبًا، وأبوةً، ودارًا، وعِلْمًا)، أو في إضافة مثل: (يعجبُني طيبه أبًا وأبوةً ودارًا وعِلْمًا)، و(لله درُّهُ فارسًا).

ثمَّ إن كان اسمًا يصحُّ جعله لما انتصبَ عنه جاز أن يكون له ولمتعلَّقه، وإلاَّ فهو لمتعلَّقه، فيطابق فيهما ما قُصد، إلاَّ أن يكون جنسًا إلاَّ أن يقصد الأنواع.

وإن كان صفةً كانت له وطبقه، واحتملت الحال.

ولا يتقدَّم التَّمييز على عامله، والأصحُّ أن لا يتقدَّم على الفعل، خلافًا للمازنيِّ والمبرِّد[1].

[المستثنى]:

المستثنى: متَّصل ومنقطع.

فالمتَّصل: هو المخرج عن متعدِّدٍ ـ لفظًا أو تقديرًا ـ بـ(إلاَّ) وأخواتها.

والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج.

وهو منصوبٌ إذا كان بعد (إلاَّ) غير الصِّفة في كلامٍ موجَب، أو مقدَّمًا على المستثنى منه، أو منقطعًا في الأكثر، أو كان بعد (خَلا) و(عَدا) في الأكثر، و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون).

ويجوز فيه النَّصب، ويُختار البدل فيما بعد (إلاَّ) في كلامٍ غيرموجَب، وذُكر المستثنى منه مثل ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[2]، و﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[3].

ويُعرَب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وهو في غير الموجب ليفيد مثل: (ما ضربني إلاَّ زيدٌ)، إلاَّ أن يستقيمَ المعنى مثل: (قرأتُ إلاَّ يومَ كذا)، ومِن ثَمَّتَ لم يَجُز (ما زال زيدٌ إلاَّ عالِمًا).

---

(١) هذا مذهب بعض الكوفيين، وتابعهم عليه المازني والمبرِّد، وهي المسألة (١٢٠) في الإنصاف ٢/ ٨٢٨، وفي التصريح ٢/ ٧٠٩ أنه مذهب الكسائي أيضًا، قال الناظم في شرح العمدة ١/ ٣٥٨: "وبقولهم أقول، قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف".

(٢) النساء/ ٦٦.

(٣) في قراءة ابن عامر.

وإذا تعذَّر البدل على اللَّفظ فعلى الموضع، مثل: (ما جاءني من أحدٍ إلاَّ زيدٌ)، و(لا أحدٌ فيها إلاَّ عمرو)، و(ما زيدٌ شيئًا إلاَّ شيءٌ لا يُعبأُ به)؛ لأنَّ (مِن) لا تُزاد بعد الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدَّران عاملتَيْن بعده؛ لأنَّهما عملتا للنَّفي، وقد انتقض النَّفي بـ(إلاَّ)، بخلاف (ليس زيدٌ شيئًا إلاَّ شيئًا)؛ لأنَّها عملت للفعليَّة، فلا أثر لنقض معنى النَّفي؛ لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثَمَّ جاز (ليس زيدٌ إلاَّ قائمًا) وامتنع (ما زيدٌ إلاَّ قائمًا).

ومخفوضٌ بعد (غير) و(سوى) و(سواء)، وبعد (حاشا) في الأكثر.

وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلاَّ) على التَّفصيل، و(غير) صفةٌ حُملت على (إلاَّ) في الاستثناء كما حُملت (إلاَّ) عليها في الصِّفة إذا كانت تابعةً لجمعٍ منكورٍ غير محصورٍ؛ لتعذُّر الاستثناء، نحو ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]، وضَعُف في غيره.

وإعراب (سوى) و(سواء) النَّصب على الظرفية على الأصح.

[خبر (كان) وأخواتها]:

خبر كان وأخواتها: هو المسند بعد دخولها، مثل: (كان زيدٌ قائمًا). وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدَّم على اسمها معرفةً.

وقد يُحذف عاملُه في مثل: (النَّاس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ). ويجوز مثلها أربعة أوجه، ويجب الحذف في مثل: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، أي لأَنْ كُنْتَ.

[اسم (إنَّ) وأخواتها]:

اسم (إنَّ) وأخواتها: هو المسند إليه بعد دخولها، مثل: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

[المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس]:

المنصوب بـ(لا) الَّتي لنفي الجنس: هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرةً مضافًا أو مشبَّهًا به، مثل: (لا غلامَ رجلٍ)، و(لا عشرينَ درهمًا لكَ).

---

(١) الأنبياء/ ٢٢.

فإن كان مفردًا فهو مبنيٌّ على ما يُنصَب به، وإن كان معرفةً أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرَّفع والتَّكرير.

ومثل (قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها) متأوَّل، وفي مثل: (لا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله) خمسةُ أوجه[1]:

فتحهما، ونصب الثَّاني ورفعه.

ورفعهما.

ورفع الأوَّل ـ على ضعف ـ وفتح الثَّاني.

وإذا دخلت الهمزة لم يتغيَّر العمل، ومعناها الاستفهام والعرض والتَّمنِّي.

ونعت المبنيِّ الأوَّل مفردًا يليه مبنيٌّ ومعرب، رفعًا ونصبًا نحو (لا رجلَ ظريفَ، وظريفٌ، وظريفًا)، وإلاَّ فالإعراب، والعطف على اللَّفظ وعلى المحلِّ جائز مثل [من الطويل]:

لا أبَ وابنًا ....[2]

وابنٌ، ومثل (لا أبا له) و(لا غُلامَي له) جائزٌ؛ تشبيهًا له بالمضاف، لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثَمَّ لم يجز (لا أبا فيها) وليس بمضاف؛ لفساد المعنى، خلافًا لسيبويه[3].

ويُحذف في مثل: (لا عليكَ) أي (لا بأسَ).

[خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)]:

خبر (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس): هو المسند بعد دخولهما.

وهي لغة أهل الحجاز.

وإذا زيدت (إنْ) مع (ما)، أو انتقض النَّفي بـ (إلاَّ)، أو تقدَّم الخبر، بطل العمل.

وإذا عُطفَ عليه بموجب فالرَّفع.

---

(١) هي هكذا على الترتيب: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

(٢) البيت بتمامه: فلا أبَ وابنًا مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا

يُنسب إلى الفرزدق أو إلى رجل من عبد مناة، والشاهد فيه العطف على اسم (لا) النافية للجنس من غير تكريرها بالنصب، ويجوز الرفع على أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها؛ إذ هما في محل رفع مبتدأ.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ٢٧٦.

[المجرورات]

المجرورات: هو ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه.

والمضاف إليه: كلُّ اسمٍ نُسبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف الجرِّ لفظًا أو تقديرًا، مرادًا.

فالتَّقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجرَّدًا تنوينه لأجلها، وهي معنويَّة، ولفظيَّة.

فالمعنويَّة: أن يكون المضاف فيها غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها، وهي إمَّا بمعنى اللاَّم فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى (من) في جنس المضاف، أو بمعنى (في) في ظرفه وهو قليل نحو: (غلامُ زيدٍ) و(خاتمُ فضَّةٍ) و(ضربُ اليومِ).

وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النَّكرة.

وشرطُها تجريد المضاف من التَّعريف.

وما أجازه الكوفيُّون من (الثَّلاثة الأثواب) وشبهه من العدد ضعيف.

واللَّفظيَّة أن يكون صفةً مضافةً إلى معمولها، مثل (ضاربُ زيدٍ) و(حسنُ الوجهِ)، ولا تفيد إلاَّ تخفيفًا في اللَّفظ، ومن ثَمَّ جاز (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ)، وامتنع (بزيدٍ حسنِ الوجه)، وجاز (الضَّاربا زيدٍ)، و(الضَّاربو زيدٍ)، وامتنع (الضَّارب زيدٍ)، خلافًا للفرَّاء، وضعُف [من الكامل]:

الواهب المائةِ الهجان وعبدِها ....(1)

وإنَّما جاز (الضَّاربُ الرَّجلِ) حملاً على المختار في (الحسنُ الوجهِ) و(الضَّاربُك) وشبهه فيمن قال إنَّه مضافٌ حملاً على (ضاربك).

ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته، ولا صفةٌ إلى موصوفها، ومثل: (مسجدُ الجامعِ)، و(جانب الغربيِّ)، و(صلاة الأُولى)، و(بقلةُ الحمقاء) متأوَّل.

ومثل: (جُردُ قطيفةٍ)، و(أخلاقُ ثيابٍ) متأوَّل.

---

(1) تمام البيت: عوذًا تزجِّي خلفها أطفالها، وهو للأعشى، الهجان: البيض، وهي أكرم الإبل عند العرب، والشاهد في قوله: (عبدها) بالجر عطفًا على (المائة)، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (ال)، فجعل ضمير المعرَّف باللام في التابع مثل المعرف باللام، واغتُفر هذا لكونه تابعًا، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

ولا يُضاف اسمٌ مماثلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص، كـ(ليث) و(أسد)، و(حبس) و(منع)؛ لعدم الفائدة، بخلاف (كلُّ الدَّراهم) و(عين الشَّيء)؛ فإنَّه يختصُّ.

وقولهم: (سعيدُ كُرزٍ) ونحوه متأوَّل.

وإذا أُضيف الاسمُ الصَّحيح، أو الملحَق به إلى ياء المتكلِّم كُسر آخره، والياء مفتوحةٌ أو ساكنة.

فإن كان آخرُه ألفًا تثبت، وهُذيل تقلبها لغير التَّثنية ياءً.

وإن كان ياءً أُدغِمت.

وإن كان واوًا قُلبت ياءً وأُدغمت وفُتحَت الياء للسَّاكنين.

وأمَّا الأسماء السِّتَّة فـ(أخي) و(أبي)، وأجاز المبرِّد (أخِيَّ) و(أبِيَّ).

وتقول: (حَمِيْ وهَنِيْ)، ويقال (فِيُّ) في الأكثر، و(فَمِي).

وإذا قطعت قيل: (أَخٌ) و(أَبٌ) و(حَمٌ)، و(هَنٌ) و(فَمٌ)، وفتح الفاء أفصح منهما.

وجاء (حَمٌ) مثل (يدٍ) و(خبءٍ) و(دلوٍ) و(عصًا) مطلقًا.

وجاء (هَنٌ) مثل (يَدٍ) مطلقًا.

و(ذو) لا يضاف إلى مضمر، ولا يُقطع عن الإضافة.

[التوابع]:

التَّوابع: كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهةٍ واحدة.

[النعت]:

النَّعت: تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعه مطلقًا.

وفائدته تخصيصٌ أو توضيح.

وقد يكون لمجرَّد الثَّناء، أو الذَّمِّ، أو التَّأكيد مثل: ﴿ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾[1].

ولا فصل بين أن يكون مشتقًا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا مثل: (تميميٌّ)، و(ذي مال)، أو خصوصًا مثل: (مررتُ برجلٍ أيِّ رجل)، و(مررت بهذا الرَّجل) و(بزيدٍ هذا).

---

(١) الحاقة/ ١٣.

وتُوصَف النَّكرة بالجملة الخبريَّة ويلزم الضَّمير. ويُوصف بحال الموصوف، وبحال متعلّقه نحو (مررت برجلٍ حسنٍ غلامُه).

فالأوّل يتبعه في الإعراب، والتَّعريف والتَّنكير، والإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث.

والثَّاني يتبعه في الخمس الأُوَل، وفي البواقي كالفعل، ومن ثَمَّ حسُن (قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه)، وضعف (قاعدون غلمانُه)، ويجوز (قُعودٌ غلمانُه).

والمضمَر لا يُوصَف ولا يُوصَف به، والموصوف أخصُّ أو مُساوٍ، ومن ثَمَّ لم يُوصفْ ذو اللاَّم إلاَّ بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وإنَّما التُزم وصف باب (هذا) بذي اللاَّم للإبهام، ومن ثَمَّ ضعُف (مررتُ بهذا الأبيض) وحسن (مررتُ بهذا العالِم).

العطف:

العطف: تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبة مع متبوعِه، يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة ـ وسيأتي ـ مثل (قام زيدٌ وعمرٌو).

وإذا عُطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل أُكِّد بمنفصل، مثل (ضربتُ أنا وزيدٌ)، إلاَّ أنْ يقع فصلٌ فيجوز تركُه نحو (ضربتُ اليومَ وزيدٌ).

وإذا عُطف على الضَّمير المجرور أُعيد الخافض، نحو (مررتُ بكَ وبزيدٍ).

والمعطوف في حكم المعطوف عليه، ومن ثَمَّ لم يجز في (ما زيدٌ بقائمٍ أو قائمًا، ولا ذاهبٌ عمرو) إلاَّ الرَّفع، وإنَّما جاز (الَّذي يطير فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ) لأنَّها فاء السَّببيَّة.

وإذا عُطف على عاملَين مختلفَين لم يجز، خلافًا للفرَّاء[1]، إلاَّ في نحو (في الدَّار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، خلافًا لسيبويه[2].

[التأكيد]:

التَّأكيد: تابعٌ يقرِّر أمر المتبوع في النِّسبة أو الشُّمول، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ:

---

(١) لا يُعرف القول بإجازة هذا من مذهب الفرَّاء، لكنه منسوب إلى الأخفش كما في المقتضب ٤/ ٩٥، وابن يعيش ٣/ ٢٧، والمغني ص٣١٨.

(٢) يُخرَّج هذا القول على إضمار الجارِّ عند سيبويه والمحقِّقين كما ذكر ابن هشام (المغني ص٣١٨).

فاللفظيُّ: تكرير اللفظ الأوَّل، مثل (جاءني زيدٌ زيدٌ)، ويجري في الألفاظ كلِّها.

والمعنويُّ بألفاظٍ محصورةٍ، وهي: نَفْسُه، وعَيْنُه، وكِلاهُما، وكُلُّه، وأَجْمَعُ، وأَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ.

فالأوَّلان يعُمَّان باختلاف صيغتهما وضميرهما، تقول: (نفسُه)، (نفسُها)، (أنفسُهُما)، (أنفسُهُم)، (أنفسُهُنَّ).

والثَّاني للمثنَّى: (كلاهما)، و(كلتاهما)، والباقي لغير المثنَّى باختلاف الضمير في: (كلُّه)، و(كلُّها)، و(كلُّهم)، و(كلُّهنَّ).

والصيغ في البواقي، تقول: (أجمع) و(جمعاء) و(أجمعون) و(جُمع).

ولا يؤكَّد بـ(كلّ) و(أجمع) إلاَّ ذو أجزاءٍ يصح افتراقها حسًّا أو حكمًا، نحو (أكرمتُ القومَ كلَّهم)، و(اشتريتُ العبدَ كلَّه)، بخلاف (جاءني زيدٌ كلُّه).

وإذا أُكِّد المضمَر المرفوع المتَّصل بالنَّفس والعين أُكِّد بمنفصل، مثل: (ضَرَبْتَ أنتَ نفسَكَ).

و(أكتع) وأخواه أتباعٌ لـ(أجمع)، فلا تتقدَّم عليه، وذكرُها دونَه ضعيف.

[البـدل]:

البدل: تابعٌ مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دونَه.

وهو بدل الكُلّ، والبَعض، والاشتمالِ، والغلطِ.

فالأوَّل: مدلولُه مدلولُ الأوَّل.

والثَّاني: جزؤُه.

والثَّالث: بينه وبين الأوَّل ملابسةٌ بغيرِهما.

والرَّابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره، ويكونان معرفتين، ونكرتين، ومختلفين.

وإذا كان نكرةً من معرفة فالنَّعت، مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1].

ويكونان ظاهرَيْن، ومضمرَيْن، ومختلفَيْن.

ولا يُبدَل ظاهرٌ من مُضمرٍ بدلَ الكُلّ إلاَّ من الغائب، نحو: (ضربتُه زيدًا).

---

(١) العلق/ ١٥، ١٦.

[عطف البيان]:

عطفُ البيان: تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضِّح متبوعَه، مثل [من الرجز]:

أقسم بالله أبو حفص عمر [1]

وفصله من البدل لفظًا في مثل [من الوافر]:

أنا ابنُ التَّارك البكريِّ بِشْرٍ .... [2]

[المبني]:

المبنيُّ: ما ناسب مبنيَّ الأصل، أو وقعَ غيرَ مركَّب.

وحكمه أن لا يختلفَ آخرُه باختلافِ العوامل.

وألقابه: ضَمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقف.

وهي: المضمَرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركَّبات، والكنايات، وبعض الظُّروف.

[المضمَر]:

المُضمَر: ما وُضع لمتكلِّم، أو مخاطَبٍ، أو غائبٍ تقدَّم ذكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا.

وهو متَّصل ومنفصل.

فالمنفصل: المستقلُّ بنفسه.

والمتَّصل: غير المستقلِّ بنفسه.

وهو مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرور.

فالأوَّلان متَّصل ومنفصل، والثَّالث متَّصل، فذلك خمسة أنواع.

---

(١) هو لعبد الله بن كيسبة على ما ذكر ابن حجر في الإصابة، وقيل: كنيته أبو كيسبة، أو لأعرابي، وزعم ابن يعيش أنه لرؤبة، وهذا لا أصل له (خزانة الأدب ٥/ ١٥٤، ١٥٦)، والشاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر)، حيث جاء التابع (عمر) توضيحًا للكنية (أبو حفص)؛ لكونه أشهر منها، و(عمر) هنا هو عمر بن الخطاب الصحابي رضي الله عنه.

(٢) تمامه: عليه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا، وهو للمرار الأسدي، والشَّاهد فيه كون (بشر) عطف بيان على (البكري)؛ "لأنَّ بشرًا لو جُعل بدلاً من (البكري) ـ والبدل في حكم تكرير العامل ـ لكان (التارك) في التَّقدير داخلاً على (بشر)"، وذلك غير جائز. المفصَّل ص١٥٨.

الأوّل: ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ، إلى ضَرَبْنَ، وضُرِبْنَ.
والثّاني: (أنا) إلى (هُنَّ).
والثّالث: ضَرَبَنِي إلى ضَرَبَهُنَّ، وإنّني إلى إنّهُنَّ.
الرّابع: إيّاي إلى إيّاهُنَّ.
والخامس: غُلامِي، ولِي، إلى غُلامهنَّ، ولَهُنَّ.

فالمرفوع المتّصل خاصّةً يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلّم مطلقًا، والمخاطَب والغائب والغائبة، وفي الصّفة مطلقًا.

ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذّر المتّصل، وذلك بالتّقديم على عامله، أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفًا والضّمير مرفوع، أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير مَن هي له مثل: (إيّاك ضربت) و(ما ضربَك إلاّ أنا)، و(إيّاك والشّرَّ) و(أنا زيدٌ) و(ما أنتَ قائمًا)، و(هندٌ زيدٌ ضاربَتُه هِيَ).

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا، فإن كان أحدهما أعرَف وقدّمته فلك الخيار في الثّاني، مثل (أعطيتُكَهُ) و(أعطيتُكَ إيّاه)، و(ضَرْبِيكَ) و(ضربي إيّاك)، وإلاّ فهو منفصل، مثل: (أعطيتُهُ إيّاك وإيّاه).

والمختار في باب خبر (كان) الانفصال.

والأكثر (لَوْلا أنتَ) إلى آخرها، و(عَسَيْتَ) إلى آخرها، وجاء (لولاكَ) و(عساكَ) إلى آخرها.

[نون الوقاية]:

ونون الوقاية مع الياء لازمةٌ في الماضي، وفي المضارع عريًا عن نون الإعراب. وأنت مع النون فيه و(لدن) و(إنّ) وأخواتها مخيَّر.

ويُختار في (ليت) و(من) و(عن) و(قد) و(قط)، وعكسها (لَعَلَّ).

[ضمير الفصل]:

ويتوسّط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغةُ مرفوعٍ منفصل مطابقٍ للمبتدأ يُسمّى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا.

وشرطه أن يكون الخبر معرفةً، أو (أفعل من كذا)، مثل: (كان زيدٌ هو أفضل من عمرو).

ولا موضع له عند الخليل[1]، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره.

[ضمير الشأن والقصة]:

ويتقدَّم قبل الجملة ضميرُ غائب يسمَّى ضمير الشَّأن والقصَّة يفسَّر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستترًا أو بارزًا، على حسب العوامل نحو (هو زيدٌ قائم)، و(كان زيدٌ قائم) و(إنَّه زيدٌ قائمٌ).

وحذفه منصوبًا ضعيفٌ، إلاَّ مع (أن) إذا خُفِّفت فإنَّه لازم.

[أسماء الإشارة]:

أسماء الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وهي خمسة:

للمذكَّر، ولمثنَّاه (ذان) و(ذين)، وللمؤنَّث: (تا) و(تي)، و(ذي)، و(تِه)، و(ذِه)، و(تِهي)، و(ذِهي).

ولـمُثنَّاه: (تان) و(تين).

ولجمعهما: (أولاء) مدًّا وقصرًا.

ويلحقها حرف التَّنبيه، ويتَّصل بها حرف الخطاب.

وهي خمسةٌ في خمسة، فتكون خمسةً وعشرين، وهي: (ذاك) إلى (ذاكنَّ)، و (ذانِك) إلى (ذانِكنَّ)، وكذلك البواقي.

ويقال: (ذا) للقريب، و(ذلِك) للبعيد، و(ذاك) للمتوسط، و(تلك) و(ذانِّك) و(تانِّك) مشدَّدتَين.

و(أولالِك) مثل (ذلِك).

وأمَّا (ثَمَّ) و(هُنا) و(هنَّا) فللمكان خاصة.

[الموصول]:

الموصول: ما لا يتم جزءًا إلاَّ بصلةٍ وعائد، وصلتُه جملةٌ خبريَّة، والعائدُ ضميرٌ له.

وصلة الألف واللام اسم فاعلٍ أو مفعول.

وهي: (الَّذي)، و(الَّتي)، و(اللَّذان) و(اللَّتان) بالألف والياء.

---

(١) ما نُسب للخليل هو قول البصريين في هذه المسألة، يُراجع: الإنصاف للأنباري، المسألة رقم ١٠٠.

و(الأُولَى)، و(الَّذين)، و(اللائي)، و(اللاتي)، و(اللاء)، و(اللاتي)، و(اللواتي)، و(مَن)، و(ما)، و(أي)، و(أية)، و(ذو) الطَّائيَّة، و(ذا) بعد (ما) للاستفهام، والألف واللاَّم والعائد المفعول يجوز حذفه.

وإذا أخبرت بـ(الَّذي) صدَّرتَها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميرًا لها، وأخَّرته خبرًا، فإذا أخبرت عن (زيد) مِن (ضربتُ زيدًا) قلتَ: (الَّذي ضربتُهُ زيدٌ)، وكذلك الألف واللاَّم في الجملة الفعليَّة خاصَّة؛ ليصحَّ بناءُ اسمي الفاعل والمفعول، فإن تعذَّر أمرٌ منها تعذَّر الإخبار، ومن ثَمَّ امتنع في ضمير الشَّأن والموصوف والصِّفة، والمصدر العامل، والحال، والضَّمير المستحقّ لغيرها، والاسم المشتمل عليه.

و(ما) الاسميَّة: موصولة، واستفهاميَّة، وشرطيَّة، وموصوفة، وتامَّة بمعنى (شيء) و(صفة).

و(مَنْ) كذلك، إلاَّ في التَّمام والصِّفة.

و(أيٌّ) و(أيَّةٌ) كـ(من)، وهي معربةٌ وحدَها، إلاَّ إذا حُذِفَ صدرُ صلتِها.

وفي (ماذا صَنَعْتَ؟) وجهان: أحدهما: ما الَّذي، وجوابه رفعٌ، والآخر: أيُّ شيءٍ، وجوابه نصب.

[أسماء الأفعال]:

أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: (رُوَيْدَ زيدًا)، أي: أمهِلْهُ، و(هَيْهات ذاك)، أي: بَعُدَ.

وفَعالِ بمعنى الأمر من الثُّلاثي قياس، كـ(نَزالِ) بمعنى انزل، وفَعالِ مصدرًا معرفة (فَجارِ)، وصفة مثل: (يا فَساقِ) مبنيٌّ؛ لمشابهته لَه عدلاً وزنةً، وعلمًا للأعيان مؤنَّثًا كـ(قَطامِ) و(غَلابِ) مبنيٌّ في الحَجاز، ومعربٌ في بني تميم، إلاَّ ما في آخره راء، نحو (حَضارِ).

[أسماء الأصوات]:

الأصوات: كلُّ لفظٍ حُكِيَ به صوتٌ، أو صُوِّت به للبهائم.

فالأوَّل: كـ(غاقْ)، والثَّاني: كـ(نخْ).

[المركَّبات]:

المركَّبات: كلُّ اسمٍ مركَّبٍ من كلمتين ليس بينهما نسبة، فإن تضمَّنَ الثَّاني حرفًا بُنِيا كـ(خمسةَ عشَرَ) و(حاديَ عشَرَ) وأخواتها، إلاَّ اثني عشَر، وإلاَّ أُعرِب الثَّاني كـ(بَعْلَبَكَّ) وبُنِيَ الأوَّل في الأفصح.

[الكنايات]:

الكنايات: (كم) و(كذا) للعدد، و(كَيْت) و(ذَيْت) للحديث.

فـ(كم) الاستفهاميَّة مميِّزها منصوبٌ مفرد.

والخبريَّة مجرورٌ مفردٌ ومجموع.

وتدخل (مِن) فيهما، ولهما صدر الكلام.

وكلاهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فكلُّ ما بعده فعلٌ غير مشتغلٍ عنه بضميره كان منصوبًا معمولاً على حسبه، وكلُّ ما قبله حرف جرٍّ أو مضافٌ فمجرور، وإلاَّ فهو[1] مرفوعٌ مبتدأً إن لم يكن ظرفًا، وخبرًا إن كان ظرفًا.

وكذلك أسماء الاستفهام والشَّرط.

وفي مثل تمييز [من الكامل]:

كم عمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ .... [2]

ثلاثة أوجه.

وقد يُحذَف في مثل: (كم مالك؟) و(كم ضربت؟).

[الظروف]:

الظُّروف: منها ما قُطِع عن الإضافة كـ(قبلُ) و(بعدُ)، وأُجْرِي مُجراه (لا غيرُ) و(ليسَ غيرُ) و(حسبُ).

ومنها (حيثُ)، ولا يُضاف إلاَّ إلى جملةٍ في الأكثر.

---

(١) في المحقَّق (وإلا فمرفوع)، والصواب المثبت من مخطوطة برينستون.

(٢) البيت للفرزدق يهجو جريرًا، وتمامه: فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي، والأوجه التي ذكرها المؤلف هي: النصب على الاستفهامية، والجر على الخبر، والرفع على معنى (كم مرة حلبت عليَّ عماتك)، المفصَّل ص٢٢١.

ومنها (إذا)، وهي للمستقبل[1]، وفيها معنى الشّرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة[2] فيلزم المبتدأ بعدها.

ومنها (إذْ) للماضي، وتقع بعدها الجملتان.

ومنها (أينَ) و(أنّى) للمكان استفهامًا وشرطًا.

و(متَى) للزّمان فيهما.

و(أيّان) للزّمان استفهامًا.

و(كيف) للحال استفهامًا.

ومنها (مُذْ) و(مُنْذُ) بمعنى أوّل المدّة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى (جميع)، فيليهما المقصود بالعدد.

وقد يقع المصدر أو الفعل أو (أنْ)، فيُقدّر زمانٌ مضاف، وهو مبتدأٌ وخبرُه ما بعده، خلافًا للزّجّاج.

ومنها (لَدَى) و(لَدُن)، وقد جاء (لَدْنِ) و(لَدَنْ) و(لُدْنِ) و(لَدْ) و(لَدُ) و(قَطُّ) للماضي المنفيّ.

و(عَوْضُ) للمستقبل المنفيّ.

والظّرف المضاف إلى الجملة و(إذ) يجوز بناؤه على الفتح، وكذلك (مثل) و(غير) مع (ما)، و(إنّ) و(أنّ).

[المعرفة والنكرة]:

المعرفة: ما وُضِع لشَيْءٍ بعينه، وهي:

المُضمَرات، والأعلام، والمُبهَمات، وما عُرِّف باللاّم، وبالنّداء، والمضاف إلى أحدها معنًى.

العَلَم: ما وُضِع لشَيْءٍ بعينه غيرَ متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحد.

وأعرفها المضمَر المتكلّم، ثم المخاطَب.

والنّكرة: ما وُضِع لشيءٍ لا بعينه.

---

(١) وقد تُستعمل للماضي نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ الجمعة/ ١١.

(٢) وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ الروم/ ٢٥.

[العـدد]:

أسماء العدد: ما وُضع لكمِّيَّة آحاد الأشياء. أصولها اثْنَتا عَشْرَةَ كلمة.

واحد إلى عشرة، ومِائة، وألف. تقول: واحد، اثنان، واحدة، اثْنَتان أو ثِنْتان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، أحد عشر، اثنا عشر، إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاثةَ عشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ، وثلاثَ عشْرَةَ إلى تِسْع عشْرَةَ.

وتميم تكسر الشِّين في المؤنَّث. وعشرون وأخواتها فيهما، أحدٌ وعشرون، إحدى وعشرون، ثمَّ بالعطف بلفظ ما تقدَّم إلى تسعةٍ وتسعين.

ومئة وألف، مئتان وألفان فيهما، ثمَّ بالعطف على ما تقدَّم.

وفي ثمانيَ عَشْرَةَ فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذَّ حذفُها بفتح النُّون.

ومُمَيِّز الثَّلاثة إلى العشرة مخفوضٌ مجموعٌ لفظًا أو معنًى، إلاَّ في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين.

ومميِّز (أحد عشر) إلى تسعة وتسعين منصوبٌ مفرد. ومُميِّز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد. وإذا كان المعدود مؤنَّثًا واللَّفظ مذكَّرًا، أو بالعكس فوجهان.

ولا يميَّز (واحد) و(اثنان)؛ استغناءً بلفظ التَّمييز عنهما، مثل: (رجل) و(رجلان)، لإفادته النَّصَّ المقصود بالعدد.

وتقول في المفرد من المتعدِّد باعتبار تصييره: الثَّاني والثَّانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير.

وباعتبار حاله: الأوَّل والثَّاني، والأُولى والثَّانية، إلى العاشر والعاشرة، والحاديَ عشَر والحاديَةَ عشْرَة، والثَّاني عَشَر، والثَّانيةَ عشْرَة إلى التَّاسع عَشَر، والتَّاسعةَ عشْرَة، ومِن ثَمَّ قيل في الأوَّل: ثالثُ اثنين، أي مصيِّرهما، مَن ثَلَثَهُما[1].

وفي الثَّاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها. وتقول: حادي عشَر، أحدَ عشرَ على الثَّاني خاصَّة، وإن شئتَ قلتَ: حاديَ أحدَ عشَر، إلى تاسعَ تِسعةَ عشَر، فتُعرب الجزءَ الأوَّل.

[المذكَّر والمؤنَّث]:

المؤنَّث: ما فيه علامة التَّأنيث لفظًا أو تقديرًا.

---

(١) في المطبوع: (مـن ثلاثتهما)، ولا معنى له، والمثبت من مخطوطة برينستون، في مختار الصحاح: "وثَلَثَهم من باب ضرب إذا كان ثالثهم أو كمَّلهم ثلاثةً بنفسه".

والمذكّر: بخلافه.

وعلامة التّأنيث: التّاء، والألف مقصورةً أو ممدودة

وهو حقيقيٌّ ولفظيّ.

فالحقيقيُّ: ما بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان، كـ(امرأة) و(ناقة).

واللّفظيُّ بخلافه، كـ(ظُلمة) و(عين).

وإذا أُسنِد الفعل إليه فبالتّاء. وأنت في ظاهر غير الحقيقيِّ بالخيار، وحكم ظاهر الجمع غير المذكّر السّالم مطلقًا حكم ظاهر غير الحقيقيِّ، وضمير العاقلين غير المذكّر السالم: (فَعَلَتْ) و(فَعَلُوا)، والنّساء والأيّام (فَعَلَتْ) و(فَعَلْنَ).

[المثنّى]

المثنّى: ما لحق آخرَه ألفٌ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورةٌ؛ ليدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسه.

فالمقصور إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثيٌّ قُلِبت واوًا، وإلاَّ فالياء.

والممدود إن كانت همزته أصليّةً ثبت، وإن كانت للتّأنيث قُلِبت واوًا، وإلاَّ فالوجهان.

ويُحذف نونُه بالإضافة، وحُذفت تاء التّأنيث في (خُصيان) و(ألْيان).

[المجموع]

المجموع: ما دلَّ على آحادٍ مقصودةٍ بحروفِ مفردِهِ بتغيُّرٍ ما. فنحو (تَمْر) و(رَكْب) ليس بجمعٍ على الأصحِّ، ونحو (فُلْك) جمع.

وهو صحيحٌ ومكسَّر، فالصَّحيح لمذكَّر ولمؤنَّث.

[جمع المذكر السالم]

المذكَّر: ما لحق آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ونونٌ مفتوحةٌ؛ ليدلَّ على أنَّ معه أكثر منه.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذفَتْ، مثل: (قاضُون).

وإن كان آخره مقصورًا حُذِفت الألفُ وبقي ما قبلَها مفتوحًا، مثل: (مُصْطَفَوْن) و(مُصْطَفَيْن).

وشرطه إن كان اسمًا فمذكّرٌ علَمٌ يعقِل. وإن كان صفةً فمذكّرٌ يعقلُ، وأن لا يكون أفعلَ فَعْلاء، مثل (أحمر) (حمراء)، ولا فَعْلانَ فَعْلَى مثل (سَكران) (سَكْرى)، ولا مستويًا فيه مع المؤنّث مثل (جَريح) و(صَبُور)، ولا بتاء التّأنيث مثل (علامة).

وتُحذَف نونُه بالإضافة. وقد شذَّ نحو (سِنِين) و(أَرَضِين).

[جمع المؤنث السالم]:

المؤنّث: ما لحق آخرَه ألفٌ وتاء. وشرطه إن كان صفةً وله مذكّرٌ فأَنْ يكونَ مذكّرُه جُمِع بالواو والنُّون، وإن لم يكن له مذكّرٌ فأن لا يكون مجرّدًا عن تاء التّأنيث كـ(حائض)، وإلاَّ جُمِعَ مُطلقًا.

[جمع التكسير]:

جمع التّكسير: ما تغيَّر بناء واحدِه كـ (رِجال) و(أَفْراس).

وجمع القلّة: (أَفْعُل) و(أَفْعال) و(أَفْعِلة) و(فِعْلَة)، والصَّحيح[1] وما عدا ذلك جمع كثرة.

[المصدر]:

المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثُّلاثيِّ سماع، ومن غيره قياس، مثل: أَخْرَجَ إخْراجًا، واستَخْرَجَ استِخْراجًا.

ويعمل عملَ فعلِه ـ ماضيًا وغيره ـ إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا.

ولا يتقدَّم معموله عليه، ولا يُضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يُضاف إلى المفعول.

وإعماله باللاَّم قليل.

فإن كان مفعولاً مطلقًا فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

[اسم الفاعل]:

اسم الفاعل: ما اشتُقَّ مِن فعلٍ لِمَن قام به بمعنى الحدوث.

---

(١) الصحيح: أي جمع التّصحيح مذكرًا كان أو مؤنثًا.

وصيغته من الثُّلاثيِّ المجرَّد على فاعل، ومن غير الثُّلاثيِّ على صيغة المضارع بميمٍ مضمومةٍ وكسر ما قبل الآخر، مثل: (مُخرِج)، و(مُستَخرِج).

ويعملُ عَمَلَ فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو (ما).

فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنًى، خلافًا للكسائيِّ.

فإن كان له معمولٌ آخر فبفعلٍ مقدَّر، نحو (زيدٌ مُعْطي عمرٍو دِرْهمًا أمْسِ)، فإن دخلت اللأم استوى الجميع.

وما وُضع منه للمبالغة كـ(ضرَّاب)، و(ضَرُوب)، و(مِضْراب)، و(عَلِيم)، و(حَذِر) مثله.

والمثنَّى والمجموع مثله.

ويجوز حذف النُّون مع العمل والتَّعريف تخفيفًا.

[اسم المفعول]:

اسم المفعول: هو ما اشْتُقَّ من فعلٍ لِمَنْ وقع عليه.

وصيغته من الثُّلاثيِّ المجرَّد على (مفعول)، كمضروب. ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميمٍ مضمومةٍ ويفتح ما قبل الآخر كـ(مُستَخرَج).

وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل، مثل: (زَيدٌ مُعْطًى غلامه درهمًا).

[الصفة المشبهة]:

الصِّفة المشبَّهة: ما اشْتُقَّ من فعلٍ لازمٍ لِمَنْ قام به على معنى الثُّبوت.

وصيغتها مخالِفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، كـ(حَسَن) و(صَعْب) و(شَدِيد).

وتعمل عملَ فعلها مطلقًا.

وتقسيم مسائلها أن تكون الصِّفة باللأم، أو مجرَّدة عنها ومعمولها مضافًا أو باللأم أو مجردًا عنهما، فهذه ستَّة.

والمعمول في كلٍّ واحدٍ منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرور، صارت ثمانية عشر.

فالرَّفع على الفعليَّة، والنَّصب على التَّشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التَّمييز في النَّكرة، والجرُّ على الإضافة.

وتفصيلها: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) ثلاثة، وكذلك (حَسَنُ الوَجْهِ)، (حَسَنُ وَجْهٍ)، (الحسنُ وَجْهُهُ)، (الحسَنُ الوَجْهِ)، (الحَسَنُ وَجْهٍ).

اثنان منها ممتنعان: (الحسَنُ وجههِ)، (الحسنُ وجهٍ).

واختُلِف في (حَسَنِ وَجْهِهِ).

والبواقي، ما كانَ فيه ضميرٌ واحدٌ أحسن، وما كان فيه ضميران حَسَن، وما لا ضمير فيه قبيح.

ومتى رفعتَ بها فلا ضمير فيها، فهي كالفعل، وإلاَّ ففيها ضمير الموصوف، فتؤنَّث وتُثنَّى وتُجمَع.

واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيين مثل الصِّفة فيما ذُكر.

[اسم التفضيل]:

اسم التَّفضيل: ما اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره، وهو (أَفْعَلُ).

وشرطه أن يُبنَى من ثُلاثيٍّ مُجرَّدٍ ليمكن البناء، ليس بلونٍ، ولا عيب، لأنَّ منهما (أفعل) لغيره مثل (زيدٌ أفضل النَّاس)، فإن قُصِدَ غيرُه تُوُصِّلَ إليه بـ(أشدّ) ونحوه، مثل: (هو أشدُّ منه استخراجًا وبياضًا وعمًى).

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول نحو: (أَعْذَر) و(أَلْوَم)، و(أَشْهَر) و(أَشْغَل).

ويُستَعمَل على أحد ثلاثة أوجه:

مضافًا، أو بـ(من)، أو معرَّفًا باللاَّم.

فلا يجوز (زيدٌ الأفضل من عمرو)، ولا (زيدٌ أفضلُ) إلاَّ أن يعلم. فإذا أضيف فله معنيان:

أحدهما:- وهو الأكثر- أن تُقصَد به الزِّيادة على مَن أُضيف إليه، فيُشترط أن يكون منهم، مثل (زيدٌ أفضلُ النَّاس)، فلا يجوز (يوسفُ أحسنُ إخْوتِهِ)؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

ويجوز في الأوَّل الإفراد والمطابقة لمن هو له.

وأمّا الثّاني ، والمعرّف باللاّم، فلا بُدّ من المطابقة.

والذي بـ(مِنْ) مفردٌ مذكّرٌ لا غير.

ولا يعمـل في مُظهَـرٍ إلاّ إذا كـان صـفةً لـشيءٍ وهو في المعنى لمسبَّب مفضّلٍ باعتبار الأوّل على نفسه، باعتبار غيره منفيًّا، مثل: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عـينِ زيـدٍ)؛ لأنّـه بمعنى حسن، مـع أنّهم لو رفعوا لفصلوا بين (أحسن) ومعموله بأجنبيٍّ وهو (الكُحْل)، ولك أن تقول: أحسنَ في عينِهِ الكحلُ من عَينِ زيدٍ، فإن قدّمت ذكر العين قلت: (ما رأيت كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكُحلُ) مثل [من الطويل]:

مَرَرْتُ على وادِي السّباعِ ولاَ أَرَى ... كَـوادِي السّـباعِ حِينَ يُظْـلِمُ وادِيـا

أَقَـلَّ بِــهِ رَكْــبٌ أَتَــوْهُ تــئِـيَّـةً ... وأَخْـوَفَ إلاّ ما وَقَـى اللهُ سـارِيـا [(١)]

(١) البيتان من شواهد الكتاب، وهما لسحيم بن وثيل الرياحي، قال سيبويه: "وإنّما أراد: (أقلّ به الركب تئيّةً منهم به)، ولكنّه حذف ذلك استخفافًا، كما تقول: (أنت أفضل) ولا تقول: (من أحد)" ا.هـ.

[الأفعال]

الفعل: ما دلَّ على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومِن خواصِّه دخول (قد)، والسِّين، و(سوف)، والجوازم، ولحوق تاء (فَعَلْتُ)، وتاء التَّأنيث ساكنةً.

[الفعل الماضي]:

الماضي: ما دلَّ على زمانٍ قبلَ زمانِك، مبنيٌّ على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرِّك والواو.

[الفعل المضارع]:

المضارع: ما أشبَهَ الاسمَ بأحد حروف (نَأَيْتُ) لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسِّين و(سوف).

فالهمزة للمتكلِّم مفردًا، والنُّون له مع غيره، والتَّاء للمخاطَب وللمؤنَّث وللمؤنَّثين غيبةً، والياء للغائب غيرهما.

وحروف المضارعة مضمومةٌ في الرُّباعيِّ، ومفتوحةٌ فيما سواه.

ولا يُعرَب من الفعل غيرُه، إذا لم يتَّصل به نون التَّأكيد، ولا نون جمع المؤنَّث.

وإعرابه: رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ.

فالصَّحيح المجرَّد عن ضمير بارزٍ مرفوعٍ للتَّثنية والجمع، والمخاطَب المؤنَّث، بالضَّمَّة والفتحة لفظًا والسُّكون، مثل: (يَضْرِبُ).

والمتَّصل به ذلك بالنُّون وحذفِها، مثل: (يَضْرِبان)، و(يَضْرِبُونَ) و(تَضْرِبِينَ).

والمعتلُّ بالواو والياء بالضَّمَّة تقديرًا، والفتحة لفظًا، والحذف.

والمعتلُّ بالألف بالضَّمَّة والفتحة تقديرًا، والحذف.

ويرتفع إذا تجرَّد عن النَّاصب والجازم، نحو (يقوم زيدٌ).

[نواصب الفعل المضارع]:

وينتصب بـ (أنْ)، و(لنْ)، و(إذنْ)، و(كيْ).

وبـ (أنْ) مقدَّرة بعد (حتَّى)، ولام (كي)، ولام الجحود، والفاء، والواو، و(أو).

فـ (أن) مثل: (أُريدُ أنْ تُحْسِنَ إليَّ)، ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [1] والَّتي تقع بعد العِلْم هي المخفَّفة من المثقَّلة، وليست هذه، نحو:

(علمتُ أنْ سَيَقُومُ) و(أنْ لا يَقُومُ)

والَّتي تقع بعد الظَّنِّ ففيها الوجهان.

و(لن) مثل (لن أبرَحَ) ومعناها نفي المستقبل.

و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً مثل: (إذن تدخل الجنَّة)، وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان.

و(كي) مثل (أسلمتُ كي أدخلَ الجنَّة)، ومعناها السَّببيَّة.

و(حتَّى) إذا كان مستقبلاً بالنَّظر إلى ما قبلها بمعنى (كي) أو (إلى) مثل (أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجنَّة)، و(كُنتُ سرتُ حتَّى أدخلَ البَلَد)، و(أسيرُ حتَّى تغيبَ الشَّمسُ).

فإن أردت الحال تحقيقًا، أو حكايةً كانت حرفَ ابتداء، فيُرفع وتجب السَّببيَّة، مثل: (مرض فلانٌ حتَّى لا يَرجُونَهُ)، ومن ثَمَّ امتنع الرَّفع في (كانَ سَيْرِي حتَّى أدْخُلَها) في النَّاقصة، و(أسِرْتَ حتَّى تَدْخُلَها؟).

وجاز في التَّامَّة (كان سَيْري حتَّى أدخلُها)، و(أيُّهم سارَ حتَّى يَدخُلُها).

ولام (كَيْ) مثل (أسلمتُ لأدخُلَ الجنَّة).

ولام الجحود: لامُ تأكيدٍ بعد النَّفي لـ(كان)، مثل: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [2].

والفاء بشرطين:

أحدهما: السَّببيَّة، والثَّاني: أن يكون قبلها أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، أو نفيٌ، أو تَمَنٍّ، أو عرض.

والواو بشرطين: الجمعيَّة، وأن يكون قبلها مثل ذلك.

و(أو) بشرط معنى (إلى أن)، أو (إلا أن).

والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا.

ويجوز إظهار (أن) مع لام (كي) والعاطفة، ويجب مع (لا) في اللام.

---

(1) البقرة/ ١٨٤.

(2) الأنفال/ ٣٣.

[جوازم الفعل المضارع]:

ويَنجزم بـ (لَم) و(لَمَّا)، ولام الأمر، و(لا) في النَّهي، وكَلِم المجازاة وهي: (إنْ)، و(مَهْما)، و(إذما)، و(حيثما)، و(أين)، و(متى)، و(ما)، و(مَن)، و(أيّ)، و(أنَّى).

وإما مع (كيفَما) و(إذا) فشاذٌ، وبـ(إنْ) مقدَّرة.

فـ (لَم) لقلب المضارع ماضيًا ونفيه، و(لَمَّا) مثلها، وتختصُّ بالاستغراق، وجواز حذف الفعل.

ولام الأمر: اللاّم المطلوب بها الفعل.

و(لا) النَّهي: المطلوب بها التَّرك.

وكَلِمُ المجازاة تدخل على الفعلين لسببيَّةِ الأوَّل ومُسبَّبيَّة الثَّاني، ويسمَّيان شرطًا وجزاءً.

فإن كانا مضارعين، أو الأوَّل فالجزم.

وإن كان الثَّاني فالوجهان.

وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير (قد) لفظًا أو معنًى لم يجز الفاء.

وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بـ (لا) فالوجهان، وإلا فالفاء.

ويجيء (إذا) مع الجملة الاسميَّة موضعَ الفاء، و(إنْ) مقدَّرة بعد الأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنِّي والعرض إذا قُصد السَّببيَّة نحو: (أسلِمْ تدخلِ الجنَّة) و(لا تكفر تدخل الجنَّة)، وامتنع (لا تكفر تدخل النَّار) خلافًا للكسائيِّ، لأنَّ التَّقدير: إنْ لا تكفر.

[فعل الأمر]:

الأمر: صيغةٌ يُطلَب بها الفعل من الفاعل المخاطَب بحذف حرف المضارعة.

وحكم آخره حكم المجزوم.

فإن كان بعده ساكنٌ وليس برباعيٍّ، زدتَ همزةَ وصلٍ مضمومةً إن كان بعده ضمَّة، ومكسورةً فيما سواه مثل: (اقتُلْ) و(اضرِب) و(اعلَم).

وإن كان رباعيًّا فمفتوحة مقطوعة.

[فعل ما لم يسمَّ فاعله]:

فعل ما لم يُسمَّ فاعله: هو ما حُذف فاعلُه، فإن كان ماضيًا ضُمَّ أوَّلُه وكُسِر ما قبل آخره، ويُضمُّ الثَّالث مع همزة الوصل، والثَّاني مع التَّاء خوف اللَّبس.

ومُعتلُّ العين الأفصح (قِيلَ) و(بِيعَ)، وجاء الإشمام والواو.
ومثله باب (اختيرَ) و(انقيدَ) دون (استُخيِرَ) و(أُقيمَ).
وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوَّلُه وفُتح ما قبل آخره، ومعتلُّ العين ينقلب فيه ألفًا.

[المتعدِّي وغير المتعدِّي]:

فالمتعدِّي: ما يتوقَّف فهمه على متعلَّق، كـ(ضَرَبَ). وغير المتعدِّي: بخلافه، كـ(قَعَدَ).

والمتعدِّي يكون إلى واحد كـ(ضرب)، وإلى اثنين كـ(أَعْطَى) و(عَلِمَ)، وإلى ثلاثة كـ(أَعْلَمَ) و(أَرَى) و(أَنْبَأَ) و(نَبَّأَ) و(خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) و(حَدَّثَ)، وهذه مفعولها الأوَّل كمفعول (أَعْطَيْتُ)، والثَّاني والثَّالث كمفعولَي (عَلِمْتُ).

[أفعال القلوب]:

(ظَنَنْتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(خِلْتُ)، و(زَعَمْتُ)، و(عَلِمْتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ).
تدخل على الجملة الاسميَّة لبيان ما هي عنه، فتنصبُ الجزءَين.
ومن خصائصها أنَّه إذا ذُكِر أحدُهما ذُكِر الآخر، بخلاف باب (أَعْطَيْتُ).
ومنها جواز الإلغاء إذا توسَّطت أو تأخَّرت؛ لاستقلال الجزءَين كلامًا، بخلاف باب (أعطيت) مثل (زيدٌ ـ علمتُ ـ قائمٌ).
ومنها أنَّها تُعلَّق قبل الاستفهام، والنَّفي، واللاَّم، مثل: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو).
ومنها أنَّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيءٍ واحدٍ، مثل: (عَلِمْتُنِي مُنطلقًا).
ولبعضها معنًى آخرُ يتعدَّى به إلى واحد، فـ(ظَنَنْتُ) بمعنى اتَّهمتُ، و(عَلِمْتُ) بمعنى عَرَفْتُ، و(رَأَيْتُ) بمعنى أبصرتُ، و(وَجَدْتُ) بمعنى أصبْتُ.

[الأفعال النَّاقصة]:

الأفعال النَّاقصة: ما وُضِع لتقرير الفاعل على صفةٍ، وهي: (كان)، و(صار)، و(أصبح)، و(أمسى)، و(أضحى)، و(ظلَّ)، و(بات)، و(آض)، و(عاد)، و(غدا)، و(راح)، و(ما زال)، و(ما برح)، و(ما فتِئ)، و(ما انفكَّ)، و(ما دام)، و(ليس).

وقد جاء (ما جاءت حاجتُك؟)، و(قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَة)، تدخل على الجملة الاسميّة لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأوّل وتنصب الثّاني، مثل (كان زيدٌ قائمًا).

فـ (كان) تكون ناقصةً لثبوت خبرها ماضيًا دائمًا أو منقطعًا، وبمعنى (صار)، ويكون فيها ضمير الشّأن، وتكون تامّةً بمعنى ثبت، وزائدة.

و(صار) للانتقال.

و(أصبح) و(أمسى) و(أضحى) لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى (صار)، وتكون تامّة.

و(ظلّ) و(بات) لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى (صار).

و(ما زال) و(ما برح) و(ما فتئ) و(ما انفكّ) لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قَبِلَهُ، ويلزمها النّفي.

و(ما دام) لتوقيت أمرٍ بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثَمّ احتاج إلى كلام؛ لأنّه ظرف.

و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقًا.

ويجوز تقديم أخبارها كلّها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يجوز، وهو من (كان) إلى (راح).

وقسم لا يجوز، وهو ما في أوّله (ما)، خلافًا لابن كيسان في غير (ما دام).

وقسم مختلفٌ فيه، وهو (ليس).

[أفعال المقاربة]:

أفعال المقاربة: ما وُضِع لدُنُوّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه.

فالأوّل (عَسَى)، وهو غير متصرّف، تقول: (عسى زيدٌ أنْ يَخْرُجَ)، و(عسى أن يخرجَ زيدٌ)، وقد تُحذَف (أنْ).

والثّاني: (كاد)، تقول: (كاد زيدٌ يجيءُ)، وقد تدخل (أنْ)، وإذا دخل النّفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصحّ، وقيل: يكون للإثبات مطلقًا، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال؛ تمسّكًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[1]، وبقول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

---

(١) البقرة/ ٧١.

إذا غيَّرَ الهجرُ المحبِّين لم يكَدْ رَسيسُ الهوى من حُبِّ ميَّةَ يبْرَحُ[1]

والثَّالث: (طَفِقَ) و(كَرَبَ) و(جَعَلَ) و(أَخَذَ)، وهي مثل (كادَ) و(أوشَكَ)، وهي مثل (عَسَى) و(كادَ) في الاستعمال.

[أفعال التَّعجُّب]:

فعل التَّعجُّب: ما وُضِعَ لإنشاء التَّعجُّب، وله صيغتان:

ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ.

وهما غير متصرِّفين، مثل: (ما أَحْسَنَ زيدًا) و(أَحْسِنْ بزيدٍ)، ولا يُبنَيان إلاَّ ممَّا يُبنَى منه أفعل التَّفضيل، ويُتوصَّل في الممتنع بمثل (ما أشدَّ استخراجَهُ) و(أَشْدِدْ باستخراجِهِ).

ولا يُتصرَّف فيهما بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ، وأجاز المازنيُّ الفصلَ بالظَّرف.

و(ما) ابتداءٌ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر[2]، وموصولةٌ عند الأخفش[3] والخبر محذوف.

و(به) فاعل، [و(أَفْعِلْ) أصله خبر][4] عند سيبويه، ولا ضمير في (أفعِل)، وأمرٌ[5] عند الأخفش، والباء للتَّعدية، أو زائدة ففيه ضمير.

[أفعال المدح والذَّم]:

أفعال المدح والذَّمّ: ما وُضِعَ لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ، فمنها: (نعم) و(بئس).

---

(١) النَّأي: البعد، ورسيس الهوى: المراد أوَّله أو ما سبق منه، والرَّسُّ: ابتداء الشيء، يُقال: رسُّ الحُمَّى ورسيسها: وهو أوَّل مسِّها.

(٢) نقل ذلك سيبويه عن الخليل، حيث قال: "زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسَنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به ... ونظير جعل (ما) وحدها اسمًا قول العرب في (إني ممّا أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسمًا" الكتاب تحقيق د.البكاء ١/١١٧، ١١٨.

(٣) يُراجع: معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٧، وفي موصل الطلاب ص١٥٢ "... (ما أحسن زيدًا) عند الأخفش في أحد احتماليه، أي (شيءٌ موصوفٌ بأنّه حسَّنَ زيدًا عظيمٌ) فحذف الخبر".

(٤) زيادة انفردت بها مخطوطة برينستون.

(٥) في المطبوع (ومفعول)، والتَّصويب من مخطوطة برينستون.

وشـرطهما أن يكون الفاعل معرّفًا باللاّم، أو مضافًا الى المعرّف بها، أو مضمرًا مميَّـزًا بنكرةٍ منصوبة، أو بـ(ما) مثل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأٌ ما قبله خبره، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف مثل (نعم الرّجلُ زيدٌ)، وشرطه مطابقة الفاعل، و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[2] وشبهه متأوّل.

وقد يُحذف المخصوص إذا عُلِم مثل ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3] و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾[4].

و(ساء) مثل (بئس)، ومنها (حبّذا) وفاعله (ذا)، ولا يتغيّر وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص (نعم)، ويجوز أن يقع قبل المخصوص وبعده تميزٌ أو حالٌ على وفق مخصوصه.

---

(١) البقرة/ ٢٧١.

(٢) الجمعة/ ٥.

(٣) سورة ص/ ٣٠، ٤٤.

(٤) الذاريات/ ٤٨.

[الحروف]

الحرف: ما دلَّ على معنًى في غيره ومن ثَمَّ احتاج في جزئيَّته إلى اسمٍ أو فعلٍ.

[حروف الجر]

حروف الجرّ: ما وُضِع للإفضاء بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه، وهي:

(من)، و(إلى)، و(حتّى)، و(في)، والباء، واللام، و(رُبَّ)، وواوها، وواو القسم، وتاؤه، وباؤه، و(عن)، و(على)، والكاف، و(مُذ)، و(مُنذُ)، و(حاشا)، و(عدا)، و(خلا).

فـ(من) للابتداء، والتَّبيين، والتَّبعيض، وزائدة في غير الموجب[1]، خلافًا للكوفيِّين والأخفش، و(قد كان من مطر) و شبهه متأوَّل.

و(إلى) للانتهاء، وبمعنى (مع) قليلاً.

و(حتّى) كذلك، وبمعنى (مع) كثيرًا، وتختصُّ بالظَّاهر، خلافًا للمبرِّد.

و(في) للظَّرفيَّة، وبمعنى (على) قليلاً.

و(الباء) للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والتَّعدِيَة، والمقابلة، والظَّرفيَّة، وزائدة في الخبر في الاستفهام، والنَّفي قياسًا، وفي غيره سماعًا مثل (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)، و(أَلْقَى بِيَدِهِ).

و(اللاَّم) للاختصاص، والتَّعليل، وزائدة، وبمعنى (عن) مع القول، وبمعنى الواو في القَسَم للتَّعجُّب.

و(رُبَّ) للتَّقليل، ولها صدر الكلام مختصَّة بنكرة موصوفة على الأصحّ، وفعلها ماضٍ محذوفٌ غالبًا، وقد تدخل على مُضمَر مبهم مُميَّز بنكرةٍ منصوبة، والضَّمير مفرد مذكَّر، خلافًا للكوفيِّين في مطابقة التَّمييز، وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل.

و(واوها) تدخل على نكرةٍ موصوفة.

و(واو القَسَم) إنَّما تكون عند حذف الفعل لغير السُّؤال مختصَّة بالظَّاهر.

و(التَّاء) مثلها مختصَّة باسم الله تعالى.

و(الباء) أعمُّ منهما في الجميع.

ويُتلقَّى القَسَم باللاَّم، و(إنَّ)، وحرف النَّفي، ويُحذَف جوابه إذا اعترضَ، أو تقدَّمه ما يدلُّ عليه.

---

(١) تُراجع المسألة الرابعة والخمسون من الإنصاف ١/ ٣٧٦.

و(عن) للمجاوزة.
و(على) للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول (من) عليهما.
و(الكاف) للتّشبيه، وزائدة، وقد تكون اسما، وتختص بالظاهر.
و(مذ) و(منذ) للابتداء في الزّمان الماضي، والظّرفية في الحاضر، نحو (ما رأيتُه مُذْ شهرنا) و(مُنذُ يومنا).
و(حاشا) و(عدا) و(خلا) للاستثناء.

[الحروف المشبّهة بالفعل]:

(إنَّ)، و(أنَّ)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ)، و(ليت)، و(لعلَّ).
لها صدر الكلام، سوى (أنَّ) فهي بعكسها.
وتلحقها (ما) فتُلغَى على الأفصح، وتدخل حينئذٍ على الأفعال.
فـ (إنَّ) لا تغيِّر معنى الجملة.
و(أنَّ) مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثَمَّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد.
فكُسرت ابتداءً، وبعدَ القول، وبعدَ الموصول.
وفُتِحت فاعلَة ومفعولةً ومبتدأةً ومضافًا إليها.
وقالوا: (لولا أنّك) لأنّه مبتدأ ، و(لو أنّك) لأنّه فاعل.
فإن جاز التّقديران جاز الأمران، مثل (مَن يُكرمني فإنّي أكرمه) و[من الطويل]
.... إذا أنّه عبدُ القفا واللَّهازمِ [1]
وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة ـ لفظًا أو حكمًا ـ بالرّفع دون المفتوحة، مثل (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو)، ويشترط مُضِيُّ الخبر لفظًا أو حكمًا، خلافًا للكوفيّين [2]، ولا أثر لكونه مبنيًا، خلافًا للمبرّد والكسائيّ [3] في مثل (إنّكَ وزيدٌ ذاهبان).

---

(١) صدره: وكنتُ أرى زيدًا ـ كما قِيلَ ـ سيِّدًا، لا يُعلم قائله، والشاهد فيه وقوع (إذا) بمعنى المفاجأة.
(٢) تُراجع المسألة الثالثة والعشرون من كتاب الإنصاف.
(٣) لعلّ ذكر المبرّد هنا من قبيل سبق القلم، يُنظر: مغني اللبيب ص٣٨٤.

و(لكنّ) كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونَها على الخبر، أو على الاسم إذا فُصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي (لكنّ) ضعيف.

وتُخفَّف المكسورة فيلزمها اللام، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعلٍ من أفعال المبتدأ، خلافًا للكوفيِّين في التَّعميم.

وتُخفَّف المفتوحة فتعمل في ضمير شأنٍ مقدَّر، وتدخل على الجمل مطلقًا، وشذَّ إعمالُها في غيره، ويلزمها مع الفعل السِّين، أو (سوف)، أو (قد)، أو حرف النَّفي.

و(كأنّ) للتَّشبيه، وتُخفَّف فتُلغى على الأفصح.

و(لكنّ) للاستدراك، تتوسَّط بين كلامين مُتغايرَين معنًى، وتُخفَّف فتُلغَى، ويجوز معها الواو.

و(ليت) للتَّمنِّي، وأجاز الفرَّاء: (ليت زيدًا قائمًا).

(ولعلَّ) للتَّرجِّي، وشذَّ الجرُّ بها.

[الحروف العاطفة]:

الواو، والفاء، و(ثُمَّ)، و(حتَّى)، و(أو)، و(إمَّا)، و(أم)، و(لا)، و(بلْ)، و(لَكِنْ).

فالأربعة الأُوَل للجمع، فالواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها، و(الفاء) للتَّرتيب، و(ثُمَّ) مثلها بمهلة، و(حتَّى) مثلها، ومعطوفها جزءٌ من متبوعه ليفيد قوَّةً أو ضعفًا.

و(أو) و(إما)، و(أم) لأحد الأمرين مبهمًا.

فـ (أم) المتَّصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستويَين والآخرُ الهمزةَ، بعد ثبوت أحدهما لطلب التَّعيين، ومن ثَمَّ ضَعُف (أرأيتَ زيدًا أم عمرًا)، ومن ثَمَّ كان جوابها بالتَّعيين دون (نعم) أو (لا).

والمنقطعة كـ(بل) والهمزة، مثل (إنَّها لإبلٌ أم شاء).

و(إمَّا) قبل المعطوف عليه لازمة مع (إمَّا)، جائزة مع (أو) و(لا) و(بل) و(لكن) لأحدهما معيَّنًا، و(لكنْ) لازمةٌ للنَّفي.

[حروف التنبيه]:

(ألا)، و(أما)، و(ها).

[حروف النـداء]:

(يا) أعمُّها، و(أيا) و(هَيا) للبعيد، و(أي) و(الهمزة) للقريب.

[حروف الإيجاب]:

(نعم)، و(بلى)، و(إي)، و(أجل)، و(جيرِ)، و(إنْ).

فـ(نعم) مقرِّرة لِما سبقها.

و(بلى) مختصَّةٌ بإيجاب النَّفي.

و(إي) إثباتٌ بعد الاستفهام، ويلزمها القَسَم.

و(أجل)، و(جير)، و(إن) تصديقٌ للمخبِر.

[حروف الزيادة]:

(إنْ)، و(أنْ)، و(ما)، و(لا)، و(مِن)، والباء، واللام.

فـ (إنْ) مع (ما) النَّافية، وقلَّت مع (ما) المصدريَّة و(لَما).

و(أنْ) مع (لَمَّا) ، وبين (لو) والقَسَم، وقلَّت مع الكاف.

و(ما) مع (إذا) و(متى) و(أيّ) و(أينَ) و(إنْ) شرطًا، وبعض حروف الجرّ، وقلَّت مع المضاف.

و(لا) مع الواو بعد النَّفي، وبعد (أن) المصدريَّة، وقلَّت قبل أُقسِم، وشذَّت مع المضاف.

و(من) و(الباء) و(اللاَّم) تقدَّم ذكرها.

[حرفا التفسير]:

(أيْ)، و(أنْ).

فـ (أنْ) مختصَّة بما في معنى القول.

[حروف المصدر]:

(ما)، و(أنْ)، و(أنَّ).

فالأوَّلان للفعليَّة.

و(أن) للاسميَّة.

[حروف التَّحضيض]:

(هلاَّ)، و(ألاَّ)، و(لولا)، و(لوما).

لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا.

[حرف التَّوقُّع]:

(قد)، وفي المضارع للتَّقليل.

[حرفا الاستفهام]:

الهمزة، و(هل).

لهما صدر الكلام، تقول: (أزيدٌ قائمٌ؟)، و(أقام زيدٌ؟)، وكذلك (هل)، والهمزة أعمُّ تصرُّفًا، تقول: (أزيدًا ضربتَ؟) و(أتضرب زيدًا وهو أخوك؟)، و(أزيدٌ عندك أم عمرٌو)، و﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[1]، و﴿ أَفَمَن كَانَ ﴾[2]، و﴿ أَوَمَن كَانَ ﴾[3]، دون (هل).

[حروف الشرط]:

(إنْ)، و(لَوْ)، و(أمَّا).

لها صدر الكلام.

فـ(إن) للاستقبال وإن دخل على الماضي، و(لو) عكسه.

ويلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا، ومن ثَمَّ قيل: (لو أنَّك) بالفتح؛ لأنَّه فاعل، و(انطلقتَ) بالفعل موضع (منطلقٌ) ليكون كالعوض.

وإن كان جامدًا جاز لتعذُّره.

وإذا تقدَّم القَسَم أوَّل الكلام على الشَّرط لزمه الماضي لفظًا ومعنًى، وكان الجواب للقَسَم لفظًا، مثل (والله إن أتيتني، وإن لم تأتني لأكرمتُك).

وإن توسَّط بتقديم الشَّرط أو غيره جاز أن يُعتَبر وأن يُلغى، كقولك: (أنا والله إن تأتِني آتِك) و(إن أتيتني والله لآتينَّك)، وتقدير القَسَم كاللَّفظ، نحو ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا

---

(١) يونس/ ٥١.

(٢) هود/ ١٧، وقد تكرر في: السجدة/ ١٨، محمد/ ١٤.

(٣) الأنعام/ ١٢٢.

﴿ يَحْزَنُونَ ﴾[1] و﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾[2].

و(أمّا) للتّفصيل، والتُزِم حذفُ فعلها، وعُوِّض بينها وبين فائها جزءٌ مِمّا في حيزها مطلقًا، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقًا مثل: (أمّا يوم الجمعة فزيدٌ منطلِقٌ).

وقيل: إن كان جائزَ التّقديم فمن الأوّل، وإلاّ فمن الثّاني.

[حرف الردع]:

(كـلاّ).

وقد جاء بمعنى (حقًا).

[تاء التأنيث الساكنة]:

تاء التّأنيث السّاكنة: تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه.

فإن كان ظاهرًا غير حقيقيٍّ فمخيّر.

وأما إلحاق علامة التّثنية والجمعين فضعيف.

[التنوين]:

التّنوين: نونٌ ساكنةٌ تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.

وهو للتّمكّن، والتّنكير، والعوض، والمقابلة، والتّرنُّم.

ويُحذف من العلم موصوفًا بـ(ابن) مضافا إلى علمٍ آخَر.

[نون التأكيد]:

نون التّأكيد: خفيفة ساكنة، ومشدّدة مفتوحة مع غير الألف.

تختصُّ بالفعل المستقبل في الأمر، والنّهي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض، والقَسَم، وقلّت في النّفي، ولزمت في مُثبَت القَسَم، وكثُرت في مثل (إمّا تفعلنّ).

وما قبلها مع ضمير المذكّرين مضمومٌ، ومع المخاطَبة مكسورٌ، وفيما عدا ذلك مفتوح.

وتقول في التّثنية وجمع المؤنّث: (اضربانّ) و(اضربنانّ)، ولا تدخلهما الخفيفة، خلافًا ليونس.

---

(١) الحشر/ ١٢.

(٢) الأنعام/ ١٢١.

وهما في غيرهما مع الضَّمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن فكالمتَّصل.
ومن ثَمَّ قيل: (هل تَرَيَنَّ) و(تَرَوُنَّ) و(تَرَيِنَّ)، و(اغْزُوُنَّ) و(اغْزُنَّ) و(اغْزِنَّ).
والمخفَّفة تُحذف للسَّاكن، وفي الوقف، فيُردُّ ما حُذف، والمفتوح ما قبلها تُقلب ألفًا.

والله أعلم.

تمَّت بحمد الله وعَونِه وحُسْن توفيقِه.

ثانياً: متن الشافية

بسم الله الرحمن الرحيم

رب تمم بالخير

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سألني مَن لا يسعني مخالفته أن أُلحق بمقدِّمتي في الإعراب مقدِّمةً في التَّصريف على نحوها ومقدِّمة في الخط، فأجبته سائلاً متضرعًا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما، والله الموفِّق.

[تعريف التَّصريف]:

التَّصريف علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوالُ أبنية الكَلِم الَّتي ليست بإعراب.

[أنواع الأبنية]:

وأبنية الاسم الأصول ثلاثيَّة ورباعيَّة وخماسيَّة.

وأبنية الفعل ثلاثيَّة ورباعيَّة.

[الميزان الصَّرفيّ]:

و يعبَّر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلامٍ ثانيةٍ وثالثة، ويعبَّر عن الزائد بلفظه، إلاَّ المبدَل من تاء الافتعال فإنَّه بالتاء، وإلاَّ المكرَّر للإلحاق أو لغيره فإنَّه بما تقدَّمه وإن كان من حروف الزيادة، إلاَّ بثبت، ومن ثَمَّ كان (حِلْتِيت) فِعْلِيلاً لا فِعْلِيتًا، و(سُحْنُون) و(عُثْنُون) فُعْلُولاً لا فُعْلُونًا لذلك ولعدمه، و(سَحْنُون) إن صحَّ الفتح فَعْلُون لا فَعْلُول كـ(حَمْدُون)، وهو مختصٌّ بالعَلَم؛ لندور فَعْلول وهو (صَعْفُوق)، و(خَرْنُوب) ضعيف، و(سَمْنَان) فعلان، و(خَزْعال) نادر، و(بُطْنَان) فُعْلان، و(قُرْطاس) ضعيفٌ، مع أنَّه نقيض (ظُهْران)[1].

---

(١) الحِلْتيت: نبات، يخرج في أصول ورقه صمغ، سُحنون: طائر، وقد ورد علَمًا، العُثنون: شعيرات تكون تحت حنك البعير، صَعفوق: اسم أعجمي، الخرنوب: اسم شجر، سَمنان: موضع قرب اليمامة، الخَزعال: العَرَج، البُطنان: جمع بطن، وهو اسم لظاهر الريش، ظُهران: جمع ظهر، اسم لظاهر الريش.

ثمّ إن كان قلبٌ في الموزون قَلَبتَ الزِّنة مثلَه، كقولك في (آدُر): أَعْفُل[1].

[القلب المكاني]:

ويُعرَف القلب بأصله، كـ(ناء يَناء) مع (النأي).

وبأمثلة اشتقاقه، كـ(الجاه) و(الحادي) و(القِسِيّ).

وبصحّته، كـ(أيِس).

وبقلّة استعماله، كـ(آرام) و(آدُر).

وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو (جاءٍ)، أو إلى منع الصَّرف بغير علّة على الأصحّ، نحو (أشياء) فإنّها لفعاء، وقال الكسائيُّ: أفعال، وقال الفرّاء: أفعاء وأصلها أفعِلاء[2].

وكذلك الحذف، كقولك في (قاضٍ): فاعٍ، إلاّ أن يبين فيهما.

[الصحيح والمعتل]:

وتنقسم إلى صحيح ومعتل:

فالمعتلُّ ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه.

فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين أو بالعين واللام لفيفٌ مقرون، وبالفاء واللام لفيفٌ مفروق.

[أبنية الاسم الثلاثي المجرد]:

وللاسم الثلاثيِّ المجرَّد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشَر، سقط منها (فُعِل) و(فِعُل) استثقالاً، وجُعل (الدُّئِل) منقولاً، و(الحِبُك) إن ثبت فعلى تداخل اللُّغتين في حرفي الكلمة، وهي:

فَلْس وفَرَس وكَتِف وعَضُد.

وحِبْر وعِنَب وإِبِل.

وقُفْل وصُرَد وعُنُق.

---

(1) آدُر: جمع دار، مقلوب (أدؤر).

(2) أقوال العلماء في وزن (أشياء) مبسوطة في المسألة الثامنة عشرة بعد المائة من كتاب الإنصاف ٢/ ٨١٢.

[ردُّ بعض الأبنية إلى بعض]:

وقد يُردُّ بعضٌ إلى بعض، ففَعِل مِمّا ثانيه حرف حلق، كـ(فَخِذ) يجوز فيه: فَخْذ وفِخْذ وفِخِذ، وكذلك الفعلُ كـ(شَهِد)، ونحو (كَتِف) يجوز فيه كَتْف وكِتْف، ونحو (عَضُد) يجوز فيه عَضْد، ونحو (عُنُق) يجوز فيه عُنْق، ونحو (إِبِل) و(بِلِز) يجوز فيهما إِبْل وبِلْز، ولا ثالث لهما، ونحو (قُفُل) يجوز فيه قُفْل على رأيٍ؛ لمجيء عُسُر ويُسُر.

[أبنية الاسم الرباعيّ المجرّد]:

وللرُّباعيّ المجرّد خمسة: جَعْفَر، وزِبْرِج، وبُرْثُن، ودِرْهَم، وقِمَطْر[1].

و زاد الأخفش نحو جُخْدَب[2].

وأمّا جَنَدِل وعُلَبِط[3]، فتوالي الحركات حملهما على باب جَنادِل وعُلابِط.

[أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد]:

و للخماسيّ المجرّد أربعة: سَفَرْجَل، وقِرْطَعْب، وجَحْمَرِش، وقُذَعْمِل[4].

[أبنية الاسم المزيد فيه]:

و للمزيد فيه أبنيةٌ كثيرة، ولم يجئ في الخماسيّ إلاّ: عَضْرَفُوط، وخُزَعْبِيل، وقِرْطَبُوس وقَبَعْثَرى، وخَنْدَرِيس، على الأكثر[5].

[أحوال الأبنية]

و أحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، وأفعل التَّفضيل، والمصدر، واسمي الزّمان والمكان،

---

(١) الزِّبرِج: الزينة من وشي أو جوهر ونحو ذلك، البُرثُن: مخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالأصبع للإنسان، القِمَطْر: الجمل القوي السريع، ومن الناس: القصير الضخم.

(٢) الجُخْدَب والجخدُب: الضخم الغليظ من الرجال والجمال.

(٣) الجَنَدِل: الجنادل، وقيل: المكان الغليظ فيه حجارة، عُلَبِط: رجل علبط وعُلابط: ضخم عظيم، وصدر علبط: عظيم، وقيل: كل غليظ عُلَبِط، والعلبط والعُلابط: القطيع من الغنم.

(٤) قِرطَعْب: ما عليه قرطعبة أي قطعة خرقة، الجحمرش: من النساء: الثقيلة السمجة، أو العجوز الكبيرة، ومن الإبل: الكبيرة السن، وأفعى جحمرش: خشناء غليظة، القُذَعمِل: القصير الضخم من الإبل.

(٥) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: هو ضرب من العِظاء، الخُزَعبيل: الباطل، والأحاديث المستظرفة، القِرطبوس: الناقة العظيمة الشديدة، وبفتح القاف: الداهية، الخَندريس: الخمر القديمة.

والآلة، والمصغَّر، والمنسوب، والجمع، والتقاء السَّاكنَين، والابتداء، والوقف.

وقد تكون للتَّوسُّع، كالمقصور، والممدود، وذي الزِّيادة.

وقد تكون للمجانسة، كالإمالة.

وقد تكون للاستثقال، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

الماضي

[أبنية الفعل الثلاثي المجرَّد]:

للثُّلاثيِّ المجرَّد ثلاثة أبنية: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، نحو: ضَرَبَه وقَتَلَه وجَلَسَ وقَعَدَ، وشَرِبَه ووَمِقَه وفَرِح ووَثِق، وكَرُم.

[أبنية الفعل الثلاثي المزيد]:

وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون:

ملحق بـ(دَحْرَج)، نحو: شَمْلَل[1]، وحَوْقَل، وبَيْطَر، وجَهْوَر، وقَلْنَس، وقَلْسَى.

وملحق بـ(تَدَحْرَج)، نحو: تَجَلْبَب، وتَجَوْرَب، وتَشَيْطَن، وتَرَهْوَك[2]، وتَمَسْكَن، وتَغافَل، وتَكَلَّم.

وملحق بـ(احْرَنْجَم)[3]، نحو: اقْعَنْسَس، واسْلَنْقَى[4].

وغيرُ ملحَق، نحو: أَخْرَج، وجَرَّب، وقاتَل، وانْطَلَق، واقْتَدَر، واسْتَخْرَج، واشْهابَّ، واشْهَبَّ، واغْدَوْدَن، واعْلَوَّط[5].

و(استكان) قيل: افتَعَل من السُّكون فالمدُّ شاذٌّ، وقيل: استَفْعَل من (كان) فالمدُّ قياسيٌّ.

فـفَعَل لمعانٍ كثيرة، وباب المغالبة يُبنى على فعلتُه أفعُله بالضم، نحو: كارَمَني فكَرَمْتُه

---

(١) شَمْلَلَ: أسرع.

(٢) تَرَهْوَكَ: من التَّرَهْوُك، وهو مشي الذي كأنه يموج في مشيته.

(٣) احْرَنْجَم، يقال: حَرْجَمتُ الإبل فاحْرَنْجَمَتْ، إذا رددتها فارتدَّ بعضها على بعض واجتمعت، احرنجمت الإبل: اجتمعت وبركت، واحرنجم الرجل: أراد الأمر ثم كذَّب عنه.

(٤) اقْعَنْسَس: تأخَّر ورجع إلى خلف، اسْلَنْقَى: نام على ظهره.

(٥) اغْدَوْدَن الشَّعر: طال وتمَّ، اعْلَوَّط: الاعلوَّاط: ركوب الرأس والتقحُّم على الأمور بغير روية، وقيل: الاعلوَّاط: ركوب العنق والتقحم على الشيء من فوق، واعلوَّط بَعيرَه إذا تعلق بعنقه وعلاه.

أَكْرُمُه، إلاّ باب (وَعَدتُ) و(بِعْتُ) و(رَمَيْتُ) فإنّه أفعِله بالكسر، وعن الكسائيّ في نحو: شاعَرْته فشَعَرْته (أشْعَره) بالفتح.

وفَعِل يكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها، كسَقِم ومَرِض وبَرِئ وحَزِن وفَرِح.

وتجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه، وقد جاء: أَدِم، وسَمِر، وعَجِف، وحَمِق، وخَرِق، وعَجِم، ورَعِن، بالكسر والضمّ.

وفَعُل لأفعال الطَّبائع ونحوها، كحَسُن، وقَبُح، وكَبُر، وصَغُر، فمن ثَمَّ كان لازمًا.

وشذَّ (رحُبَتكَ الدَّارُ)، أي رَحُبَتْ بكَ.

وأمّا باب (سُدتُه) فالصَّحيح أنَّ الضَمَّ لبيان بناتِ الواو، لا للنَّقل، وكذلك باب (بِعتُه)، وراعوا في باب (خِفتُ) بيان البِنْيَة.

وأَفعَلَ للتَّعدية غالبًا، نحو: أجلَستُه، وللتَّعريض، نحو: أبعتُه، ولصَيْرُورَته ذا كذا، نحو: أَغَدَّ البعيرُ، ومنه: أَحْصَدَ الزَّرعُ، ولوجوده على صفةٍ، نحو: أَحْمَدتُه، وأَبخَلتُه، وللسَّلْب، نحو: اشكَيتُه، وبمعنى فعَل، نحو: قِلتُه وأَقَلتُه.

وفعَّل للتَّكثير غالبًا، نحو: غلَّقتُ، وقطَّعتُ، وجوَّلتُ، وطوَّفتُ، و موَّتَ المالُ، أو للتَّعدية، نحو: فرَّحتُه، ومنه (فسَّقتُه)، وللسَّلْب، نحو: جَلَّدتُ البعيرَ، وقَرَّدتُه، وبمعنى فعَل، نحو: زِلتُه وزَيَّلتُه.

وفاعَلَ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلِّقًا بالآخر للمشاركة صريحًا، فيجيء العكس ضِمنًا، نحو: ضاربتُه، وشاركتُه، ومن ثَمَّ جاء غير المتعدِّي متعدِّيًا، نحو: كارَمتُه، وشاعَرتُه، والمتعدِّي إلى واحدٍ مغايرٍ للمُفاعَل متعدِّيًا إلى اثنين، نحو: جاذَبتُهُ الثَّوبَ، بخلاف: شاتَمتُه، وبمعنى فعَّل، نحو: ضاعَفتُ، وبمعنى فعَل، نحو: سافَرتُ.

وتَفاعَل لمشاركة أمرين فصاعدًا في أصله صريحًا، نحو: تَشارَكا، ومن ثَمَّ نَقَص مفعولاً عن فاعَلَ، وليدلَّ على أنَّ الفاعل أظهرَ أنَّ أصلَه حاصلٌ له وهو مُنتفٍ، نحو: تَجاهَل، وتَغافَل، وبمعنى فَعَل، نحو: تَوانَيتُ، ومطاوع فاعَل، نحو: باعَدتُه فتَباعَد.

وتَفَعَّل لمطاوعة فَعَّل، نحو: كسَّرتُه فتَكسَّر، وللتَّكلُّف، نحو: تَشجَّع، وتَحلَّم، وللاتِّخاذ، نحو: تَوسَّد، وللتَّجنُّب، نحو: تأثَّم، وتَحرَّج، وللعمل المتكرِّر في مُهلة، نحو: تَجرَّعتُه، ومنه: تَفهَّم، وبمعنى استَفعَل، نحو: تَكبَّر، وتَعظَّم.

وانْفَعَلَ لازمٌ مطاوِعُ فَعَلَ، نحو: كَسَرْتُه فانْكَسَر، وقد جاء مطاوع أَفْعَل، نحو: أَسْفَقْتُه[1] فانْسَفَق ، وأَزْعَجْتُه فانْزَعَج، قليلاً، ويختصُّ بالعلاج والتَّأثير، ومن ثَمَّ قيل: (انْعَدَم) خطأ.

وافْتَعَل للمطاوعة غالبًا، نحو: غَمَمْتُه فاغْتَمَّ، وللاتِّخاذ، نحو: اشْتَوى، وللمُفاعَلة، نحو: اجْتَوَرُوا، واخْتَصَموا، وللتَّصرُّف، نحو: اكْتَسَب.

واسْتَفْعَل للسُّؤال غالبًا، إمَّا صريحًا نحو: اسْتَكْتَبْتُه، أو تقديرًا نحو: اسْتَخْرَجْتُه، وللتَّحوُّل، نحو: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، و [من الكامل] :

.... إنَّ البغاثَ بِأَرْضِنا يَسْتَنْسِرُ[2]

وبمعنى فَعَل، نحو: قَرَّ واسْتَقَرَّ.

[بناء الفعل الرُّباعيّ]:

وللرُّباعيِّ المجرَّد بناءٌ واحد، نحو: دَحْرَجْتُه، ودَرْبَخَ، أي ذَلَّ.

وللمزيد فيه ثلاثة، نحو: تَدَحْرَجَ، واحْرَنْجَمَ، واقْشَعَرَّ، وهي لازمة.

المضارع

المضارعُ بزيادة حرف المضارعة على الماضي.

فإن كان مجرَّدًا على فَعَلَ كُسِرت عينُه أو ضُمَّت، أو فُتِحت إن كان العين أو اللام حرفَ حلقٍ غيرَ ألف، وشذَّ (أَبى يَأْبى)، وأمَّا (قَلَى يَقْلِي) فعامريَّة، و(رَكَن يَرْكَنُ) من التَّداخل.

ولزموا الضَّمَّ في الأجوف بالواو، والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومَن قال: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ، فـ(طاحَ يَطِيحُ) و(تاه يَتِيهُ) شاذٌّ عنده، أو من التَّداخُل.

---

(1) سفق البابَ ـ من باب ضرب ـ وأسفقه: ردَّه.

(2) قال في مجمع الأمثال ١/ ١٠ : البغاث ضربٌ من الطَّير، وفيه ثلاث لغات: الفتح والضَّمّ والكسر، والجمع بِغْثان، قالوا: هو طيرٌ دون الرَّخمة، واستنسر: صار كالنسر في القوَّة عند الصَّيد بعد أن كان من ضِعاف الطَّير، يُضرب للضَّعيف يصير قويًّا وللذَّليل يعزُّ بعد الذُّلّ.

ولم يضمُّوا في المثال، و(وَجَد يَجِدُ) ضعيف، ولزموا الضمَّ في المضاعف المتعدِّي، نحو: يشُدُّ ويَمُدُّ، وجاء بالكسر في يشِدُّه، ويعِلُّه، وينِمُّه، ويبِتُّه، ولزموه في (حَبَّه يحِبُّه)، وهو قليل.

وإن كان على فَعِلَ فُتِحَت عينُه، أو كُسِرت إن كان مثالاً، وطيِّئٌ تقول في باب (بَقِيَ يَبْقَى): (بَقَى يَبْقَى)، وأمَّا (فَضِلَ يفْضُلُ) و(نَعِمَ ينْعُمُ) فمن التَّداخُل.

وإن كان على فَعُلَ ضُمَّت عينُه.

وإن كان غير ذلك كُسِر ما قبل الآخر ما لم يكن أوَّلُ ماضيه تاءً زائدة، نحو: تَعَلَّم، وتَجاهَل، فلا يُغَيَّر، أو لم تكن اللاَّم مكرَّرة، نحو: احمرَّ واحمارَّ، فتُدغم.

ومِن ثَمَّ كان أصل مضارع أَفْعَلَ: يُؤَفْعِل، إلاَّ أنَّه رُفِض لِما لَزِم من توالي همزتين في المتكلِّم، فخفَّف الجميع، وقوله [من الرجز]:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما [1]

شاذٌّ.

والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، تقدَّمت.

الصِّفة المشبَّهة

من نحو فَرِحَ على (فَرِح) غالبًا، وقد جاء معه في بعضها الضَّمُّ، نحو: نَدِس، وحَذِر، وعَجِل، وجاءت على: سَلِيم، وشَكِس[2]، وحُرّ، وصِفْر، وغَيور.

ومن الألوان والعيوب والحلي على أَفْعَل.

ومن نحو كَرُمَ على كَرِيم غالبًا، وجاءت على: خَشِنٍ، وحَسَنٍ، وصَعْبٍ، وصُلْبٍ، وجَبانٍ، وشُجاعٍ، ووَقُورٍ، وجُنُبٍ.

---

(1) هو لأبي حيان الفقعسي، والشاهد فيه قوله: (يؤكرم)، قال الأنباري في الإنصاف ١/ ٢٣٩: "فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيها همزتان حملا على (أكرم)؛ ليُجرى البابُ على سَنَن واحد، ولا يدلُّ ذلك على أنَّها مشتقَّة من (أكرم).

(2) في مختار الصحاح: رجل شَكْس بوزن فَلْس، أي صعب الخلق، وقومٌ شُكْس بوزن قُفْل، وبابه سَلِمَ، وحكى الفرَّاء: رجلٌ شَكِس بكسر الكاف، وهو القياس. اهـ ، وفي القاموس المحيط على مثال نَدُس وكَتِف بمعنى الصعب الخلق، وقد شَكُس، كـ(كَرُمَ)، والشَّكِس: البخيل.

وهي من فَعَلَ قليلة، وقد جاء نحو: حَرِيص، وأشْيَب، وضَيِّق.

وتجيء من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدّهما على فَعْلان، نحو: جَوْعان، وشَبْعان، وعَطْشان، وريَّان.

المصدر

[المصدر من الثلاثي المجرَّد]:

أبنية الثُّلاثيِّ المجرَّد كثيرة، نحو:

قَتْل، وفِسْق، وشُغْل، ورَحْمَة، ونِشْدَة، وكُدْرَة، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَان [1]، وحِرْمان، وغُفْران، ونَزَوان، وطَلَب، وخَنِق [2]، وصِغَر، وهُدَى، وغَلَبَة، وسَرِقَة، وذَهاب، وصِراف [3]، وسُؤال، وزَهادَة، ودِرايَة، ودُخُول، وقَبول، ووَجِيف [4]، وصُهُوبَة، ومَدْخَل، ومَرْجِع، ومَسْعاة، ومَحْمَدَة، وبِغايَة، وكَراهِيَة.

إلاَّ أنَّ الغالب في فَعَلَ اللاَّزم نحو ركع على رُكُوع، وفي المتعدِّي نحو ضَرَبَ على ضَرْب، وفي الصَّنائع ونحوها نحو كَتَبَ على كِتابَة، وفي الاضْطِراب نحو خَفَقَ على خَفَقان، وفي الأصوات نحو صَرَخ على صُراخ.

وقال الفرَّاء: إذا جاءك فعلٌ مِمَّا لم يُسمَع مصدرُه فاجعله (فَعْلاً) للحجاز، و(فُعُولاً) لنجد.

ونحو هُدًى وقِرًى مختصٌّ بالمنقوص.

و نحو طَلَب مختصٌّ بيَفْعُل، إلاَّ جَلَبَ الجُرْحُ [5]، والغَلَب.

وفَعِلَ اللاَّزم نحو فَرِح على فَرَح، والمتعدِّي نحو جَهِل على جَهْل، وفي الألوان والعيوب نحو سَمِرَ وأَدِمَ على سُمْرَة وأُدْمَة.

وفَعُلَ نحو كَرُم على كَرامَة غالبًا، وعِظَم كثيرًا، وكَرَم نحوه.

---

(١) اللَّيان مفتوح مخفَّف، على وزن (سَحاب): رخاء العيش.

(٢) الخَنِق بكسر النون: مصدر خنقه يخنقه.

(٣) يقال: صَرَفت الكلبة صُروفًا وصِرافًا: اشتهت الفحل.

(٤) وَجَف يَجِفُ وَجْفًا ووَجِيفًا ووُجُوفًا: اضطرب.

(٥) جَلَب الجُرحُ: برئ.

[المصدر من الثُّلاثيّ المزيد والرُّباعيّ]:

والمزيد فيه والرُّباعيُّ قياس، فنحو أَكْرَمَ على إِكْرام، ونحو كَرَّمَ على تَكْريم وتَكْرِمَة، وجاء: كِذاب وكِذّاب، والتزموا الحذفَ والتَّعويضَ في نحو: تَعْزِيَة، وإِجازَة، واسْتِجازَة.

ونحو ضارَبَ على مُضارَبة وضِراب، ومِراء شاذٌّ، وجاء: قِيتال، ونحو تَكَرَّمَ على تَكَرُّم، وجاء: تِمِلّاق[1]، والباقي واضح، ونحو: التَّرْداد، والتَّجْوال، والحِثِّيثَى، والرِّمِّيّا للتكثير.

المصدر الميمي

ويجيءُ المصدر من الثُّلاثيِّ المجرَّد أيضًا على مَفْعَل قياسًا مطَّردًا، كـ(مَقْتَل)، و(مَضْرَب)، وأمّا: مَكْرُم ومَعْون ـ ولا غيرهما ـ فنادران، حتّى جعلهما الفرّاء جمعًا لـمَكْرُمَة ومَعُونة.

ومن غيره جاء على زِنَة المفعول، كـ(مُخْرَج)، و(مُسْتَخْرَج)، وكذلك الباقي.

وأمّا ما جاء على مَفْعُول كـ(الميسور) و(المعسور) و(المجلود) و(المفتون) فقليل.

وفاعِلَة كـ (العافية) و(العاقبة) و(الباقية) و(الكاذبة) أقل.

ونحو: دَحْرَج على (دَحْرَجَة) و(دِحْراج) بالكسر، ونحو: زَلْزَلَ على (زِلْزال) بالفتح والكسر.

اسم المرَّة

والمرَّة من الثُّلاثيِّ المجرَّد مِمّا لا تاء فيه على فَعْلَة، نحو: ضَرْبَة، وقَتْلَة.

وما عداه على المصدر المستعمل، نحو: إناخَة، فإن لم تكن تاءٌ زدتَها.

و(أَتَيْتُه إِتْيانَة) و(لَقِيتُهُ لِقاءَة) شاذٌّ.

اسما الزَّمان والمكان

اسما الزمان والمكان مِمّا مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن المنقوص على مَفْعَل، نحو: مَشْرَب، ومَقْتَل، ومَرْمَى.

---

(١) تِمِلّاق: مصدر تملّقه وتملّق له، أي تودّد إليه وتلطّف له، والمَلَق: الوُدّ واللُّطف.

ومِنْ مكسورها والمثال على مَفْعِل، نحو: مَضْرِب، ومَوْعِد.

وجاء: المَنْسِك، والمَجْزِر، والمَنْبِت، والمَطْلِع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، والمَسْقِط، والمَسْكِن، والمَرْفِق، والمَسْجِد، والمَنْخِر.

وأمَّا (مِنْخِر) ففرع كـ(مِنْتِن)، ولا غيرهما.

ونحو: المَظَنَّة، والمَقبرة ـ فتحًا وضمًّا ـ ليس بقياس.

وما عداه فعلى لفظ المفعول.

اسم الآلة

الآلة على مِفْعَل، ومِفْعال، ومِفْعَلَة، كـ(المِحْلَب)، و(المِفْتاح)، و(المِكْسَحة).

ونحو: المُسْعُط، والمُنْخُل، والمُدُق، والمُدْهُن، والمُكْحُلَة، والمُحْرُضَة ليس بقياس.

التَّصغير

المصغَّر: المزيد فيه ليدلَّ على تقليل، فالمتمكِّن يُضَمُّ أوَّله ويُفتَح ثانيه، ويعدهما ياء ساكنة، ويُكسَر ما بعدها في الأربعة، إلاَّ في تاء التَّأنيث، وألفي التَّأنيث، والألف والنُّون المشبَّهتين بهما، وألف أفْعال جمعًا.

ولا يُزاد على أربعة، فلذلك لم يجئ في غيرها إلاَّ فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، وإذا صُغِّر الخماسيُّ ـ على ضَعْفه ـ فالأَولى حذف الخامس، وقيل: ما أشبه الزَّائد، وسمع الأخفش (سُفَيْرِجَل).

ويُرَدُّ نحو: باب، وناب، ومِيزان، ومُوقِظ إلى أصله؛ لذهاب المقتضي، بخلاف: قائِم، وتُراث، وأُدَد، وقالوا: عُيَيْد؛ لقولهم: أعْياد.

فإن كانت مَدَّة ثانية فالواو، نحو: ضُوَيْرِب في (ضارب)، وضُوَيْرِيب في (ضِيراب).

والاسم على حرفين يُرَدُّ محذوفُه، تقول في (عِدَة) و(كُل) اسمًا: وُعَيْدَة، وأُكَيْل، وفي (سَه) و(مُذ) اسمًا: سُتَيْهَة، ومُنَيْذ، وفي (دَم) و(حِر): دُمَيّ، وحُرَيْح، وكذلك باب: ابْن، واسْم، وأُخْت، وبِنْت، وهَنْت، بخلاف باب: مَيْت، وهار، وناس.

وإذا ولـيَ يـاءَ التَّـصغير واوٌ، أو الـفٌ منقلـبة أو زائـدة، قُلِبت ياءً، وكذلك الهمزة المنقلبةُ بعـدها، نحـو: عُـرَيَّة، وعُـصَيَّة، ورُسَيْلة، وتصحيحه في باب (أُسَيِّد) و(جُدَيِّل) قليل، فإن اتَّفـق اجتماع ثلاث ياءات حُذِفت الأخيرة نِسيًا على الأفصح، كقولك في عطاء، وإداوة، وغاويـة، ومعاويـة: (عُطَـيٍّ)، و(أُدَيَّـة)، و(غُـوَيَّة)، و(مُعَـيَّة)، وقـياس (أَحْـوَى): أُحَـيٌّ، غير منصرف، وعيسى [١] يصرفه، وقال أبو عمرو: أُحَيٌّ [٢]، وعلى قياس أُسَيْود: أُحَيْو.

ويزاد للمؤنَّث الثُّلاثيِّ بغير تاءٍ تاءٌ، كـ(عُيَيْنة)، و(أُذَيْنَة)، و(عُرَيْب)، و(عُرَيْس) شاذٌّ. بخلاف الرُّباعيِّ كـ(عُقَيرب)، وقُدَيْدِيمَة ووُرَيِّئَة شاذٌّ.

وتُحذف ألفُ التَّأنيث المقصورة غير الرابعة، كـ(جُحَيْجِب) و(حُوَيْلِيّ) في جَحْجَبَى وحَوْلايا، وتثبت الممدودةُ مطلقًا ثبوت الثَّاني في (بعلبك).

والـمَدَّة الـواقعة بعـد كـسرة التَّـصغير تـنقلب يـاءً إن لم تكـن إيَّاها، نحو: مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيس، وذو الزِّيادَتين غيرها من الثُّلاثيِّ تُحذَف أقلُّهما فائدةً، كـ(مُطَيْلِق) و(مُغَيْلِم) و(مُـضَيْرِب) و(مُقَـيْدِم) في: مُـنْطَلِق، ومُغْتَلِم، ومُضارِب، ومُقدِّم، فإن تساويا فمخيَّر، كـ(قُلَيْنِسَة، وقُلَيْـسِيَة)، و(حُبَـيْنِط وحُبَـيْط)، وذو الـثَّلاث غيرهـا تبقى الفُضلَى منها، كـ(مُقَـيْعِس) في مُقْعَنْـسِس، وتُحـذَف زيـادات الرُّباعـيِّ كلُّهـا مطلقًـا غيرَ الـمَـدَّة، كـ(قُـشَيْعِر) في مُقْـشَعِرّ، و(حُرَيْجِيم) في احْرِنْجام، ويجوز التَّعويض عن حذف الزِّيادة بـمَدَّة بعد الكسرة فيما ليست فيه، كـ(مُغَيْلِيم) في مُغْتَلِم.

ويُردُّ جمع الكثرة ـ لا اسم الجمع ـ إلى جمع قلَّته فيُصغَّر، نحو: غُلَيْمَة في (غِلْمان)، أو إلى واحده فيُصغَّر ثمَّ يُجمَع جمعَ السَّلامة، نحو: غُلَيْمون، ودُوَيْرات.

وما جاء على غير ما ذُكِر، كـ(أُنَيْسِيان) و(عُشَيْشِيَة) و(أُغَيْلِمَة) و(أُصَيْبِيَة) شاذٌّ.

وقولهم: أُصَيْغِرُ منك، ودُوَيْن هذا، وفُوَيْق هذا لتقليل ما بينهما.

ونحـو (مـا أُحَيْـسِنَه) شـاذٌّ، والمراد المتعجَّب منه، ونحو (جُمَيْل) و(كُعَيْت) لطائرَين، وكُمَيْت للفرس موضوع على التَّصغير.

---

(١) أي: عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ).

(٢) يُنظَر: المفصَّل ص٢٥١.

وتصغير التَّرخيم تُحذَف منه كلُّ الزَّوائد ثم يُصغَّر، كـ(حُمَيْد) في أحمد.

وخُولِفَ بالإشارة والموصول فأُلـحِقَت قبل آخرهما ياءٌ، وزيدت بعد آخرهما ألفٌ فقيل: ذَيَّا، وتَيَّا، واللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، واللَّذَيَّان، واللَّتَيَّان، واللَّذَيُّون، واللَّتَيَّات.

ورفضوا تصغيرَ الضَّمائر، ونحو (أينَ) و(متَى) و(مَن) و(ما) و(حَيثُ) و(مُنذُ) و(مع) و(غير) و(حسبُك)، والاسم عاملاً عملَ الفعل، فمن ثَمَّ جاز (ضُوَيْرِبُ زيدٍ) وامتنع (ضُوَيْرِبٌ زيدًا).

النَّسَب

المنسوب: المُلْحَق آخره ياءٌ مشدَّدة لتدلَّ على نسبته إلى المجرَّد عنها، وقياسه حذفُ تاء التَّأنيث مطلقًا، وزيادةِ التَّثنية والجمع، إلَّا عَلَمًا قد أُعرِب بالحركات، فلذلك جاء (قِنَّسْرِيٌّ) و(قِنَّسْرِينِيٌّ).

ويُفتَح الثَّاني من نحو (نَمِر) و(الدُّئِل)، بخلاف (تَغْلِبِي) على الأفصح.

وتُحذَف الياء والواو من (فَعِيلَة) و(فَعُولَة) بشرط صحَّة العين ونفي التَّضعيف، كـ(حَنَفِيّ)، و(شَنَئِيّ)، ومن (فُعَيْلَة) غير مضاعف، كـ(جُهَنِيّ)، بخلاف (طَوِيلِيّ)، و(شَدِيدِيّ)، و(سَلِيقِيّ) و(سَلِيمِيّ) في الأزد و(عَمِيرِي) في كلب شاذٌّ، و(عَبْدِيّ) و(جُذَمِيّ) في بني عبيدة وجذيمة أشذُّ، و(خُرَيْبِي) شاذٌّ، و(ثَقَفِيّ) و(قُرَشِيّ) و(فُقَمِيّ) في كنانة، و(مُلَحِيّ) في خزاعة شاذٌّ.

وتُحذَف الياء من المعتلِّ اللَّام من المذكَّر والمؤنَّث، وتُقلَب الياء الأخيرة واوًا، كـ(غَنَوِيّ)، و(قُصَوِيّ)، و(أُمَوِيّ)، وجاء (أُمَيِّي)، بخلاف (غَنَوِيّ)، و(أَمَوِيّ) شاذٌّ، وأُجْرِيَ (تَحَوِيّ) في (تَحِيَّة) مُجْرَى (غَنَوِيّ).

وأما نحو (عَدُوّ) فـ(عَدُوِّيّ) اتِّفاقًا، وفي نحو (عَدُوَّة) قال المبرِّد: مثله، وقال سيبويه: (عَدَوِيّ).

وتُحذَف الياء الثَّانية من نحو (سيِّد) و(ميِّت) و(مُهَيْمِيّ) من هَيَّم، و(طائيّ) شاذٌّ، فإن كان نحو (مُهَيِّم) تصغير (مُهَوِّم) قيل: مُهَيِّمِيّ، بالتَّعويض.

وتُقلَب الألف الأخيرة الثَّالثة والرَّابعة المنقلبة واوًا، كـ(عَصَوِيّ) و(رَحَوِيّ) و(مَلْهَوِيّ) و(مَرْمَوِيّ)، ويُحذَف غيرها كـ(حُبْلِيّ) و(جَمَزِيّ) و(مُرامِيّ) و(قَبَعْثَرِيّ)، وقد جاء في نحو حُبْلَى (حُبْلَوِيّ) و(حُبْلاوِيّ)، بخلاف نحو (جَمَزَى).

وتُقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما قبلها واواً ويُفتح ما قبلها، كـ(عَمَوِيّ) و(شَجَوِيّ)، وتُحذف الرابعة على الأفصح كـ(قاضِيّ)، ويُحذف ما سواهما كـ(مُشْتَرِيّ).

وباب مُحَيٍّ جاء على (مُحَوِيّ) و(مُحَيِّيّ)، كـ(أُمَوِيّ) و(أُمَيِّيّ).

ونحو ظَبْيَة وقِنْيَة ورُقْيَة وغَزْوَة وعُرْوَة ورشْوَة على القياس عند سيبويه، و(زِنَوِيّ) و(قَرَوِيّ) شاذٌّ عنده، وقال يونس [1]: (ظَبَوِيّ) و(غَزَوِيّ)، واتّفقا في باب ظَبْي وغَزْو، و(بَدَوِيّ) شاذٌّ.

وباب طَيٍّ وحَيٍّ تُردُّ الأولى إلى أصلها وتُفتح، فتقول: (طَوَوِيّ) و(حَيَوِيّ)، بخلاف (دَوِّيّ) و(كَوِّيّ).

وما آخره ياءٌ مشدَّدة بعد ثلاثة إن كان في نحو مَرْمِيّ قيل: (مَرْمَوِيّ) و(مَرْمِيّ)، وإن كانت زائدةً حُذفت كـ(كُرْسِيّ) و(بَخاتِيّ) في بَخاتِيّ، اسم رجل.

وما آخره همزةٌ بعد ألفٍ إن كانت للتأنيث قُلبت واواً، و(صَنْعانِيّ) و(بَهْرانِيّ) و(رَوْحانِيّ) و(جَلُولِيّ) و(حَرُورِيّ) شاذٌّ.

وإن كانت أصليَّةً ثبتت على الأكثر، كـ(قُرّائِيّ)، وإلاّ فالوجهان كـ(كِساوِيّ) و(عِلْباوِيّ).

وباب سِقايَة (سِقائِيّ) بالهمزة، وباب شَقاوَة (شَقاوِيّ) بالواو، وباب زاي وزايَة (زائِيّ) و(زاوِيّ).

وما كان على حرفين إن كان متحرِّكَ الأوسط أصلاً والمحذوف اللاّم ولم يُعوَّض همزةَ وصلٍ، أو كان المحذوف فاءً وهو معتلُّ اللاّم وجب ردُّه، كـ(أَبَوِيّ) و(أَخَوِيّ)، و(سَتَهِيّ) في سَتٍ، و(وِشَوِيّ) في شِيَة، وقال الأخفش: (وِشْيِيّ) على الأصل.

وإن كانت لامه صحيحةً والمحذوف غيرها لم يرد، كـ(عِدِيّ) و(زِنِيّ)، و(سَهِيّ) في سَه، وجاء (عِدَوِيّ)، وليس بردٍّ.

وما سواهما يجوز فيه الأمران، نحو (غَدِيّ) و(غَدَوِيّ)، و(ابْنِيّ) و(بَنَوِيّ)، و(حِرِيّ) و(حِرَحِيّ)، وأبو الحسن يسكِّن ما أصله السكون فيقول: (غَدْوِيّ)

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٧٤، اللباب ٢/ ١٥١.

و(حِرْجِيٌّ).

وأخت وبنت كأخ وابن عند سيبويه، وعليه (كِلَوِيٌّ)، وقال يونس: (أُخْتِيٌّ) و(بِنْتِيٌّ)، وعليه (كِلْتِيٌّ) و(كِلْتَوِيٌّ) و(كِلْتاوِيٌّ).

والمركَّب يُنسَب إلى صدره، كـ(بَعْلِيٌّ) و(تأبَطِيٌّ)، و(خَمْسِيٌّ) في (خَمْسَةَ عَشَرَ) عَلَمًا، ولا يُنسَب إليه عددًا.

والمضاف إن كان الثاني مقصودًا أصلاً كابن الزُّبير وأبي عَمْرو قيل: (زُبَيْرِيٌّ) و(عَمْرِيٌّ)، وإن كان كعَبْدِ مَنافٍ وامْرِئِ القَيْس قيل: (عَبْدِيٌّ) و(مَرَئِيٌّ).

والجمع يُردُّ إلى الواحد، فيُقال في كُتُب وصُحُف ومساجد وفرائض: (كِتابِيٌّ) و(صَحَفِيٌّ) و(مَسْجِدِيٌّ) و(فَرَضِيٌّ)، وأمَّا مساجد علمًا فـ(مَساجِدِيٌّ) كـ(أَنصارِيٌّ) و(كِلابِيٌّ).

وما جاء على غير ما ذُكِر فشاذٌّ.

وكثُر مجيءُ (فَعَّال) في الحرف، كـ(بَتَّات) و(عَوَّاج) و(ثَوَّاب) و(جَمَّال)، وجاء (فاعِل) أيضًا بمعنى (ذي كذا)، كـ(تامِر) و(لابِن) و(دارِع) و(نابِل)، ومنه ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [1] و(طاعِمٌ كاسٍ) [2].

الجمع

الثلاثي:

الغالب في نحو فَلْس على (أَفْلُس) و(فُلُوس)، وباب ثَوْب على (أَثْواب) وجاء (زِناد) في غير باب سَيْل، و(رِئْلان) و(بُطْنان) و(غِرَدَة) [3] و(سُقُف) و(أَنجِدَة) شاذ.

ونحو حِمْل على (أَحْمال) و(حُمُول)، وجاء على (قِداح) و(أَرْجُل)، وعلى (صِنْوان) و(ذُؤْبان) و(قِرَدَة).

ونحو قُرْء على (أَقْراء) و(قُرُوء)، وجاء على (قِرَطَة) و(خِفاف) و(فُلْك).

---

(١) الحاقة/ ٢١، والقارعة/ ٧.

(٢) إشارة إلى بيت الحطيئة في هجاء الزِّبرقان بن بدر الصحابي، حيث يقول:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها   واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكاسِي.

(٣) بُطنان: جمع بطن، ويُقال: بطنان الجنة، أي وسطها، غِرَدَة: جمع غُرُود، يُقال: أرضٌ مَغْرُوداء: كثيرة الكمأة.

وباب عُود على (عِيدان).

و نحو جَمَل على (أجْمال) و(جِمال)، وباب تاج على (تِيجان)، وجاء على (ذُكُور) و(أزْمُن) و(خِرْبان) و(حُمْلان) و(جِيرَة) و(حِجْلَى).

ونحو فَخِذ على (أفْخاذ) فيهما، وجاء على (نُمُور) و(نُمْر).

ونحو عَجُز على (أعْجاز)، وجاء (سِباع)، وليس (رَجْلَة) بتكسير.

ونحو عِنَب على (أعْناب) فيهما، وجاء (أضْلُع) و(ضُلُوع).

ونحو إبِل على (آبال) فيهما.

ونحو صُرَد على (صِرْدان) فيهما، وجاء (أرْطاب) و(رِباع).

ونحو عُنُق على (أعْناق) فيهما.

وامتنعوا من (أفْعُل) في المعتلّ العين، و(أقْوُس) و(أثْوُب) و(أعْيُن) و(أنْيُب) شاذٌّ.

وامتنعوا من (فِعال) في الياء دونَ الواو، كـ(فُعُول) في الواو دون الياء، و(فُوُوج) و(سُوُوق) شاذٌّ.

المؤنث: نحو قَصْعَة على (قِصاع)، و(بُدُور)، و(بِدَر)، و(نُوَب).

ونحو لِقْحَة على (لِقَح) غالبًا، وجاء على (لِقاح) و(أنْعُم).

ونحو بُرْقَة على (بُرَق) غالبًا، وجاء على (حُجُوز) و(بِرام).

ونحو رَقَبَة على (رِقاب)، وجاء على (أيْنُق) و(تِيَر)[1] و(بُدْن).

ونحو مِعْدَة على (مِعَد).

ونحو تُخْمَة على (تُخَم).

وإذا صُحِّح باب تَمْرَة قيل: (تَمَرات) بالفتح، والإسكان ضرورة، والمعتلُّ العين ساكن، وهُذَيل تُسوِّي، وباب كِسْرَة على (كِسِرات) بالفتح والكسر، والمعتلُّ العين والمعتلُّ اللامُ بالواو، يُسكن ويُفتَح، ونحو حُجْرَة على (حُجُرات) بالضمّ والفتح، والمعتلُّ العين والمعتلُّ اللامُ بالياء يُسكن ويُفتح، وقد يُسكن في تميم في (حُجْرات) و(كِسْرات)، والمضاعف ساكنٌ في الجميع، وأما الصِّفات فبالإسكان، وقالوا: (لَجَبات)

---

(١) في مختار الصحاح: فعل ذلك تارةً بعد تارة، أي مرّةً بعد مرّة، والجمع تارات وتِيَر.

و(رَبَعات) للَمْح اسميَّةٍ أصليَّةٍ، وحكم نحو (أرْض) و(أهْل) و(عُرْس) و(عِير) كذلك، وباب سَنَة جاء فيه (سِنُون) و(قِلُون) و(ثُبُون) و(قُلُون) و(سَنَوات) و(عِضَوات) و(ثُبات) و(هَنات)، وجاء (آمٍ)[1] كـ(آكُم).

الصِّفَة: نحو صَعْب على (صِعاب) غالبًا، وباب شَيْخ على (أشْياخ)، وجاء (ضِيفان) و(وُغْدان) و(كُهُول) و(رِطَلَة) و(شِيخَة) و(وُرْد)[2] و(سُحُل) و(سُمَحاء).

ونحو جِلْف على (أجْلاف) كثيرًا، و(أجْلُف) نادرٌ.

ونحو حُرّ على (أحْرار).

ونحو بَطَل على (أبْطال) و(حِسان) و(إخْوان) و(ذُكْران) و(نُصُف).

ونحو نَكِد على (أنْكاد) و(وِجاع) و(خُشُن)، وجاء (وَجاعَى) و(حَباطَى) و(حَذارَى).

ونحو يَقُظ على (أيْقاظ)، وبابه التَّصحيح.

ونحو جُنُب على (أجْناب).

والجميع يُجمَع جمع السَّلامة للعُقلاء الذُّكور، وأمَّا مؤنَّثه فبالألف والتَّاء لا غير، نحو: (عَبْلات) و(حَذِرات) و(يَقُظات)، إلاَّ نحو عبلة فإنَّه جاء على (عِبال) و(كِماش)، وقالوا: (عِلَج) في جمع عِلْجَة.

ما زيادته مدَّة ثالثة:

الاسم: نحو زَمان على (أزْمِنَة) غالبًا، وجاء (قُذُل) و(غِزْلان) و(عُنُوق).

ونحو حِمار على (أحْمِرَة) و(حُمُر) غالبًا، وجاء (صِيران) و(شَمائِل).

ونحو غُراب على (أغْرِبَة)، وجاء (قُرُد) و(غِرْبان) و(زُقّان)، و(غِلْمَة) قليلٌ، و(ذُبّ) نادرٌ.

وجاء في مؤنَّث الثَّلاثة (أعْنُق) و(أذْرُع) و(أعْقُب) غالبًا، و(أمْكُن) شاذٌّ.

ونحو رَغِيف على (أرْغِفَة) و(رُغُف) و(رُغْفان) غالبًا، وجاء (أنْصِباء) و(فِصال) و(أفائِل)، و(ظِلْمان)[3] قليلٌ، وربَّما جاء مضاعفه على (سُرُر).

---

(١) آم: جمع (أمَة)، ضد الحرَّة.

(٢) يُقال للأسد: (وَرْد) وللفرس (وَرْد)، وهو الذي بين الكُميت والأشقر، والأنثى (وَرْدَة)، والجمع (وُرْد).

(٣) أفائل: جمع (أفيل)، وهو من الإبل ابن المخاض فما فوقه، قال الشاعر: أخذُوا المخاضَ مِنَ الفَصيلِ غُلُبَّةً * ظلمًا ويُكتَبُ للأميرِ أفيلا، ظِلمان: جمع (ظليم)، وهو الذكر من النعام.

ونحو عَمُود على (أَعْمِدَة) و(عَمَد)، وجاء (قِعْدان) و(أَفْلاء) و(ذَنائِب)[1].

الصِّفَة: نحو جَبان على (جُبَناء) و(صُنَّع) و(جِياد).

ونحو كِناز على (كُنُز) و(هِجان).

ونحو شُجاع على (شُجَعاء) و(شُجْعان) و(شِجْعان).

ونحو كَريم على (كُرَماء) و(كِرام) و(نُذُر) و(ثُنْيان) و(خِصْيان) و(أَشْراف) و(أَصْدِقاء) و(أَشِحَّة) و(ظُرُوف).

ونحو صَبُور على (صُبُر) غالبًا، وعلى (وُدَداء) و(أَعْداء).

وفَعِيل بمعنى مَفْعُول بابُه فَعْلَى، كـ(جَرْحَى) و(أَسْرَى) و(قَتْلَى)، وجاء (أُسارَى)، وشذَّ (قُتَلاء) و(أُسَراء)، ولا يُجمَع جمعَ التَّصحيح، فلا يُقال: (جَريحُون) ولا (جَريحات)؛ ليتميَّز عن فَعِيلِ الأصلِ، ونحو (مَرْضَى) محمولٌ على (جَرْحَى)، وإذا حملوا عليه نحو (هَلْكَى) و(مَوْتَى) و(جَرْبَى) فهذا أجدر، كما حملوا (أَيامَى) و(يَتامَى) على (وَجاعَى) و(حَباطَى).

المؤنَّث: نحو صَبِيحَة على (صَبائِح) و(صِباح)، وجاء (خُلَفاء)، وجَعْلُهُ جمع خَلِيف أَوْلَى؛ حَملاً على الأكثر.

ونحو عَجُوز على (عَجائِز).

فاعل الاسم: نحو كاهِل على (كَواهِل)، وجاء (حُجْران) و(جِنَّان).

المؤنَّث: نحو كاتِبَة على (كَواتِب)، وقد نزَّلوا فاعلاء منزلتَهُ فقالوا: (قَواصِع) و(نَوافِق) و(دَوامّ) و(سَوابّ).

الصِّفَة: نحو جاهِل على (جُهَّل) و(جُهَّال) غالبًا، و(فَسَقَة) كثيرًا، وعلى (قُضاة) في المعتلِّ اللام، وعلى (بُزُل) و(شُعَراء) و(صُحْبان) و(تِجار) و(قُعُود)، وأمَّا (فَوارِس) فشاذٌّ.

المؤنَّث: نحو نائِمَة على (نَوائِم) و(نُوَّم)، وكذلك (حَوائِض) و(حُيَّض).

المؤنَّث بالألف: نحو أُنْثَى على (إِناث)، ونحو صَحْراء على (صَحارَى).

---

(١) قِعدان: جمع (قَعود)، وهو ـ من الإبل ـ البكر حين يُركَب، أي يمكن ظهره من الركوب، وأقلُّه سنتان إلى أن يثني فإذا أثنى سُمِّي جملاً، وأفلاء جمع (فَلُوّ)، وهو المهر، والذنائب: جمع (ذَنُوب)، وهي الدلو مملوءةً ماءً.

والصِّفة: نحو عَطْشَى على (عِطاش)، ونحو حَرْمَى على (حَرامَى).

ونحو بَطْحاء على (بِطاح)، ونحو عُشَراء على (عِشار)، وفُعْلَى أَفْعَلَ نحو الصُّغْرى على (الصُّغَر).

وبالألف خامسةً نحو حُبارَى على (حُبارَيات).

أفعل الاسم كيف تصرَّف، نحو أجدل وإصبع وأحوص، على (أجادل) و(أصابع) و(أحاوص)، وقولهم: (حوص) للمح الوصفيَّة.

وأفعل الصِّفة نحو أَحْمَر على (حُمْران)، ولا يُقال: (أَحْمَرُون)؛ لتميُّزه عن أفعل التَّفضيل، ولا (حَمْراوات)؛ لأنَّه فرعه، وجاء (الخَضْراوات) لغلبته اسمًا، ونحو الأَفْضَل على (الأَفاضِل) و(الأَفْضَلِين).

والاسم نحو شَيْطان وسِرْحان وسُلْطان على (شَياطِين) و(سَراحِين) و(سَلاطِين)، وجاء (سِراح).

والصِّفة نحو غَضْبان على (غِضاب) و(سَكارى)، وقد ضُمَّت أربعةٌ: (كُسالَى) و(سُكارَى) و(عُجالَى) و(غُيارَى).

فَيعل نحو ميِّت على (أَمْوات) و(جِياد) و(أَبِيناء).

ونحو (شَرَّابُون) و(حُسَّانُون) و(فِسِّيقُون) و(مَضْرُوبُون) و(مُكرِمُون) و(مُكرَمُون) استُغْنِي فيها بالتَّصحيح.

وجاء (عَواوِير) و(مَلاعِين) و(مَيامِين) و(مَشائِيم) و(مَياسِير) و(مَفاطِير) و(مَناكِير) و(مَطافِل) و(مَشادِن).

والرُّباعي نحو جَعْفَر وغيره على (جَعافِر) قياسًا، ونحو قِرْطاس على (قَراطِيس)، وما كان على زِنَتِهِ مُلْحقًا أو غيرَ مُلْحَق بمدَّةٍ أو بغير مدَّةٍ يُجرَى مُجراه، نحو: كَوْكَب، وجَدْوَل، وعِثْيَر[1]، وتَنْضُب، ومِدْعَس، وقِرْواح، وقُرْطاط[2]، ومِصْباح، ونحو (جَوارِبَة) و(أَشاعِثَة) في الأعجميِّ والمنسوب.

وتكسير الخماسي مستكرَهٌ كتصغيره بحذف خامسه.

---

(١) العِثْيَر: العَجاج ـ الغبار ـ الساطع.

(٢) القِرْواح: الفضاء من الأرض التي ليس بها شجر ولم يختلط بها شيء، القُرْطاط: العَجَب، وقيل: الداهية.

ونحو تَمْر وحَنْظَل وبِطّيخ مِمّا يُمَيَّز واحدُه بالتّاء ليس بجمعٍ على الأصحّ، وهو غالبٌ في غير المصنوع، ونحو (سَفِين) و(لَبِن) و(قَلَنْس) ليس بقياس، و(كَمْأَة) وكَمْء و(جَبْأَة) وجَبْء، عكس تَمْرَة و(تمر).

ونحو رَكْب، وحَلَق، وجامِل، وسَراة، وفُرْهَة، وغَزِيّ، وتُؤام، ليس بجمعٍ على الأصحّ.

ونحو (أراهِط) و(أباطِيل) و(أحادِيث) و(أعارِيض) و(أقاطِيع) و(أهالٍ) و(لَيالٍ) و(حَمِير) و(أمْكُن) على غير الواحد منها.

وقد يُجمَع الجمع، نحو (أكالِب) و(أناعِيم) و(جَمائِل) و(جِمالات) و(كِلابات) و(بُيُوتات) و(حُمُرات) و(جُزُرات).

التقاء السّاكنَيْن

يُغتفَر في الوقف مطلقًا، وفي المدغَم قبله لينٌ في كلمة، نحو: (خُوَيْصَّة)، و(الضّالِّين)، و(تُمُودَّ الثّوبُ)، وفي نحو: (مِيمْ) و(عَيْنْ) مِمّا بُنِيَ لعدم التّركيب وقفًا ووصلاً، وفي نحو: (آلحسنُ عندَك؟)، و(آيْمُنُ الله يمينُك)؛ للإلباس، و(حَلْقَتا الْبِطان) شاذٌّ.

فإن كان غير ذلك وأوّلهما مدّةٌ حُذِفَت نحو: (خَفْ) و(قُلْ) و(بِعْ) و(تَخْشَيْنَ) و(اغْزُوا) و(ارْمِي) و(اغْزُنَّ) و(ارْمِنَّ) و(يَخْشَى الْقَوم) و(يَغْزُو الْجَيْشُ) و(يَرْمِي الْغَرَضَ).

والحركة في نحو: (خَفِ اللهَ)، و(اخْشَوُا اللهَ)، و(اخْشَيِ اللهَ)، و(اخْشَوُنَّ) و(اخْشَيِنَّ) غير معتدٍّ بها، بخلاف نحو (خافا) و(خافَنَّ).

فإن لم يكن مدّةً حُرِّك، نحو: (اذْهَبِ اذْهَبْ)، و(لَمْ أُبَلِهْ)، و﴿ الٓمٓ ۝١ اللَّهُ ﴾[1] و(اخْشَوُا اللهَ)، و(اخْشَيِ اللهَ)، ومن ثَمَّ قيل: (اخْشَوُنَّ) و(اخْشَيِنَّ)؛ لأنّه كالمنفصل، إلاّ في نحو (انْطَلْقَ)، و(لَمْ يَلْدَهُ)، وفي (رُدَّ)، و(لَمْ يَرُدَّ) في تميم، مِمّا فُرَّ من تحريكه للتّخفيف فحُرِّك الثّاني، وقراءة حفص ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾[2] ليست منه على الأصحّ.

---

(١) آل عمران/ ١، ٢.

(٢) النور/ ٥٢.

والأصل الكسر، فإن خُولف فلعارضٍ، كوجوب الضمّ في ميم الجمع و(مُذ)، وكاختيار الفتح في ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ﴾[1]، وكجواز الضمّ إذا كان بعد الثّاني منهما ضمّةٌ أصليّةٌ في كلمته، نحو ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾[2] و(قالتُ اغْزي)، بخلاف ﴿إِنِ امْرُؤٌا﴾[3] و(قالَتِ ارْمُوا) و ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾[4]، واختياره في نحو (اخْشَوُا القَوْمَ) عكس ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[5]، وكجواز الضمّ والفتح في نحو (رُدَّ) و(لَمْ يَرُدَّ)، بخلاف (رُدِّ القَوْمَ) على الأكثر، وكوجوب الفتح في نحو (رُدَّها)، والضمّ في نحو (رُدُّه) على الأفصح، والكسر لُغَيَّة، وغلط ثعلب في جواز الفتح؛ لكونه ضعيفًا، والفتح في نون (مِنْ) مع اللام نحو: (مِنَ الرَّجُل)، والكسر ضعيفٌ، عكس (مِنَ ابْنِك)، و(عَنْ) على الأصل، و(عَنُ الرَّجُل) بالضمّ ضعيف.

وجاء في المغتفر (النَّقُر)، و(مِنَ النَّقِر)، و(اضْرِبُهُ)، و(دَأَبّة)، و(شَأَبّة) و(جَأَنّ)، بخلاف نحو ﴿تَأْمُرُونِّيٓ﴾[6].

الابتداء

لا يُبتدَأ إلاّ بمتحرِّك، كما لا يُوقَف إلاّ على ساكن، فإن كان الأوّل ساكنًا ـ وذلك في عشرة أسماء محفوظة، وهي (ابْن) و(ابْنة) و(ابْنم) و(اسْم) و(اسْت) و(اثْنان) و(اثْنتان) و(امْرُؤ) و(امْرَأة) و(ايْمُنُ اللهِ)، وفي كلّ مصدرٍ بعد ألف فعله الماضي أربعةٌ فصاعدًا، كـ(الاقْتِدار) و(الاسْتِخْراج)، وفي أفعال تلك المصادر من ماضٍ أو أمرٍ، وفي صيغة أمر الثّلاثيّ، وفي لام التّعريف وفي ميمه ـ أُلحِقَ في الابتداء خاصّةً همزةُ وصلٍ مكسورة، إلاّ فيما بعد ساكنه ضمّةٌ أصليّة فإنّها تُضمّ، نحو (اُقْتُلْ)، (اُغْزُ)، (اُغْزِي)، بخلاف (ارْمُوا)، وإلاّ في لام التّعريف و(ايْمُنُ اللهِ) فإنّها تُفتَح.

---

(١) آل عمران/ ١، ٢.

(٢) يوسف/ ٣١.

(٣) النساء/ ١٧٦.

(٤) الأنعام/ ٥٧، ويوسف/ ٤٠، ٦٧.

(٥) التوبة/ ٤٢.

(٦) الزمر/ ٦٤.

وإثباتها وصلاً حَسنٌ، وشذَّ في الضرورة، والتزموا جعلَها ألفًا ـ لا بين بين ـ على الأفصح في نحو (آلحَسَنُ عِندَكَ؟)، و(آيمُنُ اللهِ يَمِينُكَ؟)؛ للَّبس.

وأمَّا سكون هاء (وَهْوَ)، (وَهْيَ)، و(فَهْوَ)، و(فَهْيَ)، و(لَهْوَ)، و(لَهْيَ) فعارضٌ فصيح، وكذلك لام الأمر نحو ﴿ وَلْيُوفُوا ﴾[1]، وشُبِّه به (أَهْيَ)، و(أَهْوَ)، و﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾[1]، ونحو ﴿ أَن يُمِلَّ هْوَ ﴾[2] قليلٌ.

الوقف

قطع الكلمة عمَّا بعدها، وفيه وجوهٌ مختلفةٌ في الحُسن والمحلِّ.

فالإسكان المجرَّد في المتحرِّك، والرَّوم في المتحرِّك وهو أن تأتي بالحركة خفيَّةً، وهو في المفتوح قليل، والإشمام في المضموم وهو أن تضمَّ الشَّفتَين بعد الإسكان، والأكثر على أن لا رومَ ولا إشمامَ في هاء التَّأنيث وميم الجمع والحركة العارضة.

وإبدال الألف في المنصوبِ المنوَّن، وفي (إذا)، وفي نحو (اضْرِبَنْ)، بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء على الأفصح.

ويُوقَف على الألف في باب (عَصا) و(رَحَى) باتِّفاق، وقلبُها وقلبُ كلِّ ألفٍ همزةً ضعيفٌ، وكذلك قلب ألف التَّأنيث في نحو (حُبْلَى) همزةً أو واوًا أو ياءً.

وإبدال تاء التَّأنيث الاسميَّة هاءً في نحو (رَحْمة) على الأكثر، وتشبيه تاء (هَيْهات) به قليلٌ، وفي (الضَّاريات) ضعيفٌ.

و(عِرَقات) إن فُتحَت تاؤه في النَّصب فبالهاء، وإلاَّ فبالتَّاء، وأمَّا (ثلاثةَ اربَعَة) فيمن حرَّك فلأنَّه نقل حركة همزة القطع لما وصل، بخلاف ﴿ الٓمٓ ۝١ اللَّهُ ﴾[3] فإنَّه لمَّا وصل التقى ساكنان.

وزيادة الألف في (أنا)، ومِن ثَمَّ وُقِف على ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[4] بالألف، و(مَهْ) و(أَنَهْ) قليل.

وإلحاق هاء السَّكت لازمٌ في نحو (رَهْ) و(قِهْ)، و(مَجِيءَ مَهْ؟)، ومثل (مَهْ) في

---

(١) الحج/ ٢٩.

(٢) البقرة/ ٢٨٢، والحديث عن القراءة بسكون الهاء من (هو)، وهي قراءة أبي نشيط.

(٣) آل عمران/ ١، ٢.

(٤) الكهف/ ٣٨.

(مَجِيءَ مَ جِئْتَ؟)، ومثل (مَ أَنْتَ؟)، وجائزٌ في (لَمْ يَخْشَهْ) و(لَمْ يَرْمِهْ) و(لَمْ يَغْزُهْ) و(غُلامِيَهْ) و(عَلَى مَهْ) و(حَتَّى مَهْ) و(إلَى مَهْ) مِمَّا حركته غير إعرابيَّة ولا مشبَّهة بها، كالماضي، وباب (يا زَيْدُ) و(لا رَجُلَ)، وفي نحو (ها هُنَاهْ) و(هَؤُلاهْ).

وحذف الياء في نحو (القاضِي) و(غُلامِي) حُرِّكت أو سُكِّنت، وإثباتها أكثر، عكس (قاضٍ)، وإثباتها في نحو (يا مُرِي) اتّفاق.

وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما فيهما في نحو (لَمْ يَغْزُوا) و(لَمْ تَرْمِي) و(صَنَعُوا) قليل.

وحذف الواو في (ضَرَبَهُ) و(ضَرَبَهُم) فيمن ألحق، والياء في نحو (تِهِ) و(هَذِهِ).

وإبدال الهمزة حرفًا من جنس حركتها عند قوم مثل: (هَذَا الكَلَوْ) و(الخَبَوْ) و(البُطُوْ) و(الرِّدُو)، و(رَأَيْتُ الكَلا) و(الخَبا) و(البُطا) و(الرِّدا)، و(مَرَرْتُ بالكَلَيْ) و(الخَبِيْ) و(البُطِيْ) و(الرِّدِيْ)، ومنهم من يقول: (هذا الرِّدِيْ) و(مِنَ البُطُوْ) فيُتبع.

والتَّضعيف في المتحرِّك الصَّحيح غير الهمزة المتحرِّك ما قبلها مثل (جَعْفَرّ)، وهو قليل، ونحو (القَصَبَّا) شاذٌّ ضرورة.

و نقل الحركة فيما قبله ساكنٌ صحيحٌ إلاَّ الفتحة، إلاَّ في الهمزة، وهو أيضًا قليلٌ، مثل (هَذَا بَكُرْ) و(خَبُؤْ)، و(مَرَرْتُ بِبَكِرْ) و(خَبِئْ)، و(رَأَيْتُ الخَبَأْ)، ولا يُقال: (رَأَيْتُ البَكَرْ)، ولا (هَذَا حِبُرْ)، ولا (مِنْ قُفِلْ)، ويُقال: (هَذَا الرِّدُؤْ)، و(مِنَ البُطِئْ)، ومنهم من يَفِرُّ فيُتبع.

المقصور والممدود

المقصور: ما آخره ألفٌ مفردةٌ، كـ(العصا) و(الرَّحى).

والممدود: ما كان بعدها فيه همزة، كـ(الكِساء) و(الرِّداء).

والقياسيُّ من المقصور: أن يكون ما قبل آخرِ نظيرِه من الصَّحيح فتحةً، ومن الممدود: أن يكون ما قبله ألفًا.

فالمعتلُّ اللاَّم من أسماء المفاعيل من غير الثُّلاثيّ المجرَّد مقصور، كـ(مُعْطًى) و(مُشْتَرًى)؛ لأنَّ نظائرهما: مُكْرَم ومُشْتَرَك، وأسماء الزَّمان والمكان والمصدر مِمَّا قياسه مَفْعَل ومُفْعَل كـ(مَغْزَى) و(مُلْهى)؛ لأنَّ نظائرهما (مَقْتَل) و(مُخْرَج)، والمصدر من

فَعِل فهو أَفْعَل أو فَعْلان أو فَعِل، كـ(العَشى) و(الصَّدَى) و(الطَّوَى)؛ لأنَّ نظائرها: الحَوَل والعَطَش والفَرَق، والغَرَاء شاذٌ، والأصمعيُّ يقصُرُه، وجمع فُعلَة وفِعلة كـ(عُرَى) و(جِزَى)؛ لأنَّ نظائرهما قُرَب وقِرَب.

ونحو (الإعْطاء) و(الرِّماء) و(الاشْتِراء) و(الاحْبِنْطاء)[1] ممدودٌ؛ لأنَّ نظائرها: الإكْرام والطِّلاب والافْتِتاح والاحْرِنْجام، وأسماء الأصوات المضموم أوَّلها كـ(العُواء) و(الثُّغاء)؛ لأنَّ نظائرها النُّباح والصُّراخ، ومفرد أفعِلَة نحو (كِساء) و(قَباء)؛ لأنَّ نظائرها حِمار وقَذال، و(أَنْدِيَة) شاذٌّ.

والسَّماعيُّ نحو (العَصا) و(الرَّحَى) و(الخَفاء) و(الإباء) مِمَّا ليس له نظيرٌ يُحمَل عليه.

ذو الزيادة

حروفها (اَلْيومَ تنساه) أو (سألتُمُونيها) أو (السَّمان هويتُ)، أي الَّتي لا تكون الزِّيادة لغير الإلحاق والتَّضعيف إلاَّ منها.

ومعنى الإلحاق أنَّها إنَّما زيدت لغرض جعلِ مثال على مثال أزيدَ منه؛ ليُعامَل معاملتَه، فنحو (قَرْدَد) مُلحَق، ونحو (مَقْتَل) غيرُ مُلْحق؛ لما ثَبت من قياسها لغيره، ونحو (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فاعَلَ) كذلك؛ لذلك، ولمجيء مصادرها مخالفةً.

ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوًا؛ لما يلزم من تحريكها.

وتُعرف الزِّيادة بالاشتقاق، وعدم النَّظير، وغلبة الزِّيادة فيه.

والتَّرجيح عند التَّعارض.

والاشتقاق المحقَّق مقدَّم، فلذلك حُكِم بثلاثيَّة (عَنْسَل) و(شَأْمَل) و(شَمْأَل) و(نِئْدِل) و(رَعْشَن) و(فِرْسِن) و(بِلَغْن) و(حُطائِط) و(دُلامِص) و(قُمارِص) و(هِرْماس) و(زُرْقُم) و(قِنْعاس) و(فِرْناس) و(تَرْنَموت)[2].

---

(١) الاحْبِنْطاء: احبَنْطأ الرجل: انتفخ بطنه، والحَبَنْطأ: الغليظ القصير البطين، والمحْبنطِئ: اللازق بالأرض.

(٢) العَنْسَل: الناقة القوية السريعة، الرَّعْشَن: المرتعش، وجمل رعشن: سريع لاهتزازه في مشيته، والنون زائدة، البِلَغْن: البلاغة، وقيل: النَّمام حُطائِط: الحَطاطة والحُطائط والحَطيط: الصغير من الناس وغيرهم، الدُّلامِص: البرّاق، الزُّرْقُم: الأزرق الشديد، القِنعاس: الناقة العظيمة الطويلة السنمة، وقيل: الجمل، الفِرْناس: الأسد الضاري، وقيل: الغليظ الرقبة.

وكان (أَلَنْدَد) أفَنْعَلاً، و(مَعَدّ) فَعَلاًّ؛ لمجيء (تمعدد)، ولم يُعتدّ بـ(تَمَسْكَنَ) و(تَمَدْرَعَ) و(تَمَنْدَلَ)؛ لوضوح شذوذه، و(مَراجِل) فَعالِل؛ لمجيء (ثَوْبٌ مُمَرْجَل)، و(ضَهْيَا) فَعْلاً؛ لمجيء ضَهْياء، و(فَيْنان) فيعالاً؛ لمجيء فَنَن، و(جُرائِض) فُعائِلاً؛ لمجيء جِرْواض، و(مِعْزَى) فِعْلَى؛ لقولهم: مَعْز، و(سَنْبَتَة)[1] فَعْلَتَة؛ لقولهم: سَنْب، و(بُلَهْنِيَة) فُعَلْنِيَة، من قولهم: (عَيْشٌ أَبْلَه)، و(العِرَضْنَة)[2] فِعَلْنَة؛ لأنّه من الاعتراض، و(الأوّل) أفعل؛ لمجيء الأُولَى والأُوَل، والصّحيح أنّه من (وَوَل)، لا من (وَأَل) ولا من (أَوَل)، و(إِنْقَحْل)[3] إنفعلاً؛ لأنّه من قَحِلَ أي يَبِس، و(أُفْعُوان) أُفْعُلاناً؛ لمجيء أَفْعَى، و(إِضْحِيان) إفعلاناً؛ من الضُّحى، و(خَنْفَقِيق) فَنْعَليلاً؛ من خَفَقَ، و(عفرنى) فَعَلْنَى؛ من العَفَر.

فإن رجع إلى اشتقاقَيْن واضحَيْن كـ(أَرْطَى) و(أَوْلَق)، حيث قيل: بعيرٌ آرِط وراطٍ، وأديمٌ مأروط ومَرْطِيّ، ورجلٌ مَأْلُوقٌ ومَوْلُوقٌ، جاز الأمران، وكـ(حَسَّان) و(حمار قَبَّان)؛ حيث صُرِف ومُنِع.

وإلاّ فالتّرجيح، كـ(مَلأَك)، قيل: مَفْعَل من الأَلُوكَة، ابن كيسان: فَعْأَل من المُلْك، وأبو عبيدة: مَفْعَل من لأَكَ إذا أَرْسَلَ، و(مُوسَى) مُفْعَل من أَوْسَيْتُ أي حَلَقْتُ، والكوفيّون: فُعْلَى من ماسَ، و(إنسان) فِعْلان من الأُنْس، وقيل: إفعان من نَسِيَ؛ لمجيء أُنَيْسِيان، و(تَرْبُوت) فَعْلُوت من التُّراب عند سيبويه؛ لأنّه الذّلول، وقال في (سُبْرُوت)[4]: فُعْلُول، وقيل: من السَّبْر، وقال في (تِنْبالَة): فِعْلالَة، وقيل: من التَّبْل للصّغار؛ لأنّه القصير، و(سُرِّيَّة) قيل: من السِّرّ، وقيل من السَّراة، و(مُؤُونَة) قيل: من مانَ يَمُونُ، وقيل: من الأَوْن؛ لأنّها ثِقَل، وقال الفرّاء: من الأَيْن، وأمّا (مَنْجَنِيق) فإن اعتُدّ بـ(جَنَقُونا) فمَنْفَعِيل، وإلاّ فإن اعتُدّ بـ(مَجانِيق) فَفَنْعَلِيل، وإلاّ فإن اعتُدّ بسَلْسَبِيل على الأكثر فَفَعْلَلِيل، وإلاّ فَفَعْلَنِيل، ومجانيق يحتمل الثّلاثة، و(مَنْجَنُون) مثله؛ لمجيء (مَنْجَنِين) إلاّ في مَنْفَعِيل، ولولا (مَنْجَنِين) لكان فَعْلَلُولاً كـ(عَضْرَفُوط)، و(خَنْدَرِيس) كـ(مَنْجَنِين).

---

(١) سَنْبَتَة: السَّنْبَة: الدّهر، وعشنا بذلك سنبة وسنبتة أي حقبة، التاء في سنبتة ملحقة على قول سيبويه.

(٢) العِرَضْنَة: الاعتراض في السير من النشاط، وهو عَدْو في اشتقاق، وامرأة عِرَضْنة: ضخمة قد ذهب عرضًا من سِمَنِها.

(٣) يُقال: قَحِل الشّيخ: يبس جلده على عظمه، وشيخٌ قَحْل وإِنْقَحْل: أي مسنٌّ جدًّا.

(٤) السُّبْرُوت: الشيء القليل، والعامّة تقول في القصير النحيل: سَفْرُوت.

فإن فُقِد الاشتقاق فبخروجها عن الأصول، كتاء (تَتْفُل) و(تُرْتُب)، وكنون (كُنْتَال) و(كَنَهْبُل)، بخلاف (كَنَهْوَر)، ونون (خُنْفساء) و(قُنْفَخْر)[1]، أو بخروج زنةٍ أخرى لها، كتاء (تُتْفُل) و(تُرتُب) مع (تَتْفُل) و(تُرْتَب)، ونون (قِنْفَخْر) مع (قُنْفُخْر) و(خُنْفُساء) مع (خُنْفَساء)، وهمزة (ألَنْجَج) مع (ألَنْجُوج).

فإن خرجتا معًا فزائدٌ أيضًا، كنون (نَرْجِس) و(حِنطَأْو)[2]، ونون (جُنْدَب) إذا لم يثبت جُخْدَب، إلاّ أن تشذّ الزّيادة، كميم (مَرْزَنْجُوش) دون نونها؛ إذ لم تُزَد الميمُ أوّلاً خامسة، ونون (بَرْناساء)، وأما (كُنَأْبِيل) فمثل خُزَعْبِيل.

فإن لم تخرج فبالغلبة، كالتّضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره، كـ(قَرْدَد) و(مَرْمَرِيس) و(عَصَبْصَب) و(هَمَّرِش)، وعند الأخفش أصله هَنْمَرِش كجَحْمَرِش؛ لعدم فَعَّلِل، قال: ولذلك لم يظهروا.

والزّائد في نحو (كرّم) الثّاني، وقال الخليل: الأوّل، وجوّز سيبويه الأمرين.

ولا تُضاعَف الفاء وحدها، ونحو (زَلْزَلَ) و(صِيصَة) و(قَوْقَيْتُ) و(ضَوْضَيْتُ) رباعيٌّ وليس بتكرير لفاءٍ ولا عينٍ؛ للفصل، ولا بذي زيادةٍ لأحد حرفي اللّين؛ لرفع التّحكّم، وكذلك (سَلْسَبِيل) خماسيٌّ على الأكثر، وقال الكوفيّون: (زَلْزَلَ) من زَلَّ، و(صَرْصَرَ) من صرَّ، و(دَمْدَمَ) من دَمَّ؛ لاتّفاق المعنى.

وكالهمزة أوّلاً مع ثلاثة أصولٍ فقط، فـ(أَفْكَل): أَفْعَل، و المخالف مخطئ، و(إِصْطَبْل): فِعْلَلّ، كقِرْطَعْب.

والميم كذلك، ومطّردة في الجاري على الفعل.

والياء زيدت مع ثلاثةٍ فصاعدًا، إلاّ في أوّل الرُّباعيّ إلاّ فيما يجري على الفعل، ولذلك كان (يَسْتَعُور) كـ(عَضْرَفُوط)، و(سُلَحْفِيَة) فُعَلِّيَة.

والواو والألف زيدتا مع ثلاثةٍ فصاعدًا، إلاّ في الأوّل، ولذلك كان (وَرَنْتَل) كـ(جَحَنْفَل).

والنّون كثُرت بعد الألف آخرًا، أو ثالثةً ساكنةً، نحو (شَرَنْبَث) و(عُرُنْد)، واطّردت في المضارع والمطاوع.

---

(١) القِنْفَخْر: التارُّ الناعم الضخم الجثة.

(٢) الحِنْطَأْو: العظيم البطن، أو القصير، وقيل: العظيم.

والتّاء في تَفْعِيل ونحوه، وفي نحو (رَغَبُوت) و(جَبَرُوت).

والسّين اطّردت في اسْتَفْعَلَ، وشذّت في (أَسْطاعَ)، قال سيبويه: هو أَطاعَ، فمضارعه (يُسْطِيعُ) بالضّمّ، وقال الفرّاء: الشّاذّ فتح الهمزة وحذف التّاء، فمضارعه بالفتح، وعدُّ سين الكسكسة غلطٌ؛ لاستلزامه شين الكشكشة.

وأمّا اللاّم فقليلةٌ، كـ(زَيْدَل) و(عَبْدَل)، حتّى قال بعضهم في (فَيْشَلَة): فَيْعَلَة مع فيشة، وفي (هَيْقَل) مع هَيْق، وفي (طَيْسَل) مع طَيْس للكثير، وفي (فَحْجَل) كـ(جَعْفَر) مع أَفْحَج.

وأمّا الهاء فكان المبرّد لا يعدُّها، ولا يلزمه نحو (اخْشَهْ)؛ فإنّها حرف معنًى كالتّنوين وياء الجرّ ولامه، وإنّما يلزمه نحو أمّهات ونحو [من الرجز]

أُمَّهَتِي خِنْدَفُ والْيَاسُ أَبِي [1]

و(أُمّ) فُعْلٌ، بدليل الأمومة، وأُجيب بجواز أصالتها، بدليل تَأَمَّهْتُ، فتكون (أُمَّهَة) فُعَّلَة كـ(أُبَّهَة) ثُمّ حُذفت الهاء، أو هما أصلان كـ(دَمَث) و(دِمَثْر)، و(ثَرّة) و(ثَرْثار)، و(لُؤْلُؤ) و(لأْل)، ويلزمه نحو أَهْراقَ إِهْراقَةً.

أبو الحسن يقول: (هِجْرَع) للطّويل من الجَرَع للمكان السّهل، و(هِبْلَع) للأكول من البلع، وخُولِف، وقال الخليل: (الهِرْكَوْلَة) للضّخمة هِفْعَوْلَة؛ لأنّها تركل في مشيها، وخُولِف.

فإن تعدّد الغالب مع ثلاثة أصول حُكِم بالزّيادة فيها أو فيهما، كـ(حَبَنْطًى)، فإن تعيّن أحدهما رجح بخروجها، كميم (مَرْيَم) و(مَدْيَن)، وهمزة (أَيْدَع)، وياء (تَيَّحان)، وتاء (عِزْوِيت)، وطاء (قَطَوْطًى) ولام (ادْلَوْلَى) دون ألفهما؛ لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى ووجود فَعَوْعَل وافْعَوْعَلَ، وواو (حَوْلايا) دون يائها، وأوّل (يَهْيَرّ) والتّضعيف دون الثّانية، وهمزة (أَرْوَنان)[2] دون واوها، وإن لم يأت إلاّ (أَنْبِجان)، فإن خرجتا رُجّح بأكثرهما، كالتّضعيف في (تِئِفّان)، والواو في (كَوَأْلَل)، ونون (حِنْطَأْو) وواوها، فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشّاذّ، وقيل: بشبهة الاشتقاق، ومن ثَمّ اختُلف في (يَأْجَج)

---

(١) قائله قصي بن كلاب، وقبله: عِنْدَ تَنادِيهِمْ بـ(هالِ) و(هَبِي).

(٢) أَرْوَنان: يقال: يوم أَرْوَنان، شديد الحر والغم، وفي المحكم: بلغ الغاية في فرح أو حزن أو حر، وقيل: هو الشديد في كل شيء من حر أو برد أو جلبة أو صياح، مأخوذ من الرَّوْن وهو الشدّة.

و(مَأْجَج)، ونحو (مَحْبَب) علمًا يقوّي الضَّعيف، وأُجيب بوضوح اشتقاقه، فإن ثبتت فيهما بالإظهار اتّفاقًا كدال (مَهْدَد)، فإن لم يكن فيه إظهارٌ فبشبهة الاشتقاق كميم (مَوْظَب) و(مَعْلَى)، وفي تقديم أغلبهما عليها نظر، ولذلك قيل: (رُمَّان) فُعَّال؛ لغلبتها في نحوه، فإن ثبتت فيهما رجح بأغلب الوزنين، وقيل: بأقيسهما، ومن ثَمَّ اختُلِف في (مَوْرَق) دون (حَوْمان)، فإن ندرا احتملهما كـ(أُرْجُوان)، فإن فُقِدَت شبهة الاشتقاق فيهما فبالأغلب، كهمزة (أَفْعَى) و(أَوْتكان)، وميم (إِمَّعَة)، فإن ندرا احتملهما كـ(أُسْطُوانَة) إن ثبتت أُفْعُوالَة، وإلاَّ ففُعْلُوانَة لا أُفْعُلانَة، لمجيء أَساطِين.

الإمالة

أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرةٍ أو ياءٍ، أو لكون الألف منقلبةً عن مكسورٍ أو ياءٍ، أو صائرةً ياءً مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالةٍ قبلها على وجهٍ.

فالكسرة قبل الألف نحو (عِماد) و(شِمْلال)، ونحو (دِرْهَمان) سوَّغه خفاء الهاء مع شذوذه، وبعدها في نحو (عالِم) ونحو من كلامٍ قليل لعُروضها، بخلاف (مِنْ دارٍ) للرَّاء، وليس مُقدَّرها الأصليُّ كملفوظها على الأفصح كـ(جادّ) و(جَوادّ)، بخلاف سكون الوقف.

ولا تؤثِّر الكسرة في المنقلبة عن واوٍ، ونحو (مِنْ بابِهِ) و(مالِهِ) و(الكِبا) شاذٌّ، كما شذَّ (العَشا) و(المَكا) و(باب) و(مالٌ) و(الحَجَّاج) و(النَّاس) لغير سببٍ، وأمَّا إمالة (الربا) فلأجل الرَّاء.

والياء إنَّما تؤثِّر قبلها في نحو (سَيال) و(شَيْبان).

والمنقلبة عن مكسورٍ، نحو (خافَ)، وعن ياءٍ، نحو (نابٍ) و(الرَّحَى) و(سالَ) و(رَمَى).

والصائرة ياءً مفتوحةً، نحو (دَعا) و(حُبْلَى) و(العُلَى)، بخلاف (جالَ) و(حالَ).

والفواصل نحو ﴿وَالضُّحَىٰ ①﴾[1].

والإمالة نحو (رأيت عمادًا).

---

(١) الضحى/ ١.

وقد تُمال ألف التَّنوين، نحو (رَأَيتُ زَيْدًا).

والاستعلاء في غير باب (خافَ) و(طابَ) و(صَغَى) مانعٌ قبلَها يليها في كلمتها، وبحرفين على رأي، وبعدها يليها في كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الأكثر.

والرَّاء غير المكسورة إذا وليت الألفَ قبلها أو بعدها منعت منع المستعلية، وتغلب المسكورة بعدها المستعلية وغيرِ المكسورة، فيُمال (طارد) و(غارم) و(مِنْ قَرارِكَ)، فإذا تباعدت فكالعدم في المنع، والغلب عند الأكثر، فيُمال (هذا كافِر) ويُفتح (مَرَرْتُ بِقادِر)، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثر.

وقد يُمال ما قبل هاء التَّأنيث في الوقف، وتَحسُن في نحو (رَحْمَة)، وتَقبُح في الرَّاء نحو (كُدْرَة)، وتتوسَّط في الاستعلاء نحو (حُقَّة).

والحروف لا تُمال، فإن سُمِّي بها فكالأسماء، وأميل (بَلَى) و(يا)، و(لا) في (إمَّا لا)؛ لتضمُّنها الجملة، وغير المتمكّن كالحرف و (ذا) و(أَنَّى) و(مَتَى) كـ(بَلَى)، وأُميلَ (عسى) لمجيء عَسَيْتُ.

وقد تُمال الفتحة منفردةً في نحو (مِنَ الضَّرَر) و﴿مِنَ ٱلْكِبَرِ﴾[1] و(من المُحاذِر).

تخفيف الهمزة

يجمعه الإبدال والحذف وبين بين، أي بينها وبين حرف حركتها، وقيل: أو حرفُ حركةِ ما قبلها، وشرطه أن لا تكون مبتدأً بها.

وهي ساكنة ومتحركة، فالسَّاكنة تُبدَل بحرف حركة ما قبلها، كـ(راس) و(بير) و(سُوت) و﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱيْتِنَا﴾[2] و﴿ٱلَّذِ يتُمِنَ﴾[3] و﴿يَقُولُو ذَن لِّي﴾[4].

والمتحرِّكة إن كان ما قبلها ساكنٌ وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق قُلبت إليها، وأُدغِمت فيها، كـ(خَطِيَّة) و(مَقْرُوَّة) و(أُفَيِّس)، وقولهم: التُزِم في (نَبِيّ) و(بَرِيَّة) غير صحيح، ولكنَّه كثُر، وإن كان ألفًا فبين بين المشهور، وإن كان حرفًا صحيحًا أو معتلاً غير ذلك نُقِلت حركتها إليه وحُذِفت، نحو: (مَسَلَة) و(الخَب) و(شَيْ) و(سَوِ) و(جَيَل)

---

(١) مريم/ ٨.

(٢) الأنعام/ ٧١ ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾.

(٣) البقرة/ ٢٨٣ ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾.

(٤) التوبة/ ٤٩ ﴿يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾.

و(حَوَبَة) و(أُبَوَيُوب) و(ذُومِرِهِم) و(اتَّبِعِي مُرَهُ) و(قاضُوَبِيكَ)، وقد جاء باب (شَيْء) و(سَوْء) مُدغمًا أيضًا، والتزم ذلك في باب (يَرَى) و(أَرَى يُرِي)؛ للكثرة، بخلاف (ينأى) و(أناى يُنْئِي)، وكثُر في (سَلْ)؛ للهمزتين.

وإذا وُقِف على المتطرِّفة وُقِف بمقتضى الوقف بعد التَّخفيف، فيجيء في هذا (الخَبُ) و(برِيّ) و(مَقْرُوّ) السُّكون والرَّوم والإشمام، وكذلك باب (شَيْء) و(سَوْء)، نُقِلَت أو أُدْغِمت، إلاَّ أن ما قبلها ألفٌ إذا وُقِف بالسُّكون وجب قلبها ألفًا؛ إذ لا نقل، وتعذّر التَّسهيل، فيجوز القصر والتَّطويل، وإن وُقِف بالرَّوْم فالتَّسهيل كالوصل.

وإن كان قبلها متحرِّكٌ فتِسعٌ: مفتوحةٌ وقبلها الثّلاث، ومكسورة كذلك، ومضمومة كذلك، نحو: (سَأَلَ)، و(مِائَة)، و(مُؤَجَّل)، و(سَئِم)، و(مُستَهزِئِين)، و(سُئِلَ)، و(رَؤُوف)، و(مُستَهزِئُون)، و(رُؤُوس).

فنحو (مُؤَجَّل) واو، ونحو (مِائَة) ياء، ونحو (مُستَهزِئُون) و(سُئِل) بَيْنَ بَيْن المشهور، وقيل: البعيد، والباقي بَيْنَ بَيْن المشهور، وجاء ﴿مِنسَاة﴾[1] و﴿سَالَ﴾[2] ونحو (الواجي) وصلاً، وأمَّا [من الوافر]

يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالفِهْرِ واجِي [3]

فعلى القياس، خلافًا لسيبويه.

والتزموا (خُذْ) و(كُلْ) على غير قياس؛ للكثرة، وقالوا: (مُرْ)، وهو أفصح من (أُوْمُر)، وأمَّا (وَأْمُرْ)[4] فأفصح من (وَمُرْ).

وإذا خُفِّف باب (الأحمر) فبقاء همزة اللاَّم أكثر، فيُقال: (الَحْمَر) و(لَحْمَر)، وعلى الأكثر قيل: (مِنَ لَحمَر) بفتح النُّون، و(فِلَحْمَر) بحذف الياء، وعلى الأقلّ جاء ﴿عادلُّولَى﴾[5]، ولم يقولوا: (اِسَلْ) ولا (اُقُلْ)؛ لاتِّحاد الكلمة.

---

(١) سبأ/ ١٤، وقراءة اللفظ ﴿مِنسَأَتَهُ﴾ بالف محضة هي قراءة نافع وأبي عمرو.

(٢) المعارج/ ١، وقراءة اللفظ ﴿سَأَلَ﴾ بالف محضة هي قراءة نافع وابن عامر.

(٣) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وصدره: وكنتَ أذلَّ من وتدٍ بقاعٍ، قال سيبويه: وليس ذا بقياس متلئب، وإنَّما يُحفظ عن العرب كما يحفظ الشَّيء الذي تبدل التاء من واوه نحو (أتلج).

(٤) وردت في عدّة مواضع بالقرآن الكريم: الأعراف/ ١٤٥، ١٩٩، طه/ ١٣٢، لقمان/ ١٧.

(٥) النجم/ ٥٠، قال السمين الحلبي: أعلم أن هذه الآية الكريمة من أشكل الآيات نقلاً وتوجيهًا. الدر المصون ١٠/ ١٠٧، والقراءة المذكورة بإدغام التنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إليها هي قراءة ورش.

والهمزتان في كلمةٍ إن سكنت الثَّانية وجب قلبُها، كـ(آدَم) و(إِيتِ) و(أُوتُمِنَ)، وليس (آجَرَ) منه؛ لأنّه فاعَلَ لا أفْعَلَ؛ لثبوت يُؤاجِر، وممّا قلته فيه [من المتقارب]:

دَلَلْتُ ثَلاثًا عَلَى أَنْ يُؤْجَـ ـرَ لا يَسْتَقِيمُ مُضارِعَ آجَرْ
(فَعالَةُ) جاءَ و(الافْعالُ) عَزْ وصِحَّةُ (آجَرَ) تَمْنَعُ (آجَرْ)

و إن تحرّكت وسكن ما قبلها كـ(سأل) ثبتت، وإن تحرّكت وتحرّك ما قبلها فقالوا: وجب قلبُ الثّانية ياءً إن انكسر ما قبلها أو انكسرت، وواوًا في غيره، نحو: (جاءَ) و(أَيِمَّـة) و(أُوَيْدِم) و(أَوادِم)، ومنه (خَطايا) في التّقدير الأصليّ، خلافًا للخليل، وقد صحَّ التّسهيل في نحو ﴿أَيِمَّةَ﴾[1] والتّحقيق، والتُزم في باب (أُكْرِم) حذفُ الثّانية، وحُمل عليه أخواتُه، وقد التزموا قلبها مفردةً ياءً مفتوحةً في باب (مَطايا)، ومنه (خَطايا) على القولين، وفي كلمتين يجوز تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف إحداهما على قياسها، وجاء في نحو ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾[2] الواوُ أيضًا في الثّانية، وجاء في المُتَّفِقَتَين حذفُ إحداهما وقلب الثّانية كالسّاكنة.

الإعلال

تغيير حرف العِلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء، ولا يكون الألف أصلاً في متمكّن ولا في فعل، ولكن عن واو أو ياء.

وقد اتّفقتا فاءين، كـ(وَعْد) و(يُسْر)، وعينين، كـ(قَوْل) و(بَيْع)، ولامين، كـ(غَزْو) و(رَمْي)، وتقدّمت كلُّ واحدةٍ على الأخرى فاءً وعينًا، كـ(وَيْل) و(يَوْم)، واختلفتا في أنّ الواو تقدّمت عينًا على الياء لامًا، بخلاف العكس، وواو (حَيَوان) بدلٌ عن ياء، وأنَّ الياء وقعتْ فاءً وعينًا في (يَيْن)[3]، وفاءً ولامًا في (يَدَيْتُ)[4]، بخلاف الواو، إلاّ في أوَّل على الأصحّ، وإلاّ في الواو على وجهٍ، وأنَّ الياءَ وقعتْ فاءً وعينًا و لامًا في (يَيَّيْتُ)[5]

(١) التوبة/ ١٢، وقد تكرر اللفظ في: الأنبياء/ ٧٣، القصص/ ٥، ٤١، السجدة/ ٢٤.
(٢) البقرة/ ١٤٢، وقد تكرر في: البقرة/ ٢١٣، يونس/ ٢٥، النور/ ٤٦.
(٣) اسم مكان، وليس له في الأسماء نظير .
(٤) يُقال: يديت إليه يدًا: صنعتها، واليد: النعمة، ويقال: يديت الرجل وأيديته: كسرت يده، يُنظر: كتاب الأفعال لابن القطاع ٣/ ٣٧٧، ٣٧٨.
(٥) يقال: ييبت ياءً حسنة أي كتبت، قال ابن جني: على أن ذلك شاذ، وقال: على أن فيه ضعفًا من طريق الرواية، يُنظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٩، ٧٣١.

بخلاف الواو، إلاَّ في الواو على وجهٍ.

الفاء: تُقلب الواو همزةً لزومًا في نحو (أَواصِل) و(أُوَيْصِل) و(الأُوَل) إذا تحرَّكت الثانية، بخلاف (وُوري)، وجوازًا في نحو (أُجُوه) و(أُوري)، وقال المازنيُّ: وفي نحو (إِشاح)، والتزموه في (الأُولَى) حملاً على (الأُوَل)، وأمَّا (أَناة) و(أَحَد) و(أَسْماءُ) فعلى غيرِ القياس.

وتُقلَبان تاءً في نحو (اتَّعَدَ) و(اتَّسَرَ)، بخلاف (ايتَزَرَ).

وتُقلَب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، والياء واوًا إذا انضمَّ ما قبلها، نحو (مِيزان) و(مِيقات) و(مُوقِظ) و(مُوسِر).

وتُحذَف الواو من نحو (يَعِدُ) و(يَلِد)؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ أصليَّة، ومِن ثَمَّ لم يُبْنَ مثل (وَدَدْتُ) بالفتح؛ لِما يلزم من إعلالين في (يَدُّ)، وحمل أخواته نحو (تَعِدُ) و(أَعِدُ) و(نَعِدُ) وصيغة أمره عليه، ولذلك حُمِلت فتحة (يَسَع) و(يَضَع) على العُروض، و(يَوْجَل) على الأصل، وشُبِّهَتا بـ(التَّجاري) و(التَّجارب)، بخلاف الياء في نحو (يَيْئِس) و(يَيْسِر)، وقد جاء (يَئِس) وجاء (ياءَس)، كما جاء (يا تَعِدُ) و(ياتَسِرُ)، وعليه جاء (مُوتَعِد) و(مُوتَسِر) في لغة الشافعيِّ، وشذَّ في مضارع وَجِلَ (يَيْجَلُ) و(ياجَلُ) و(يِيجَلُ)، ويُحذف الواو من نحو (العِدَة) و(المِقَة)، ونحو (وِجْهَة) قليل.

العين: تُقلَبان ألفًا إذا تحرَّكتا مفتوحًا ما قبلهما أو في حكمه في اسمٍ ثلاثيٍّ، أو في فعلٍ ثلاثيٍّ، أو محمولٍ عليه، أو اسمٍ محمولٍ عليهما، نحو (باب) و(ناب) و(قامَ) و(باعَ) و(أَقامَ) و(أَباعَ)، و(اسْتَكانَ) منه، خلافًا للأكثر؛ لبُعد الزِّيادة، ولقولهم: (اسْتِكانَة)، ونحو (الإقامَة) و(الاستِقامَة)، و(مَقام) و(مُقام)، بخلاف (قَوْل) و(بَيْع)، و(طائِيّ) و(ياجَل) شاذٌّ، وبخلاف (قاوَلَ) و(بايَعَ)، و(قَوَّمَ) و(بَيَّنَ)، و(تَقَوَّمَ) و(تَبَيَّنَ)، و(تقاوَلَ) و(تَبايَعَ)، ونحو (القَوَد) و(الصَّيَد) و(أَخْيَلَتْ) و(أَغْيَلَتْ) و(أَغْيَمَتْ) شاذٌّ.

وصحَّ باب (قَوِيَ) و(هَوَى) للإعلالين، وباب (طَوِيَ) و(حَيِيَ) لأنَّه فرعه، أو لِما يلزم من (يَقايُ) و(يَطايُ) و(يَحايُ)، وكثر الإدغام في باب (حَيِيَ) للمثلين، وقد تُكسَر الفاء، بخلاف باب (قَوِيَ)؛ لأنَّ الإعلال قبل الإدغام، ولذلك قالوا: (يَحْيَى) و(يَقْوَى)، و(احْواوَى يَحْواوي)، و(ارْعَوَى يَرْعَوي) فلم يُدغِموا، وجاء (احْوِيواء واحْوِيَاء)، ومَن قال: (اشْهِباب) قال: (احْوِواء) كـ(اقْتِتال)، ومَن أدغَمَ اقتالاً قال:

(حِوَاء)، وجاز الإدغام في (أُحْيِيَ) و(اسْتُحْيِيَ) بخلاف (أَحْيا) و(اسْتَحْيا)، وأمَّا امتناعهم في (يُحْيِي) و(يَسْتَحْيِي) فلئلاً ينضمَّ ما رُفِضَ ضمُّه، ولم يبنوا من باب (قَوِيَ) مثل (ضَرَبَ) ولا (شَرُفَ)؛ كراهةَ (قَوَوْتُ) و(قَوُوتُ)، ونحو (القُوَّة) و(الصُّوَّة) و(البَوّ) و(الجَوّ) محتملٌ للإدغام.

وصحَّ باب (ما أَفْعَلَهُ) لعدم تصرُّفه، و(أَفْعِل) محمولٌ عليه، أو للَّبس بالفعل، و(ازْدَوَجُوا) و(اجْتَوَرُوا) لأنَّه بمعنى تفاعلوا، وباب (اعوارَّ) و(اسوادَّ) للَّبس، و(عَوِرَ) و(سَوِدَ) لأنَّه بمعناه، وما تصرَّف مِمَّا صحَّ صحيحٌ أيضًا، كـ(أَعْوَرْتُهُ) و(اسْتَعْوَرَ) و(مُقَاوَل) و(مُبايِع) و(عاوِر) و(أَسْوَدَ)، ومَن قال: (عارَ) قال: (أعارَ) و(اسْتَعارَ) و(عائِر)، وصحَّ (تَقْوال) و(تَسْيار) للَّبس، و(مِقْوال) و(مِخْياط) للَّبس، و(مَقْوُل) و(مَخْيِط) محذوفان منهما أو بمعناهما، وأُعِلَّ نحو (يَقُومُ) و(يَبِيعُ) و(مَقُوم) و(مَبِيع) بغير ذلك للَّبس، ونحو (جَواد) و(طَوِيل) و(غُيُور) للإلباس بفاعِل أو بفَعَل، أو لأنَّه ليس بجارٍ على الفعل ولا موافق، ونحو (الجَوَلان) و(الحَيَوان) و(الحَيَدَى) و(الصَّوَرَى) للتَّنبيه بحركته على مسمَّاه، و(المَوَتان) لأنَّه نقيضه، أو لأنَّه ليس بجار ولاموافق، ونحو (أَدْوُر) و(أَعْيُن) للإلباس، أو لأنَّه ليس بجارٍ ولا مخالف، ونحو (جَدْوَل) و(خِرْوَع) و(عُلْيَب) لمحافظة الإلحاق، أو للسُّكون المحض.

وتُقلَبان همزةً في نحو (قائِم) و(بائِع) المعتلِّ فعلُه، بخلاف نحو (عاوِر) ونحو (شاكٌ وشاكٍ) شاذٌّ، وفي نحو (جاءٍ) قولان، قال الخليل: مقلوبٌ كـ(الشَّاكي)، وقيل: على القياس، وفي نحو (أَوائِل) و(بَوائِع) مِمَّا وقعتا فيه بعد ألف باب (مَساجِد) وقبلها واوٌ أو ياء، بخلاف (عَواوِير) و(طَواوِيس)، و(ضَياوِن) شاذٌّ، وصحَّ (عَواوِر) وأُعِلَّ (عَيايِيل) لأنَّ الأصل (عَواوِير) فحُذِف، و(عَيائِل) فأُشبِع، ولم يفعلوه في باب (مَقاوِم) و(مَعايِش)؛ للفرق بينه وبين باب (رَسائِل) و(عَجائِز) و(صَحائِف).

و جاء (مَعائِش) بالهمزة على ضعف، والتُزِم همزة (مَصائِب).

وتُقلَب ياءُ (فُعْلَى) اسمًا واوًا في نحو (طُوبَى) و(كُوسَى)، ولا تُقلَب في الصِّفة ولكن يُكسَر ما قبلها فتسلم الياء، نحو (مِشْيَة حِيكَى)، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[1]، وكذلك

---

(١) النجم/ ٢٢.

باب (بِيض)، واختُلِف في غير ذلك، فقال سيبويه: القياس الثّاني، فنحو (مَضُوفَة) شاذٌّ عنده، ونحو (مَعِيشَة) يجوز أن يكون مَفْعُلَة ومَفْعِلَة، وقال الأخفش: القياس الأوّل، فـ(مَضُوفَة) قياسٌ عنده، و(مَعِيشَة) مَفْعِلَة، وإلاَّ لزم (مَعُوشَة)، وعليهما لو بُنِي من البيع مثل (تُرتُب) لقيل: (تُبِيع) و(تُبُوع).

وتُقلَب الواوُ المكسور ما قبلها في المصادر ياءً، نحو (قِيامًا) و(عِيادًا) و(قِيَمًا)؛ لإعلال أفعالها، و(حالَ حِوَلاً) كـ(القوَد)، بخلاف مصدر نحو (لاوَذَ)، وفي نحو (جِياد) و(دِيار) و(رِياح) و(تِيَر) و(دِيَم) لإعلال المفرد، وشذَّ (طِيال)، وصحَّ (رِواء) جمع رَيّان كراهة إعلالَين، و(نِواء) جمع ناوٍ، وفي نحو (رِياض) و(ثِياب) لسكونها في الواحد مع الألف بعدها، بخلاف (عِوَدَة) و(كِوَزَة)، وأما (ثِيَرَة) فشاذٌّ.

و تُقلَب الواو عينًا أو لامًا أو غيرهما إذا اجتمعت مع ياءٍ وسكن السّابقُ ياءً، وتُدغَم ويُكسَر ما قبلها إن كان ضمّةً كـ(سَيِّد) و(أَيّام) و(دَيّار) و(قَيّام) و(قَيُّوم) و(دُلَيَّة) و(طَيّ) و(مَرْمِيّ) و(مُسْلِمِيّ) رفعًا، وجاء (لُيّ) في جمع (أَلْوَى) بالكسر والضّمّ، وأمّا (ضَيْوَن) و(حَيْوَة) و(نَهُوّ) فشاذٌّ، وقوله [من الطويل]:

.... فَما أَرَّقَ النُّيّامَ إلاّ سَلامُها [1]

أشذّ.

وتُسكَّنان وتُنقَل حركتهما في نحو (يَقُومُ) و(يَبِيعُ)؛ لِلَّبسِ بباب (يَخافُ)، ومَفْعُل ومَفْعِل كذلك، ومَفْعُول كذلك، نحو (مَقُول) و(مَبِيع).

و المحذوف عند سيبويه واو مفعول، وعند الأخفش العين، وانقلبت واو مفعول عنده ياءً للكسرة، فخالفا أصليهما، وشذَّ (مَشِيب) و(مَهُوب)، وكثُر نحو (مَبْيُوع)، وقلَّ نحو (مَصْوُون)، وإعلال نحو ﴿تَلْوُۥنَ﴾ [2] و﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ [3] قليل.

وتُحذَفان في نحو (قُلْتُ) و(بِعْتُ)، و(قُلْنَ) و(بِعْنَ)، ويُكسَر الأوّل إن كانت العين ياءً أو واوًا مكسورة، ويُضمُّ في غيره، ولم يفعلوه في (لَسْتُ) لشبهه بالحرف، ومِن ثَمَّ سكَّنوا الياء، وفي نحو (قُلْ) و(بِعْ) لأنّه عن (تَقُولُ) و(تَبِيعُ)، وفي (الإقامة)

(١) البيت لذي الرُّمّة في خزانة الأدب ٣/ ٤١٩، ٤٢٠، وصدره: ألا طرقتنا ميّةُ ابنةُ مُنذِرٍ.

(٢) آل عمران/ ١٥٣.

(٣) البقرة/ ٢٦، وتكرر في الأحزاب/ ٥٣.

و(الاستِقامَة)، ويجوز الحذف في نحو (سَيِّد) و(مَيِّت) و(كَيْنُونَة) و(قَيْلُولَة).

وفي باب (قِيلَ) و(بِيعَ) ثلاثُ لغات: الياء، والإشمام، والواو، فإن اتَّصل به ما يسكن لامه نحو (بُعْتَ يا عَبْدُ) و(قُلْتَ يا قَوْلُ) فالكسر والإشمام والضَّمُّ، وباب (اختِيرَ) و(انْقِيدَ) مثله فيها، بخلاف باب (أُقِيمَ) و(استُقِيمَ).

وشرط إعلال العين في الاسم غير الثُّلاثيِّ والجاري على الفعل مِمَّا لم يُذكَر موافقةُ الفعل حركةً وسكونًا مع مخالفته بزيادةٍ أو بِنيةٍ مخصوصتين به، فلذلك لو بنيت من البيع مثل (مَضْرِب) و(تِحْلِئ) قلت: (مَبِيع) و(تِبِيع) مُعلاً، ومثل (تَضْرِب) قلت: (تَبْيِع) مصحّحًا.

اللامُ: تُقلَبان ألفًا إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجبٌ للفتح، كـ(غَزا) و(رَمَى) و(يَقْوَى) و(يَحْيَى) و(عَصا) و(رَحَى).

بخلاف (غَزَوْتُ) و(رَمَيْتُ)، و(غَزَوْنا) و(رَمَيْنا)، و(تَخْشَيْنَ) و(تَأْبَيْن)، و(غَزْو) و(رَمْي)، وبخلاف (غَزَوَا) و(رَمَيَا)، و(عَصَوَان) و(رَحَيَان) للإلباس، و(اخْشَيَا) نحوه؛ لأنَّه من باب (لَنْ يَخْشَيا)، و(اخْشَيَنَّ) لشبهه بذلك، بخلاف (اخْشَوْا) و(اخْشَوُنَّ) و(اخْشَيْ) و(اخْشَيِنَّ).

وتُقلَب الواو ياءً إذا وقعت مكسورًا ما قبلها، أو رابعةً فصاعدًا ولم ينضمَّ ما قبلها كـ(دُعِيَ) و(رَضِيَ)، و(الغازِي)، و(أَغْزَيْتُ) و(تَغَزَّيْتُ) و(استَغْزَيْتُ)، و(يُغْزَيان) و(يَرْضَيان)، بخلاف (يَدْعُو) و(يَغْزُو)، و(قِنْيَة) و(هو ابْنُ عَمِّي دِنْيا) شاذٌّ، وطيِّء تقلب الياء في باب (رَضِيَ) و(بَقِيَ) و(دُعِيَ) ألفًا.

وتُقلَب الواو طرفًا بعد ضمَّةٍ في كلِّ متمكِّنٍ ياءً، فتنقلب الضَّمَّةُ كسرةً كما انقلبت في (التَّرامِي) و(التَّجارِي)، فيصير من باب قاضٍ مثل (أَدْلٍ) و(قَلَنْسٍ)، بخلاف (قَلَنْسُوَة) و(قَمَحْدُوَة)، وبخلاف العين كـ(القُوَباء) و(الخُيَلاء)، ولا أثر للمَدَّة الفاصلة في الجمع إلاَّ في الإعراب، نحو (عُتِيّ) و(جُثِيّ)، ونحو (نُحُوّ) شاذٌّ، وقد جاء نحو (مَعْدِيّ) و(مَغْزِيّ) كثيرًا، والقياس الواو.

وتُقلَبان همزةً إذا وقعتا طرفًا بعد ألفٍ زائدة، نحو: (كِساء) و(رِداء)، بخلاف (زاي) و(ثاي)، ويُعتدُّ بتاء التَّأنيث قياسًا، نحو (شَقاوَة) و(سِقايَة)، ونحو (صَلاءَة) و(عَظاءَة)

و(عَباءَة) شاذٌّ.

وتُقلَب الياء واوًا في فَعْلَى اسمًا، كـ(تَقْوَى) و(بَقْوَى)، بخلاف الصِّفة نحو (صَدْيا) و(رَيَّا)، وتُقلَب الواو ياءً في فعلى اسمًا، كـ(الدُّنيا) و(العُلْيا)، وشذَّ نحو (القُصْوَى) و(حُزْوَى)، بخلاف الصِّفة نحو (الغُزْوَى).

و لم يُفرق في فَعْلَى من الواو، نحو (دَعْوَى) و(شَهْوَى)، ولا في فُعْلَى من الياء، نحو (الفُتْيا) و(القُضْيا).

و تُقلَب الياء إذا وقعت بعد همزةٍ بعد ألفٍ في باب مساجد، وليس مفردها كذلك ألفًا، والهمزة ياءً، نحو (مَطايا) و(رَكايا) و(خَطايا) على القولين، و(صَلايا) جمع المهموز وغيره، و(شَوايا) جمع شاوِيَة، بخلاف (شَواءٍ) جمع شائِيَة من شَأَوْتُ، وبخلاف (شَواء) و(جَواء) جَمْعَي شائِيَة وجائِيَة على القولين فيهما، وقد جاء (أداوَى) و(عَلاوَى) و(هَراوَى) مراعاة للمفرد.

ويُسكَّنان في باب (يَغْزُو) و(يَرْمِي) مرفوعَين، و(الغازي) و(الرَّامِي) مرفوعًا ومجرورًا، والتَّحريك في الرَّفع والجرِّ في الياء شاذٌّ كالسُّكون في النَّصب، والإثبات فيهما وفي الألف في الجزم.

ويُحذَفان في مثل (يَغْزُونَ) و(يَرْمُونَ)، و(تَرْمِينَ)، و(اغْزُنَّ) و(اغْزِنَّ)، و(ارْمُنَّ) و(ارْمِنَّ).

ونحو (يَد) و(دَم) و(اسْم) و(ابْن) و(أَخ) و(أُخْت) ليس بقياس.

الإبدال

جعلُ حرفٍ مكانَ غيره، ويُعرَف باشتقاقه كـ(تُراث) و(أُجُوه)، وبقلَّة استعماله كـ(الثَّعالِي)، وبكونه فرعًا وهو زائدٌ كـ(ضُوَيْرِب)، وبكونه فرعًا وهو أصلٌ كـ(مُوَيْه)، وبلزوم بناء مجهول نحو (هَراقَ) و(اصْطَبَرَ) و﴿ٱدَّٰرَكَ﴾[1].

وحروفه (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدَّ طاه زَلَّ)، وقول بعضهم: (اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طالَ) وهمٌ في نقص الصَّاد والزَّاي؛ لثبوت (صِراط) و(زَقَر)، وفي زيادة السِّين، ولو أُورِد (اسَّمَعَ) ورَدَ (ادَّكَرَ) و(اظَّلَمَ).

---

(١) النمل/ ٦٦.

فالهمزة من حروف اللّين، والعين والهاء، فمن اللّين إعلالٌ لازمٌ في نحو (كِساء) و(رداء) و(قائِل) و(بائع) و(أواصِل)، وجائزٌ في نحو (أُجُوه) و(أُوري)، وأمَّا نحو (دَأَبّة) و(شَأَبّة) و(العَألَم) و(بَأز) و(شِئْمَة) و(مُؤْقِد) فشاذٌّ، و(أُباب بَحْرٍ) أشذُّ، و(ماء) شاذٌّ لازم.

والألف من أختيها، والهمزة والهاء، فمن أختيها لازمٌ في نحو (قالَ) و(باعَ)، و(آل) على رأي، ونحو (ياجَل) ضعيفٌ، و(طائِيٌّ) شاذٌّ لازم، ومن الهمزة في نحو (رَأْس)، ومن الهاء في (آل) على رأي.

والياء من أختيها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي المضاعف، والنون والعين والباء والسِّين والثّاء، فمن أُختيها لازمٌ في نحو (مَفاتِيح) و(مُفَيْتِيح) و(مِيقات) و(غازٍ) و(قِيام) و(حِياض)، وشاذٌّ في نحو (حُبْلَى) و(صُيَّم) و(صِبْيَة) و(يَيْجَلُ)، ومن الهمزة نحو (ذِيب)، ومن الباقي مسموعٌ كثيرٌ في نحو (أَمْلَيْتُ) و(قَصَّيْتُ)، وفي نحو (أَناسِيَّ)، وأمَّا (الضَّفَادِي) و(الثَّعالِي) و(السَّادِي) و(الثّالِي) فضعيفٌ.

والواو من أختيها، ومن الهمزة، فمن أختيها لازمٌ في نحو (ضَوارِب) و(ضُوَيْرِب) و(رَحَوِيّ) و(عَصَوِيّ) و(مُوقِن) و(طُوبَى) و(بُوطِرَ) و(بَقْوَى)، وشاذٌّ ضعيفٌ في (هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه) و(نَهُوٌّ عن المنكر) و (جِباوَة)، ومن الهمزة في نحو (جُونَة) و(جُوَن).

والميم من الواو واللاَّم والنُّون، فمن الواو لازمٌ في (فَم) وحده، وضعيفٌ في لام التَّعريف، وهي طائيَّة، ومن النُّون لازمٌ في نحو (عَمْبَر) و(شَمْباء)، وضعيفٌ في (البَنام) و(طامَهُ اللهُ على الخَيْر)، ومن الباء في (بنات مَخْر) و(ما زِلْتُ راتِمًا) ومن (كَثَم).

والنُّون من الواو واللاَّم شاذٌّ في (صَنْعانِيّ) و(بَهْرانِيّ)، وضعيفٌ في (لَعَنَّ).

والتَّاء من الواو والياء والسِّين والباء والصَّاد، فمن الواو والياء لازمٌ في نحو (اتَّعَدَ) و(اتَّسَرَ) على الأفصح، وشاذٌّ في نحو (أَتْلَجَهُ) وفي (طَسْت) وحده، وفي (الذَّعالِت) و(لَصْت) ضعيف.

والهاء من الهمزة والألف والياء والتَّاء، فمن الهمزة مسموعٌ في (هَرَقْتُ) و(هَرَحْتُ) و(هِيَّاكَ) و(لَهِنَّكَ) و(هِنْ فَعَلْتَ) في طيِّئ، و(هَذا الَّذِي؟) في (أذا الَّذِي؟)، ومن الألف شاذٌّ في (أَنَهْ) و(حَيَّهَلَهْ) وفي (مَهْ) مستفهمًا، وفي (يا هَناه) على رأي، ومن الياء في (هذه)، ومن التَّاء في باب (رَحْمَةْ) وقفًا.

واللاَّم من النُّون والضَّاد، في (أُصَيْلال) قليل، وفي (الْطَجَعَ) رديء.
والطَّاء من التَّاء لازمٌ في (اصْطَبَرَ)، وشاذٌّ في (حُصْطُ).
والدَّال من التَّاء لازمٌ في نحو (ازْدَجَرَ) و(ادَّكَرَ)، وشاذٌّ في نحو (فُزْدُ) و(اجْدَمَعُوا) و(اجْدَزَّ) و(دَوْلَجٍ).
والجيم من الياء المشدَّدة في الوقف في نحو (فُقَيمجّ)، وهو شاذٌّ. ومن غير المشدَّدة في نحو [من الرجز]

لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ [1]

أشذُّ، ومن نحو [من الرجز]

حتَّى إذا ما أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجا [2]

أشذُّ.
والصَّاد من السِّين الَّتي بعدها غينٌ أو خاءٌ أو قافٌ أو طاءٌ جوازًا، نحو (أَصْبَغَ) و(صَلَخَ) و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[3]، و(صِراط).
والزَّاي من السِّين والصَّاد الواقعتَين قبل الدَّال ساكنتين، نحو (يَزْدُلُ)، و(هذا فَزْدِي أنَهْ).
وقد ضُورِع بالصَّاد الزَّاي دونها، وضُورِع بها متحركةً أيضًا نحو (صَدَقَ) و(صَدَرَ)، والبيان أكثر فيهما، ونحو (مَسْ زَقَرَ)[4] كلبيَّة، و(أَجْدَرَ) و(أَشْدَقَ) بالمضارعة قليل.

الإدغام

أن تأتيَ بحرفين، ساكنٍ فمتحرِّكٍ، من مخرجٍ واحدٍ من غير فصلٍ، ويكون في المثلين والمتقاربين.
فالمثلان واجبٌ عند سكون الأوَّل في الهمزتين، إلاَّ في نحو (سَأَّلَ) و(الدَّأَّث)، وإلاَّ في الألف لتعذُّره، وإلاَّ في نحو (قُووِلَ) للإلباس، وفي نحو (تُووِي) و(رِيَّا)[5] على

---

(١) لرجل من اليمانيين، لاهم: أي اللهم، حجتج: حجَّتي.
(٢) للعجَّاج، أمسجت وأمسج: أمست وأمسى.
(٣) القمر/ ٤٨.
(٤) من الآية ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ القمر/ ٤٨.
(٥) (تووي) مخفف (تؤوي) من ﴿وَتُئْوِي﴾ في الأحزاب/ ٥١، و(ريا) مخفف (رئيا) من ﴿وَرِءْيًا﴾ في مريم/ ٧٤.

المختار إذا خُفِّف، وفي نحو ﴿قَالُواْ وَمَا﴾[1] و﴿فِي يَوْمٍ﴾[2]، وعند تحركهما في كلمةٍ ولا إلحاقَ ولا لبسَ، نحو (رَدَّ يَرُدُّ)، إلاّ في نحو (حَيِيَ) فإنّه جائز، وإلاّ في نحو (اقْتَتَلَ) و(تَتَنَزَّلُ) و(تَتَباعَدُ)، وسيأتي.

وتُنقَل حركته إن كان قبله ساكنٌ غير لين، نحو (يرد)، وسكون الوقف كالحركة، ونحو ﴿مَكَّنِّي﴾[3]، و(يمكنني)، و﴿مَّنَٰسِكَكُمۡ﴾[4]، و﴿مَا سَلَكَكُمۡ﴾[5] من باب كلمتين، وممتنعٌ في الهمزة على الأكثر، وفي الألف، وعند سكون الثّاني لغير الوقف، نحو (ظَلِلْتُ) و(رَسُولُ الحَسَنِ)، وتميم تُدغِم في نحو (رُدَّ) و(لَمْ يَرُدَّ)، وعند الإلحاق واللَّبس بزنةٍ أخرى، نحو (قَرْدَد) و(سُرُر)، وعند ساكنٍ صحيحٍ قبلهما في كلمتين، نحو (قَرْمِ مالِك)، وحُمِلَ قول القرّاء على الإخفاء، وجائزٌ فيما سوى ذلك.

المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج، أو في صفةٍ تقوم مقامه، ومخارج الحروف ستّة عشر تقريبًا، وإلاّ فلكلٍّ مخرجٌ، فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللغين والخاء أدناه، وللقاف أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك، وللكاف منهما ما يليهما، وللجيم والشّين والياء وسط اللّسان وما فوقه من الحنك، وللضّاد أوّل إحدى حافّتيه وما يليهما من الأضراس، وللاّم ما دون طرف اللّسان إلى منتهاه وما فوق ذلك، وللرّاء منهما ما يليهما، وللنّون منهما ما يليهما، وللطّاء والدّال والتّاء طرف اللّسان وأصول الثّنايا، وللصّاد والزّاي والسّين طرف اللّسان والثّنايا، وللظّاء والذّال والثّاء طرف اللّسان وطرف الثّنايا، و للفاء باطن الشّفة السُّفلى وطرف الثّنايا العليا، وللباء والميم والواو ما بين الشّفتين.

ومخرج المتفرّع واضح، والفصيح ثمانية: همزة بين بين ثلاثة، والنّون الخفيّة نحو (عِنْدَكَ)، وألف الإمالة، ولام التّفخيم، والصّاد كالزّاي، والشّين كالجيم.

---

(1) البقرة/ ٢٤٦، وقد تكرر في الرحمن/ ٦٠.

(2) إبراهيم/ ١٨، وقد تكرر في السجدة/ ٥، القمر/ ١٩، المعارج/ ٤، البلد/ ١٤.

(3) الكهف/ ٩٥.

(4) البقرة/ ٢٠٠.

(5) المدثر/ ٤٢.

وأمّا الصّاد كالسّين، والطّاء كالتّاء، والظّاء كالثّاء، والفاء كالباء، والضّاد الضّعيفة، والكاف كالجيم، فمُستَهجَنة.

وأمّا الجيم كالكاف، والجيم كالشّين، فلا يتحقّق.

ومنها المجهورة والمهموسة، ومنها الشّديدة والرّخوة وما بينهما، ومنها المُطبَقة والمنفتحة، ومنها المُستعلية والمُنخفضة، ومنها حروف الذّلاقة والمُصمَتة، ومنها حروف القلقلة والصّفير، واللّيّنة، والمنحرف، والمكرّر، والهاوي، والمهتوت.

فالمجهورة ما ينحصر جريُ النّفَس مع تحرّكه، وهي ما عدا حروف (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ)، والمهموسة بخلافها، ومُثّلا بـ(قَقَقَ) و(كَكَكَ).

و خالف بعضهم فجعل الضّاد والظّاء والذّال والزّاي والعين والغين والياء من المهموسة، والكاف والتّاء من المجهورة، ورأى أنّ الشّدّة تؤكّد الجهر.

والشّديدة ما ينحصر جريُ صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري، ويجمعها (أَجِدُكَ قَطَبْتَ)، والرّخوة بخلافها.

وما بينهما ما لا يتمُّ له الانحصار ولا الجري، ويجمعها (لِمَ يَرُوعُنا؟)، ومُثّلت بـ(الحَجّ) و(الطّشّ) و(الخَلّ).

والمطبَقَة ما ينطبق على مخرجه الحنك، وهي الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء، والمنفتحة بخلافها.

والمستعلية ما يرتفع اللّسان بها إلى الحنَك، وهي المطبقة والخاء والغين والقاف، والمنخفضة بخلافها.

وحروف الذّلاقة ما لا ينفكُّ رباعيٌّ أو خماسيٌّ عن شيءٍ منها لسهولتها، ويجمعها (مُرْ بِنَفَل)، والمصمَتَة بخلافها؛ لأنّه صمت عنها في بناءِ رباعيٍّ أو خماسيٍّ منها.

و حروف القلقلة ما ينضمُّ إلى الشّدّة فيها ضغطٌ في الوقف، ويجمعها (قَدْ طَبَجَ).

وحروف الصّفير ما يُصفَر بها، وهي الصّاد والسّين والزّاي.

واللّيّنة حروف اللّين.

والمنحرف اللام؛ لأنّ اللّسان ينحرف به.

والمكرّر الرّاء؛ لتعثّر اللّسان به.

والهاوي الألف؛ لاتّساع هواء الصّوت به.

والمهتوت التّاء؛ لخفائها.

ومتى قُصِد لإدغام المتقارب فلا بدَّ من قلبه، والقياس قلب الأوّل، إلاّ لعارضٍ في نحو (اذْبَحْتُودًا) و(اذْبَحَّاذِه)، وفي جملة من تاء الافتعال؛ لنحوه، ولكثرة تغيُّرها، و(مَحُّم) في (مَعْهُم) ضعيف، و(سِتّ) أصله (سِدْس) شاذٌّ لازم.

ولا تدغم منها في كلمةٍ ما يؤدّي إلى لبس بتركيبٍ آخر، نحو (وَطْدَ) و(وَتْد) و(شاة زَنْماء)، ومِن ثَمَّ لم يقولوا: (وَطًّا) ولا (وَتًّا)؛ لِما يلزم من ثقلٍ أو لبس، بخلاف نحو (امَّحَى) و(اطَّيَّرَ)، وجاء (وَدّ) في (وَتْد) في تميم.

ولم تُدغَم حروف (ضَوِيَ مِشْفَرّ) فيما يقاربها؛ لزيادة صفتها.

ونحو (سَيِّد) و(لَيَّة) إنّما أُدغِما لأنَّ الإعلال صيَّرهما مثلين، وأُدغِمَت النُّون في اللاّم والرّاء لكراهة نبرتها، وفي الميم وإنْ لَم يتقاربا لغنّتها، وفي الواو والياء لإمكان بقائها، وقد جاء ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[1] و﴿اغْفِرْ لِي﴾[2] و﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[3]، ولا حروف الصَّفير في غيرها، ولا المطبقة في غيرها من غير إطباقٍ على الأفصح، ولا حرف حلقٍ في أدخل منه إلاّ الحاء في العين والهاء، ومِن ثَمَّ قالوا فيهما: (اذْبَحَّتُودًا) و(اذْبَحَّاذِه).

فالهاء في الحاء، والعين في الحاء، والحاء في الهاء والعين بقلبهما حاءين، وجاء ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[4]، والغين في الخاء، والخاء في الغين.

والقاف في الكاف، والكاف في القاف، والجيم في الشّين.

واللاّم المعرّفة تُدغَم وجوبًا في مثلها، وفي ثلاثةَ عشَر حرفًا[5]، وغير المعرفة لازمٌ في نحو ﴿بَلْ رَانَ﴾[6]، وجائزٌ في البواقي.

والنُّون السّاكنة تُدغَم وجوبًا في حروف (يرملون)، والأفصح إبقاء غنّتها في الواو

---

(١) النور/ ٦٢.

(٢) الأعراف/ ١٥١، وقد تكرر في: إبراهيم/ ٤١، سورة ص/ ٣٥، نوح/ ٢٨.

(٣) سبأ/ ٩.

(٤) آل عمران/ ١٨٥.

(٥) هي كما في المفصّل ص٥٥٠: الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاي والشين والضاد والنون والراء.

(٦) المطففين/ ١٤.

والياء وإذهابها في اللام والراء، وتُقلب ميمًا قبل الباء، وتُخفى في غير حروف الحلق، فيكون لها خمس أحوال، والمتحركة تُدغم جوازًا.

والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء يُدغم بعضها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين.

والإطباق في نحو ﴿فَرَّطتُ﴾[1] إن كان معه إدغامٌ فهو إتيانٌ بطاءٍ أخرى وجمعٌ بين ساكنين، بخلاف غُنّة النون في ﴿مَن يَقُولُ﴾[2].

والصاد والزاي والسين يُدغم بعضها في بعض.

والباء في الميم والفاء.

وقد تُدغم تاء (افتَعَلَ) في مثلها، فيقال: (قَتَّلَ) و(قِتَّلَ)، وعليها (مُقَتِّلُون) و(مُقِتِّلُون)، وقد جاء ﴿مُرْدِفِينَ﴾[3] إتباعًا، وتُدغم الثاء فيها وجوبًا على الوجهين، نحو (اثَّأرَ) و(اتَّأرَ)، وتُدغم فيها السين شاذًا على الشاذ نحو (اسَّمَعَ)؛ لامتناع (اتَّمَعَ)، وتُقلَب بعد حروف الإطباق طاءً.

فتُدغَم فيها وجوبًا في (اطَّلَبَ)، وجوازًا على الوجهين في (اظْطَلَمَ)، وجاءت الثلاث في [من البسيط]:

.... ويُظْلَمُ أحيانًا فَيَظطَلِمُ[4]

وشاذًا على الشاذ في نحو (اصَّبَرَ) و(اضَّرَبَ)؛ لامتناع (اطَّبَرَ) و(اطَّرَبَ)، وتُقلَب مع الدال والذال والزاي دالاً فتُدغم وجوبًا في (ادَّان)، وقويًا في (ادَّكَرَ)، وجاء (اذَّكَرَ) و(اذْدَكَرَ)[5]، وضعيفًا في (ازّان)؛ لامتناع (ادان).

---

(١) الزمر/ ٥٦.

(٢) البقرة/ ٨، وقد تكرر في: البقرة/ ٢٠٠، ٢٠١، التوبة/ ٤٩، ١٢٩، العنكبوت/ ١٠.

(٣) الأنفال/ ٩.

(٤) البيت لزهير بن أبي سُلمى، وهو بتمامه: هُوَ الجَوادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نائِلَهُ عَفوًا ويُظلَمُ أحيانًا فَيَظَّلِمُ، والشاهد في (فيظَّلم) وأصلها (يظتلم)، قد تقلب التاء طاء فيقال: (يظطلم)، وقد تقلب الطاء ظاء فتدغم وتصبح (فيظّلم)، وقد تقلب الظاء طاءً فتصبح (فيطّلم).

(٥) بهذه الأوجه وردت القراءات لقوله تعالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف/ ٤٥]، حيث قرأت العامة - أهل المدينة وأهل الكوفة - (وادَّكر) بالدال، وقرأ الحسن البصري (واذَّكر) بالذال.

ونحو (خَبَطُّ، وحُصْطُ، وفُزْدُ، وعُدُّ) في (خَبَطْتُ، وحُصْتُ، وفُزْتُ، وعُدْتُ) شاذٌّ.
وقد تُدغَم تاءُ نحو (تَنَزَّل)[1] و(تَنَابَزُوا)[2] وصلاً وليس قبلها ساكنٌ صحيح، وتاء تفعَّل وتفاعل فيما يُدغَم فيه التَّاء، فتجب همزة الوصل ابتداءً نحو (اطَّيَّرُوا) و(ازَّيَّنُوا) و(اثَّاقَلُوا) و(ادَّارَؤُوا)، ونحو (اسطاع) مدغمًا مع بقاء صوت السِّين نادر.

الحذف

الحذف الإعلاليُّ والترخيميُّ تقدَّم، وجاء غيره في تفعَّل وتفاعل، وفي نحو (مِسْتُ) و(أَحَسْتُ) و(ظِلْتُ) و(اسْطاع) و(يَسْطِيع)، وجاء (يَسْتِيع)، وقالوا: (بَلْعَنْبر) و(عَلْماء) و(مِلْماء) في (بَنِي العَنْبَر) و(على الماء) و(مِنَ الماء).
وأما نحو (يَتَسع) و(يَتَقِي) فشاذٌّ، وعليه جاء [من الطويل]:

.... تَقِ اللهَ فِينا والكِتابَ الَّذِي تَتْلُو[3]

بخلاف (تَخِذَ يَتْخِذُ) فإنَّه أصلٌ، و(اسْتَخَذَ) من اسْتَخْذَ ـ وقيل: أُبدل من تاء اتَّخَذَ ـ أشذُّ، ونحو (تبشروني) و(تبشريني) و(إنِّي) قد تقدَّم.

وهذه مسائل التَّمرين

معنى قولهم: (كيف تبني من كذا نحوَ كذا؟)، أي إذا ركَّبت منها زنَتَها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تنطق به؟ وقياس قول أبي عليٍّ أن تزيد وتحذف ما حُذِف في الأصل قياسًا، وقياس آخرين أن تحذف المحذوف قياسًا أو غير قياس، فمثل (مُحَوِيّ) من ضَرَبَ: (مُضَرِبِيٌّ)، وقال أبو عليّ: (مُضَرِيّ).
ومثل (اسْم) و(غَدٍ) من دَعا: (دِعْو) و(دَعْو)، لا إِدْع ولا دَعْ، خلافًا للآخرين، ومثل (صَحائِف) من دَعا: (دَعايا) باتِّفاق؛ إذ لا حذف في الأصل.
ومثل (عَنْسَل) من عَمِلَ: (عَنْمَل)، ومن باعَ وقال: (بَنْيَع) و(قَنْوَل) بإظهار النُّون فيهنَّ؛ للإلباس بفَعَّل.
ومثل (قِنْفَخْر) من عَمِلَ: (عِنْمَلّ)، ومن باعَ وقالَ: (بِنْيَعّ) و(قِنْوَلّ) بالإظهار؛

---

(١) ورد بالإدغام في الشعراء/ ٢٢١، ٢٢٢، القدر/ ٤.
(٢) الحجرات/ ١١.
(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وصدره: زِيادَتنا نُعْمانُ لا تَنْسَيَنَّها.

للإلباس بـ(عِلَكْد) فيهنَّ.

ولا يُبْنَى مثل (جَحَنْفَل) من كَسَرْتُ أو جَعَلْتُ؛ لرفضهم مثله؛ لِما يلزم من ثقل أو لبس.

ومثل (أُبْلُم) من وَأَيْتُ: (أُوْءٍ)، ومن أَوَيْتُ: (أُوٍّ) مدغمًا؛ لوجوب الواو، بخلاف تُؤْوِي.

ومثل (إِجْرِد) من وَأَيْتُ: (إِيْءٍ)، ومن أَوَيْتُ: (إِيٍّ) فيمن قال: (أُحَيٌّ)، ومَن قال: (أُحَيٍّ) قال: (إِيٍ).

ومثل (إِوَزَّة) من وَأَيْتُ: (إِيْئَاةٌ)، ومن أَوَيْتُ: (إِيَّاةٌ) مدغمًا.

ومثل (اطْلَخَمَّ) من وَأَيْتُ: (ايأَيَّا)، ومن أَوَيْتُ: (ايوَيَّا).

وسُئِل أبو عليٍّ عن مثل (ما شاءَ اللهُ) من (أَوْلَقَ) فقال: (ما أَلِقَ الإِلاقُ)، و(اللاَّقُ) على اللفظ، و(الأَلْقُ) على وجهٍ، بَنَى على أنّه فَوْعَل.

وأجاب في (بِاسْم): (بِإِلْقٍ) أو (بِأَلْقٍ).

وسأل أبو عليٍّ ابنَ خالويه عن مثل (مُسْطار) من (آءة) فظنّه مُفْعالاً وتحيَّر، فقال أبو علي: (مُسْآء)، فأجاب على أصله، وعلى الأكثر (مُسْتَآء).

وسأل ابن جنّي ابن خالويه عن مثل (كَوْكَب) من (وَأَيْتَ) مخفّفًا مجموعًا جمعَ السَّلامة مضافًا إلى ياء المتكلّم فتحيَّر أيضًا، فقال ابن جنّي: (أَوَيَّ).

ومثل (عَنْكَبُوت) من بِعْتَ: (بَيْعَعُوتٌ).

ومثل (اطْمَأنَّ): (ابيَعَع) مصحّحًا.

ومثل (اغْدَوْدَنَ) من قلت: (اقْوَوَّلَ)، وقال أبو الحسن: (اقْوَيَّلَ) للواوات.

ومثل (اغْدُودِنَ): (اقْوُوولَ) و(ابيُويِع) مظهرًا.

ومثل (مَضْرُوب) من القوّة: (مَقْوِيّ).

ومثل (عُصْفُور): (قُوِّيّ)، ومن الغزو: (غُزْوِيّ).

ومثل (عَضُد) من قَضَيْتُ: (قَضٍ).

ومثل (قُذَعْمِلَة): (قُضَيَّة) كـ(مُعَيَّة) في التّصغير.

ومثل (قُذَعْمِيلَة): (قُضَوِيَّة).

ومثل (حَمَصِيصَة)[1]: (قَضَوِيَّة) فتُقلب كـ(رَحَوِيَّة).
ومثل (مَلَكُوت): (قَضَوُوت).
ومثل (جَحْمَرِش): (قَضَيِّي) ومن حَيِيتُ: (حَيِّو).
و مثل (حِلِبْلاب)[2]: (قِضِيضاء).
ومثل (دَحْرَجْتُ) من قرأ: (قَرْأَيْتُ).
ومثل (سِبَطْر): (قِرَأْي).
ومثل (اطْمَأْنَنْتُ): (اقْرَأْيَأْتُ)، ومضارعه (يَقْرَئِيء) كـ(يَقْرَعْيعُ).

---

(١) الحَمَصِيص: بقلة دون الحُمَّاض في الحموضة طيبة الطعم، تنبت في رمل عالج، وهي من أحرار البقول، واحدته حَمَصِيصَة.

(٢) الحِلِبْلاب: نبتٌ تدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الظباء والغنم.

الخط

الخطُّ: تصوير اللَّفظ بحروف هجائه، إلاَّ أسماء الحروف إذا قُصِد بها المُسمَّى، نحو قولك: اكتُبْ: جيم، عين، فا، را، فإنَّك تكتب هذه الصُّورة: (جعفر)؛ لأنَّه مُسمَّاها خطًّا ولفظًا، ولذلك قال الخليل لـمَّا سألهم: كيف تنطقون بالجيم مِن (جعفر)؟ فقالوا: جيم، فقال: إنَّما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب: جَهْ؛ لأنَّه المُسمَّى، فإن سُمِّيَ بها مسمًّى آخر كُتِبت كغيرها، وفي المصحف على أصلها على الوجهين، نحو ﴿يسٓ ١﴾[1] و﴿حمٓ ١﴾[2]

والأصل في كلِّ كلمة أن تُكتَب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، فمن ثَمَّ كُتِب نحو (رَهْ زيدًا) و(قِهْ زيدًا) بالهاء، ومثل (مَهْ أنت) و(مَجِيءَ مَهْ جِئتَ؟) بالهاء أيضًا، بخلاف الجارِّ نحو (حَتَّامَ) و(إلامَ) و(عَلامَ)؛ لشدَّة الاتِّصال بالحروف، ومِن ثَمَّ كُتِبت معها بألفات، وكُتِبَ (مِمَّ) و(عَمَّ) بغير نون، فإن قصدتَ إلى الهاء كتبتَها ورجعتَ الياء وغيرَها إن شئت.

ومِن ثَمَّ كُتِب (أنا زيدٌ) بالألف، ومنه ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾[3].

ومِن ثَمَّ كُتِب تاءُ التَّأنيث في نحو (رحمة) و(قمحة) هاءً، وفيمن وقف بالتَّاء تاءً، بخلاف (أخت) و(بنت) وباب (قائمات) وباب (قامت هند).

ومِن ثَمَّ كُتِبَ المُنوَّن المنصوب بالألف، وغيره بالحذف، و(إذًا) بالألف على الأكثر، و(اضرِبًا) كذلك، وكان قياس (اضرِبُنْ) بواو وألف، و(اضرِبِنْ) بياء، و(هَلْ تَضرِبُنْ؟) بواوٍ ونون، و(هَلْ تَضرِبِنْ) بياءٍ ونون، ولكنَّهم كتبوه على لفظه لعُسر تبيُّنه، أو لعدم تبيُّن قصدها، وقد يُجرى (اضرِبَنْ) مُجراه.

ومِن ثَمَّ كُتِب باب (قاضٍ) بغير ياء، وباب (القاضي) بالياء، على الأفصح فيهما.

ومِن ثَمَّ كُتِب نحو (بِزَيْدٍ) و(لِزَيْدٍ) و(كَزَيْدٍ) متَّصلاً؛ لأنَّه لا يُوقَف عليه، وكُتِبَ نحو (مِنْكَ) و(مِنكُم) و(ضَرَبَكُم) مُتَّصلاً؛ لأنَّه لا يُبتَدأ به.

---

(١) يس/ ١.

(٢) هي افتتاح سَبع السور الآتية: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٣) الكهف/ ٣٨.

والنّظر بعد ذلك فيما لا صُورة له تَخُصُّه، وفيما خُولِف بوَصل، أو زيادة، أو نقص، أو بدل.

الأوّل: الهمزة، وهو أوّلٌ، ووسطٌ، وآخِر.

الأوّل ألفٌ مطلقًا، نحو: أَحَد، وأُحُد، وإِبِل.

والوسط إمّا ساكنٌ فيُكتَب بحرف حركة ما قبله، مثل: يَأْكُل، ويُؤْمِن، وبِئْس، وإمّا متحرِّكٌ قبلَهُ ساكنٌ فيُكتَب بحرف حركته، مثل: يَسْأَل، ويَلْؤُم، ويُسْئِم، ومنهم مَن يحذفها إن كان تخفيفها بالنّقل أو الإدغام، ومنهم مَن يحذف المفتوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف، نحو ساءَل، ومنهم مَن يحذفها في الجميع، **وإمّا متحرِّك** وقبله متحرِّك فيُكتب على نحو ما يُسَهَّل، فلذلك كتِب نحو (مُؤَجَّل) بالواو، ونحو (فِئَة) بالياء، وكُتِب نحو (سَأَل) و(لَؤُم) و(بِئِس) و(مِن مقرِئك) و(رؤوس) بحرف حركته، وجاء في (سُئِل) و(يُقرِئُكَ) القولان.

والآخِر إن كان ما قبلَه ساكنًا حُذِف، نحو (خَبْءٌ) و(خَبْءٌ) و(خَبْءٍ)، وإن كان متحرِّكًا كُتِبَ بحرف حركةِ ما قبلَه كيف كان، مثل: قَرَأ، ويُقرِئ، ورَدُؤَ، ولم يَقرَأ، ولم يُقْرِئ، ولم يَرْدُؤ.

والطَّرف الّذي لا يُوقَفُ عليه لاتّصال غيره كالوسط، نحو: جُزْأَك، وجُزْؤُك، وجُزْئِك، ونحو: رِداءَك، ورِداؤُك، ورِدائِك، ونحو: يَقرَؤُه، ويُقرِئُك، إلاّ في نحو (مَقْرُوءَة)، بخلاف الأوّل المتّصل به غيره،نحو (بِأَحَد) و(لأَحَد) و(كأَحد)، بخلاف (لِئَلاّ)؛ لكثرته وكراهة صورته، وبخلاف (لَئِنْ)؛ لكثرته.

وكلُّ همزةٍ بعدها حرف مدٍّ كصورتها تُحذَف، نحو (خَطَأً) في النّصب و(مُسْتَهْزِءُون) و(مُسْتَهْزِءِين)، وقد تُكتَب بالياء، بخلاف (قَرَأَا) و(يَقْرَأَان)؛ للّبس، وبخلاف (مُسْتَهْزِئَيْن) في المثنّى؛ لعدم المدّ، وبخلاف نحو (ردائِي) ونحوه في الأكثر؛ لمغايرة الصّورة، أو للفتح الأصليّ، وبخلاف نحو (حِنَّائِي) في الأكثر؛ للمغايرة والتّشديد، وبخلاف (لَمْ تَقرَئِي)؛ للمغايرة واللّبس.

وأمّا الوصل، فقد وصلوا الحروفَ وشِبْهَها بـ(ما) الحرفية، نحو ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾[1]،

---

(١) طه/ ٩٨.

و(أينما تكن أكن)، و(كلّما أتيتني أكرمتُك)، بخلاف (إنَّ ما عندي حسنٌ)، و(أينَ ما وعدتَني؟)، و(كلُّ ما عندي حسن)، وكذلك (من ما)، و(عن ما) في الوجهين، وقد تُكتَبان متّصلتين مطلقًا؛ لوجوب الإدغام.

ولم يصلوا (متى)؛ لما يلزم من تغيير الياء، ووصلوا (أن) النّاصبة للفعل مع (لا)، بخلاف المخفّفة نحو (علمتُ أنْ لا يقومَ)، ووصلوا (إن) الشّرطيّة بـ(لا) و(ما)، نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[1]، ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[2]، وحُذفت النّون في الجميع؛ لتأكيد الاتّصال، ووصلوا (يومَئذ) و(حينَئذ) في مذهب البناء، فمن ثَمَّ كُتِبت الهمزة ياءً، وكتبوا نحو (الرَّجُل) على المذهبين متّصلاً؛ لأنَّ الهمزة كالعدم، أو اختصارًا؛ للكثرة.

وأمّا الزّيادة فإنّهم زادوا بعد واو الجمع المتطرّفة في الفعل ألفًا، نحو (أكلُوا) و(شَرِبُوا)؛ فرقًا بينها وبين واو العطف، بخلاف نحو (يَدْعُو) و(يَغْزُو)، ومن ثَمَّ كُتِب (ضربوا هم) في التّأكيد بألف وفي المفعول بغير ألف، ومنهم من يكتبها في نحو (شاربوا الماء) ومنهم من يحذفها في الجميع، وزادوا في (مِائة) ألفًا؛ فرقًا بينها وبين (مِنْهُ)، وألحقوا المثنّى به، بخلاف الجمع، وزادوا في (عَمْرو) واوًا؛ فرقًا بينه وبين (عُمَر) مع الكثرة، ومن ثَمَّ لم يزيدوه في النّصب، وزادوا في (أُولَئك) واوًا؛ فرقًا بينه وبين (إلَيك)، وأُجريَ (أُولاءِ) عليه، وزادوا في (أُولِي) واوًا؛ فرقًا بينها وبين (إلى)، وأُجري (أُولُو) عليه.

وأمّا النّقص فإنّهم كتبوا كلَّ مشدَّدٍ من كلمةٍ حرفًا واحدًا، نحو (شَدَّ)، و(مدَّ)، و(ادّكر)، وأُجريَ نحو (قَتَتُّ) مجراه، بخلاف نحو (وَعَدْتُ) و(اجْبَهْهُ)، وبخلاف لام التّعريف مطلقًا، نحو (اللّحم) و(الرّجل)؛ لكونهما كلمتين، ولكثرة اللّبس، بخلاف (الّذي) و(الّتي) و(الّذين)؛ لكونها لا تنفصل، ونحو (اللّذَيْن) في التّثنية بلامين؛ للفرق، وحُمِل (اللّتَيْن) عليه، وكذلك (اللاؤُونَ) وأخواته، ونحو (مِمّ) و(عَمّ)، و(إمّا) و(إلاّ) ليس بقياس، ونقصوا من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ الألف؛ لكثرته، بخلاف (باسم الله) و﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[3] ونحوه، وكذا الألف من اسم الله (الرَّحْمَن) مطلقًا، ونقصوا من نحو

---

(١) الأنفال/ ٧٣.

(٢) الأنفال/ ٥٨.

(٣) الواقعة/ ٧٤، وقد تكرر في: الواقعة/ ٩٦، الحاقة/ ٥٢، العلق/ ١.

(لِلرَّجل) و(لَلدَّار) ـ جرًّا وابتداءً ـ الألف؛ لئلاَّ يلتبس بالنَّفي، بخلاف (بالرَّجل) ونحوه، ونقصوا مع الألف اللاَّم مِمَّا في أوَّله لام، نحو (للَّحم) و(للَّبن)؛ كراهية اجتماع اللاَّمات، ونقصوا من نحو (آبْنُكَ بارٌّ؟) في الاستفهام و﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾[1] ألف الوصل، وجاء في (آلرَّجُل؟) الأمران، ونقصوا من (ابن) - إذا وقع صفة بين علمين - ألفه، مثل: هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرو، بخلاف: زيدٌ ابْنُ عَمْرو، وبخلاف المثنَّى، ونقصوا ألف (ها) مع اسم الإشارة، نحو (هذا) و(هذه) و(هذان) و(هؤلاء)، بخلاف (هاتا) و(هاتي) لقلَّته، فإن جاءت الكاف رُدَّت، نحو (ها ذاك) و(ها ذانك)؛ لاتِّصال الكاف، ونقصوا الألفَ من (ذلك) و(أولئك)، ومن (الثَّلَـٰث) و(الثَّلَـٰثِين)، ومن (لَـٰكنَّ) و(لَـٰكنْ)، ونقص كثيرٌ الواوَ من (داود)، والألف من (إبْرَٰهيم) و(إسمَـٰعيل) و(إسحَـٰق)، ويعضهم الألفَ من (عُثمَـٰن) و(سُلَيمَـٰن) و(مُعَـٰوية).

وأمَّا البدل فإنَّهم كتبوا كلَّ ألفٍ رابعةٍ فصاعدًا في اسمٍ أو فعلٍ ياءً، إلاَّ فيما قبلها ياءٌ، إلاَّ في (يَحْيَى) و(رَيَّى) عَلَمًا، وأمَّا الثَّالثة فإن كانت عن ياء كُتِبت ياءً، وإلاَّ فالألف، ومنهم مَن يكتب الباب كلَّه بالألف، وعلى كَتْبه بالياء فإن كان مُنوَّنًا فالمختار أنَّه كذلك، وهو قياس المبرِّد، وقياس المازنيِّ بالألف، وقياس سيبويه: المنصوب بالألف، وما سواه بياء، ويُتعرَّف الياء من الواو بالتَّثنية نحو (فَتَيان) و(عَصَوان)، وبالجمع نحو (الفَتَيات) و(القَنَوات)، وبالمرَّة نحو (رَمْيَة) و(غَزْوَة)، وبالنَّوع نحو (رِمْيَة) و(غِزْوَة)، وبردِّ الفعل إلى نفسك نحو (رَمَيْتُ) و(غَزَوْتُ)، وبالمضارع نحو (يَرْمِي) و(يَغْزُو)، وبكون الفاء واوًا نحو (وَعَى)، وبكون العين واوًا نحو (شَوَى)، إلاَّ ما شذَّ نحو (القُوَا) و(الصُّوَا)، فإن جُهِل فإن أُميلت فالياء نحو (مَتَى)، وإلاَّ فالألف، وإنَّما كتبوا (لدى) بالياء لقولهم: (لَدَيْك)، و(كِلا) يُكتَب على الوجهين؛ لاحتماله، وأمَّا الحروف فلم يُكتَب منها بالياء غير (بَلَى) و(إلى) و(عَلَى) و(حتَّى).

***

---

(١) الصافات/ ١٥٣.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس شواهد الشّعر

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

فهرس الأعلام

ثبت المراجع

- القرآن الكريم.
- الأفعال، ابن القطاع، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١٩٨٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٩م.
- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الجمل في النحو، منسوب للخليل بن أحمد، تحقيق د. فخر الدين قباوة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥م.
- الشافية، ابن الحاجب، تحقيق د. درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضيّ الدين الإستراباذي، تحقيق د. إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميّة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- شرح المفصّل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبّي بالقاهرة.
- القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزابادي، بيروت، دار الجيل، د.ت
- الكافية، ابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العبّاس المبرّد، تحقيق د. محمّد أحمد الدالي، ط٢ بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الكتاب ، سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م
- الكتاب ، سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان) ، تحقيق د.محمد كاظم البكاء ، عمّان، دار البشير ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التراث العربي، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.
- مختار الصحاح، الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. عبد الأمير محمد الورد، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، وبهامشه شرح شواهد المغني للعلامة السيوطي، تدقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٩م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تقديم د. إميل بديع يعقوب، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- المقتضب ، أبو العبّاس المبرّد ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، ١٣٩٩هـ
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.
- النحو العربي عند أبي إسحق الزّجّاج مرتّبًا على أبواب ألفية ابن مالك، د. عبد العظيم فتحي خليل الشاعر، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، ٢٠٠٧م.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة

العنوان	الصفحة